مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السابعة – العدد السابع عشر – أبريل 2023م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حيّ الصحافة، طريق الملك فهد
صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

للاشتراك السنوي في المجلة عبر موقع «صحافة ديلي»
www.sahafadaily.com

سعر الاشتراك: 100 ريال أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني
JIS@rasanahiiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ المجلة دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ضوابط ومعايير النشر

- أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني.
- أن لا تكون الدراسة قد نُشرَت من قبل أو أُرسِلَت إلى جهة نشر أخرى.
- أن تكون الهوامش والمراجع في آخر الدراسة.
- أن توثَّق الدراسة توثيقًا علميًا، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.
- يفضَّل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.
- أن تكون المادة أصلًا، وأن لا تُرسَل صورة منها.
- لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبَل للنشر.
- يُمنَع إعادة نشر أي مادة من موادّ المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.
- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

JIS@rasanahiiis.com

الهيئة الاستشارية

أ.د.أحمد الشاذلي
أ.د.رضوان السيد
أ.د.صالح الخثلان
أ.د.عبد الحميد الأنصاري
أ.د.محمد السعيد جمال الدين
أ.د.مهند المبيضين
أ.د.يحيى بن محمود بن جنيد
د.سلطان النعيمي
د.عبد الكريم جرادات

رئيس التحرير
د. محمد بن صقر السلمي

مدير التحرير
د. محمود حمدي أبو القاسم

هيئة التحرير
اللواء/م. أحمد بن علي الميموني
د. معتصم صديق عبد الله
د. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د. محمد السيد الصياد
د. يحيى بوزيدي
أحمد شمس الدين ليلة
حشر مجاهد البدراني

سكرتير التحرير
أسماء المطيري
محمود جمعه

إخراج وتنفيذ
هاني ياسين

المحتويات

■ وسائل التواصل الاجتماعي والحراك الطلابي..
دراسة حالة «الجيل زد» في إيران
شادي أبو كرم 7

■ الثورة وواقع الأقلِّية اليهودية في إيران بعد عام 1979م
د. حسام كصّاي - د. وداد بنت عبد الرحمن الجروان القرني 21

■ برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني
الدور وحدود التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية
د. حمدي بشير 31

■ العوامل الجيواقتصادية وأثر مبادرة الحزام والطريق
في العَلاقات الصينية-الإيرانية
د. محمد زريق 45

■ الحركة النسوية الألمانية واحتجاجات «مهسا أميني» في إيران..
الموازنة بين السياسة الخارجية المعيارية والواقعية
نيكولاس فيربيك 57

■ مراجعة كتاب
«الوجه الآخر.. الفكر العلماني في إيران الإسلامية»
د. محمد الصياد 71

وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور الحراك الطلابي.. دراسة حالة «الجيل زد» في إيران

شـادي أبـو كـرم

باحـث في العلـوم السياسيـة

مقدمـة

اتسمت الاحتجاجات الأخيرة في إيران بمشاركة عدد كبير ممن يسمون «الجيل زد / Generation Z» أو «Zoomers»، الذيـن وُلدوا بين منتصف التسـعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، حيث استخدمت هذه الفئة «Twitter» و«Instagram» و«Telegram» و«TikTok» و«WhatsApp»، لتنسـيق أنشطتهم وإيصال رسائلهم وآرائهم. كما اسـتخدم «الجيـل زد» أدوات ووسـائل التواصل الاجتماعي لنشـر المعلومات، وكذلك لتنظيم الاحتجاجات، ونشـروا مقاطع فيديو تظهر وحشـية الشـرطة، وتعكس قدرة «الجيل زد» على تسخير التكنولوجيا من أجل ممارسة الضغط على النظام الإيراني، كما تعكس الدور المهم الذي سيلعبونه في تشكيل مسـتقبل إيران. سـتحاول هذه الدراسـة أن تقدم تحليلًا لمدى تأثير وسـائل التواصل الاجتماعي في مشاركة «الجيل زد» في الاحتجاجات التي أعقبت وفاة مهسا أميني.

أولًا: الخلفية وعوامل الحركة الاحتجاجية

تعود أسباب الاحتجاجات الأخيرة في إيران إلى وفاة مهسا أميني، وهي فتاة كردية تبلغ من العمر 22 عامًا، اعتُقلت على أيدي شـــرطة الأخلاق التابعـــة للنظام في طهران، لعـــدم التزامها قوانين الحجاب الصارمة في البلاد، حيث ظهرت أميني في مقطع فيديو نشرته الشرطة منهارة في أثناء اعتقالها بيد الأمن، هذا المقطع أثار غضبًا واســـع النطاق بين عامة الشعب الإيراني، ما أدى إلى نشوب احتجاجات واسعة النطاق سرعان ما انتشرت في جميع أنحاء المدن والبلدات الإيرانية، وشارك فيها جميع الأعمار، بمن فيهم نساء وتلاميذ[1].

تعددت الدوافع التي وقفت خلف الاحتجاجات الأخيرة، إذ انطوت على الشعور بالقومية، والرغبة في الحصـــول على مزيد من الحريـــة. وظهرت القضايا المتعلقة بالجنســـين، على وجه الخصوص، بوصفها قوة محركة للاحتجاجات، وكانت مشاركة النساء والفتيات بمثابة رموز للتغيير ومحرك أساسي للحركة الاحتجاجية. من جانبه، تبنى النظام الإيراني نهجًا أمنيًا في التعاطي مع الاحتجاجات، بشـــن حملة لقمع المتظاهرين أطلق بها يد الأجهزة الأمنية، وبالتالي أسفرت الاحتجاجات عن مقتل ما لا يقل عن 520 شخصًا، ولا تزال حصيلة القتلى تتصاعد وغير معروفة حتى هذا الوقت[2].

والملاحظ أنَّه منذ تسعينيات القرن الماضي، تزايدت الاحتجاجات الرقمية باستخدام تقنيات الهاتف المحمول الرقمية والأجهزة المتصلة بالإنترنت، من أجل التغيير السياسي والاجتماعي، إذ أثبت الإنترنت نجاعته للقيام بأعمال التعبئة والتنظيم والإعلام والتواصل على نطاق عالمي، للتأثير من أجل إحداث التغيير بطريقة إيجابية، وذلك على الرغم من قيام النظام الإيراني بحملات الرقابة والقمع ضد المتظاهرين. وفي هذا الإطار، فإنّ جيل «Zoomers» الإيرانيين ممن وُلدوا بين عامَي 1997 و2010م لعبوا دورًا بالغ الأهمية في كل الاحتجاجات، سواء في الإنترنت أو في عالم الواقع، وذلك باستخدام وســـائل التواصل الاجتماعي، للتعبير عن أنفسهم ونشر رسائلهم، التي أظهرت مدى الفجوة الكبيرة بين الجيل الذي يمثله هؤلاء المتظاهرين وأتباع المؤسسة الدينية الحاكمة، إذ وصف المتظاهرون القادة الكبار بـــ«الديناصورات»[3].

وبينما يُعَدّ الدعم الدولي لقضية ما، هدفًا أساسيًا لأي حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنه توجد صعوبة في تحديد مدى تأثير تلك الحملة، ولا شكَّ أظهر ما يُسمَّى بـ«الربيع العربي»، وكذلك الحرب الأهلية المستمرة في سوريا، أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تلعب دورًا بالغ الأهمية في جذب الانتباه الدولي إلى قضية ما، والتعبير عن الشعور بوجود حالة من السخط[4]. ومن المرجح أن يكون هذا السعي من أجل الحصول على اهتمام دولي من الأُسُس الرئيسية لتنظيم الخطط من أجل القيام بالاحتجاجات والحملات المستقبلية لـ«الجيل زد» في إيران، إلا أنه لا تزال الصعوبات تواجه تحويل هذا الدعم إلى تغيير فعال على الأرض.

ثانيًا: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في «الجيل زد» في إيران

في السنوات الأخيرة، شهد استخدام «الجيل زد» لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ارتفاعًا كبيرًا، لا ســـيما في إيران، حتى أصبح هذا الجيل قادرًا على التنظيم والتواصل بعضهم مع بعض

بطرق كان يستحيل الوصول إليها في السابق. لقد استطاع هذا الجيل الوصول إلى شريحة كبيرة من الجمهور، واكتسبوا مزيدًا من الاهتمام ولفت الأنظار إلى قضيتهم، بالمقابل حاول النظام الإيراني السيطرة على انتشار المعلومات، من خلال حظر تطبيقات «WhatsApp» و«Instagram» ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى، لكن النظام لم يستطع التعتيم على تلك الوسائل بصورة تامة[5].

بلا شكّ، مكّنت وسائل التواصل الاجتماعي الشبان الإيرانيين من الاطلاع على مآسي بلادهم في الأوقات الصعبة، بما في ذلك الاحتجاجات الوطنية أو المحلية، والحملات القمعية العنيفة، والتفاوت في حجم الثروة بين هؤلاء الشباب وبين نخب النظام[6]. ورُبما هذا ما دفع البرلمان الإيراني، قبل أشهُر قليلة من اندلاع الاحتجاجات الأخيرة، إلى إقرار مشروع قانون يعلن سيطرة الدولة الكاملة على الإنترنت والفضاء الإلكتروني؛ بهدف تقييد استخدام »الجيل زد« لتطبيقات الوسائط الاجتماعية الغربية[7].

على الرغم من ذلك، استخدمت «حركة المرأة والحياة والحرية في إيران» تطبيقات «Instagram» و«Facebook» و«Twitter» لنشر رسالتها، وتعبئة الشابات ضد قوانين الحجاب الإلزامية[8]. واستخدم «الجيل زد» تطبيق «Telegram»، وهو تطبيق مشفر، لتبادل الرسائل، باعتباره إحدى المنصات الرئيسية لنشر المعلومات وتنسيق العمليات اللوجستية، وبالفعل ساعد هذا التطبيق في تجاوز القنوات التقليدية لنشر المعلومات، التي غالبًا ما تخضع للرقابة أو القيود من قِبل النظام الإيراني.

لقد ساعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي «الجيل زد» في الوصول إلى قاعدة عريضة من الجمهور، وتعزيز رسائلهم. كما أسهمت تلك الوسائل وساعدت في تأسيس علاقات مع المتعاطفين مع المحتجين الداعمين لقضيتهم من جميع أنحاء العالم، ما أسهم في خلق شعور التضامن بين المحتجين.

وفي هذا الإطار، كان للوسوم: #OpIran، #IranProtests، #MahsaAmini دور أساسي في نجاح الاحتجاجات الأخيرة، فقد كانت بمثابة صرخة استنفار للمحتجين، وطريقة للناس للتعبير عن دعمهم لحركة الاحتجاج، ومكنت من إنشاء أشكال لامركزية وعضوية للنشاط السياسي، يتمكن من خلالها الأفراد من مشاركة تجاربهم ووجهات نظرهم، وتعزيزها في الوقت ذاته برسائل الحركة الاحتجاجية أيضًا.

ومع أنه من الصعب تقييم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة للتعبئة الاجتماعية، فإنه يمكن بحث عدد من القضايا الرئيسية، هي: إستراتيجية وتكتيكات وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة من قِبل جماعات المعارضة، وتطور استخدام أدوات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في أثناء القيام بعملية التعبئة، وإمكانية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لعواطف الناس، حتى تترك تأثيرًا مقنعًا. وقد تُفاجأ حتى أكثر الحكومات انفتاحًا في العالم من «التعبئة الجزئية» التي تتعارض مع سياسات وبرامج حكومتها[9].

ثالثًا: الطلاب ودور وسائل التواصل في الحراك الاجتماعي والسياسي

1. النشاط الطلابي في إيران:

تتمتع الحركة الطلابية بتاريخ طويل في إيران، إذ مثلت الجامعات نقاطًا ساخنة للنشاط السياسي وحركات المعارضة. وخلال فترة حكم محمد رضا بهلوي أتاح نموّ قطاع التعليم العالي الفرصة للطلاب المناهضين للشاه لتنظيم أنفسهم محليًّا وخارجيًّا، ما جعل من الجامعات بؤرًا للنشاط خلال الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية عام 1979م[10]، لكن بعد الثورة، تعرَّض النظام الجامعي لضغوط شديدة على يد المؤسسة الدينية، التي رأت فيه تحديًا لحكمها، وبالتالي ظهرت «Daftar-e Tahkim-e Vahdat DTV»، وهي منظمة رئيسية جامعية تنسق العمل بين الجماعات الطلابية الإسلامية، ولعبت دورًا مهمًّا في ترسيخ الهيمنة الثقافية والسياسية لليسار الإسلامي في الجامعات.

في عام 1997م، انطلقت شرارة حركة الإصلاح في إيران بسبب حملة محمد خاتمي الرئاسية، التي لقيت صدى واسعًا مع تنامي مطالب الطبقة الوسطى والشباب والنساء، من الذين أدلوا بأصواتهم، إذ شهد التصويت أرقامًا قياسية[11]. وفي الوقت نفسه أبدى المجتمع الدولي دعمه لحركة الإصلاح بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في إيران، ومناصرة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحقوق المدنية[12].

وقد شهدت السنوات الأخيرة نموًّا مطردًا للحراك الطلابي في إيران، باستغلال الشباب لقوة وسائل التواصل الاجتماعي في سبيل تنظيم وإبداء مطالبهم بإجراء إصلاحات، مثل تحسين فرص الوصول إلى التعليم، وإنهاء الحجاب الإلزامي والتمييز ضد المرأة.

بهذا كان النشاط الطلابي بمثابة محفز من أجل إحداث التغيير في إيران. وعلى الرغم من مواجهة الطلاب للعديد من العقبات، مثل القمع والرقابة، فإنّ ذلك لم يمنعهم من مواصلة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام أشكال مبتكرة من الاحتجاج للتعبير عن مطالبهم، والمناداة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

يوضح تحليل للمنظمات الطلابية في إيران ما بين عام 1996م وعام 2006م الخطابات السياسية البارزة والرئيسية التي دافعت عنها تلك المنظمات، وهي: العدالة الاجتماعية، والحرية، والتعددية، والديمقراطية الإسلامية. وقد ساهمت هذه الخطابات في إعادة الواقع السياسي الإيراني، وتركت أثرًا في الحركة الطلابية، وفي المشهد السياسي الأوسع في إيران. ومع أن الغموض لا يزال يكتنف مستقبل النشاط الطلابي في إيران، فإنّ شباب إيران ملتزمون بالسعي نحو إحداث التغيير في مجتمعهم[13].

2. دور وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في توجيه الحركات الاجتماعية والسياسية:

فاز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2009م بأغلبية ساحقة، إلا أن الآلاف من الإيرانيين نزلوا إلى الشوارع احتجاجًا وهم ويرددون هتافات «أين صوتي؟»[14]. برز منهم مير حسين موسوي ومهدي كروبي باعتبارهما قائدين للحركة الاحتجاجية، للتنديد بإعادة

انتخاب أحمدي نجاد، حينها لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: «Twitter» و«Facebook» والرسائل النصية، دورًا بالغ الأهمية في تنظيم وتنسيق جهود المعارضة والمظاهرات العامة.

من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، استطاعت الحركة الخضراء تجنب الرقابة، وحشد دعم واسع النطاق من شـرائح مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان من السكان الإيرانيين. قام موقع «Twitter» على وجه الخصوص بحماية المستخدمين الإيرانيين، من خلال تعقيد مهامّ موظفي الدولة في تحديد أماكن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي واحتجازهم، وأصدر «Facebook» أيضًا نسـخة تجريبية باللغة الفارسية لاسـتيعاب حجم الأخبار والمعلومات المنشورة باللغة الفارسية على المنصة، وكذلك لعب «YouTube» دورًا من خلال تخفيف القيود المفروضة على مقاطع الفيديو العنيفة، ما سـمح بنشـر مقاطع الفيديو التي تخص الثورة الإيرانية عبر المنصة على نطاق واسع.

عقب الانتخابات المثيرة للجدل التي فـاز بها أحمدي نجاد بنسـبة 63% من الأصوات، لجأ المواطنـون إلى منصات التواصل الاجتماعي لتوثيق نضالهم، والوصول إلى أكبر شـريحة من الجمهور. وأتاحت وسائل التواصل الاجتماعي تدفق المعلومات، بما في ذلك مقطع الفيديو الواسع الانتشار لمقتل ندى آغا سـلطان. وعلى الرغم من حملات القمع التي تمارسها الدولة ضد وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، فإنَّ الفيديو حظي باهتمام عالمي، الأمر الذي دفع حتى الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما للتعليق عليه.

ومع ذلك، يشكك بعض الباحثين في الثورة التي تدار من موقع «Twitter»[15]، لأن وسائل الإعلام التقليدية لا تزال تحظى بتأثير كبير في نشر المعلومات، ولدى الحكومات القدرة على رصد ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعي. لذلك يعتقد النقاد أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تساعد إلا في زيادة الوعي بالقضايا، وأن المتظاهرين هم من يصنعـون الفرق الحقيقي على أرض الواقع، لا مواقع التواصل الاجتماعي.

لكن لا شك أن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أتاحت منصة جديدة للطلاب الإيرانيين لمواجهة سياسات النظام الإيراني، وساعدتهم في أن يكونوا في طليعة الحركات السياسية والاجتماعية في إيران[16]. وضمن هذا السياق، يستخدم الطلاب والشباب وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز القيم الثقافية والأعراف غير الرسمية، ومواجهة الأعراف الرسمية للنظام، وذلك على الرغم مما يمارسه النظام من قمع سياسي. وقد حاول النظام الإيراني فرض سيطرته على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال زيادة حضورها على منصات التواصل الاجتماعي، وبث الخوف في نفوس مستخدمي الإنترنت، وتقييد الوصول إلى شبكات الإنترنت. وبحلول نهاية عام 2009م، أحكم النظام الإيراني سيطرته بصورة كبيرة على الوسط الإعلامي، وذلك في الوقت الذي فقدت فيه الحركة الخضراء زخمها.

3. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في توجيه الحركات الاجتماعية والسياسية:

لقد مكّن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي جماعات المعارضة من تكريس مفهوم لامركزية السـلطة، وطوّر مِن قدراتهم للإفلات من عملية الانتقام، لكن النظام الإيراني استغلّ أدوات وسائل التواصل الاجتماعي لأغراضه الخاصة، ووسـع نطاق جهوده لفرض الرقابة على الأنشطة

الإلكترونية وتقييدها، إذ تبنّى النظام موقفًا أكثر عدوانية تجاه الأنشطة الإلكترونية، وشنّ حملة ضد التهديد المحتمل لـ«الحرب الناعمة»[17].

مع ذلك، اعتمدت الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة بشكل كبير على منصات التواصل الاجتماعي، مثل «Twitter» و«Facebook»، من أجل مشاركة المعلومات وتنسيق الأنشطة، ومكّنت هذه المنصات المتظاهرين من التحايل على وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الحكومة، والوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور. ولعبت «الوسوم» وغيرها من الإستراتيجيات التنظيمية دورًا بالغ الأهمية في نشر المعلومات المتعلقة بالحركة الاحتجاجية.

على الرغم من محاولات النظام إغلاق الإنترنت وحجب بعض المواقع على الشبكة بشكل كامل، فإنّ النشطاء الإيرانيين تمكّنوا من استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لنشر رسائلهم، والتواصل مع المؤيدين في جميع أنحاء العالم. وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي في جعل الاحتجاجات ظاهرة عالمية، إذ منحت النشطاء الفرصة لتبادل المعلومات والأفكار. ومع ذلك تعرّض النشاط السيبراني والمعارضة لحملة قمع شـــديدة على يد النظام الإيراني، ما أسفر عن اعتقال وتعذيب وسجن عديد من النشطاء.

ويُلاحظ أنَّ حركات «النشاط الشبكي الرقمي» أو ما يعرف «Digitally networked activism DNA» حلت محل المؤسسات الاجتماعية والسياسية الهرمية التقليدية، باعتبارها مراكز للسلطة في المجتمع[18]. وبالتنسيق مع تقنيات الوسائط الرقمية أسهم النشاط الشبكي الرقمي في القيام بأعمال تعاونية جماعية واسعة النطاق، تركز على أجندات سياسية في مجالات مختلفة، مثل العدالة الاقتصادية، وحماية البيئة.

رابعًا: وسائل التواصل الاجتماعي ودور «الجيل زد» في احتجاجات مهسا أميني

1. المنهجية:

أعدّ الباحث تحقيقًا في مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في مشاركة «الجيل زد» في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث مزيجًا من المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر «OSINT»، وتقنيات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، لجمع المعلومات حول استخدام المتظاهرين لهذه الوسائل. ومن ثم حلل الباحث البيانات باستخدام التحليل العاطفي، وتحليل الشبكات، وتحليل المحتوى.

الخطـوة الأولى في هذا البحث هـي: عملية تحديد منصات الوسـائط الاجتماعية المعنية، وقد كانـت «Telegram» و«Twitter» و«Facebook» و«Instagram» و«Tiktok» من بين هذه المنصات. بعد ذلك، تحديد الكلمات الرئيسية والوسوم المرتبطة بالاحتجاجات الأخيرة في إيران، و«الجيل زد»، ومسـتخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لغرض استخدامها في البحث عن البيانات ذات الصلة على المنصات المذكورة. ولتتبع الكلمات الرئيسية والوسوم، ولجمع البيانات حول نشاط وسـائل التواصل الاجتماعي في الوقت الفعلي، جرى تطوير أدوات مراقبة وسـائل التواصل الاجتماعي. وتضمنت البيانات التي جُمعت: المنشورات والتعليقات والإجابات والمشاركات وأشكال المشاركة الأخرى المرتبطة بالاحتجاجات الأخيرة في إيران،

ومشاركة «الجيل زد». وقد خُزنت البيانات بطريقة آمنة ومنظمة، وعولجت هذه البيانات مسبقًا للتخلص من أي معلومة غير ضرورية أو مكررة.

في هذا الإطـار، يجرى تحليل البيانات التي عولجت مسـبقًا باسـتخدام التحليل العاطفي، وتحليل الشبكات، وتحليل المحتوى. وتحدد المشاعر العامة للمنشورات والتعليقات المتعلقة بالاحتجاجات ومشـاركة «الجيل زد» باسـتخدام تحليل المشـاعر (sentiment analysis)، وباستخدام تحليل الشبكة (network analysis)، ويجري فحص العلاقات بين الجهات الفاعلة في وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد الجهات الأكثر تأثيرًا. أمّا تحليل محتوى المنشورات والتعليقات فيجري باسـتخدام تحليل المحتوى (content analysis) لتحديد الموضوعات والرسائل المراد إيصالها.

2. المشهد الرقمي الإيراني لعام 2023م:

تطوَّر المشهد الرقمي في إيران بشكل مستمرّ على مَرّ السنين، وترسم أحدث البيانات صورة حية لعملية تبني البلاد للفضاء الرقمي واسـتخدامها. حتى بداية عام 2023م، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 78,6% من سكان إيران، أو 69,83 مليون شخص، وتوضح هذه النسبة النمو الملحوظ لمستخدمي الإنترنت في إيران، إذ يلعب الإنترنت دورًا حيويًّا متزايدًا في حياة الشعب الإيراني.

ويلاحظ ازدياد اسـتخدام وسـائل التواصل الاجتماعي أيضًا في إيران، إذ ينشط الآن 54% من السكان، أو 48 مليون شخص، على وسائل التواصل الاجتماعي. هكذا أصبحت وسائل التواصل الاجتماعـي في إيـران أداةً لا غنى عنهـا للتواصل وتبـادل المعلومات والترفيه. ومـع تزايد عدد الأشخاص، الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي في حياتهم اليومية، فمن المحتمل أن يزداد استخدام الإنترنت بشكل أكبر.

بالإضافة إلى ارتفاع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ازداد أيضًا عدد اشتراكات الهواتف المحمولة النشطة في إيران بشكل كبير. في بداية عام 2023م، وصل عدد اشتراكات الهواتف المحمولة النشطة إلى 126,9 مليون في كامل البلاد، أو ما نسبته 142,8% من السكان. وتوضح هذه النسبة الانتشار الواسع لتقنية الهاتف المحمول في إيران، إذ لا يزال الأفراد مستمرين في الاعتماد على الأجهزة المحمولة لأغراض الاتصالات والترفيه والوصول إلى المعلومات.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن عدد سكان إيران بلغ 88,84 مليون نسمة في يناير 2023م، وهذه حقيقة مهمة يجب أخذها بالاعتبار، عند إجراء تحليل للمكون السكاني، فقد ارتفع عدد السكان بمقدار 588 ألفًا (+0,7) بين عامَي 2022 و2023م، ومثلت الإناث ما نسبته 49,5% والذكور 50,5%. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسـبة المقيمين في المناطق الحضرية 77% والمناطق الريفية 23%. وذلك وفق آخر بيانات بداية عام 2023م.

في الشكل (1)، الذي يستند إلى بيانات «Statcounter» الخاصة بملخص الحصة السوقية لمنصات التواصل الاجتماعي المختلفة في إيران من يناير 2022م إلى يناير 2023م، فإنّ البيانات تُظهِر النسبة المئوية للمستخدمين الذين استخدموا كل منصة في كل وسيلة تواصل اجتماعي لمدة شهر.

يبدو أن «Instagram» هو أكثر منصات التواصل الاجتماعي شعبيةً في إيران، إذ تراوحت نسبة استخدامه من 66,68% إلى 91,42% خلال هذه الفترة. وحازت منصات «Pinterest» و«Facebook» و«YouTube» أيضًا عددًا كبيرًا من المستخدمين، إذ تراوحت الحصص السوقية لعدد المستخدمين لهذه المواقع من 9,46% إلى 26,31%. وكان لدى «Twitter» و«LinkedIn» و«Reddit» أيضًا قاعدة صغيرة من المستخدمين، لكنها ملحوظة، إذ تراوحت الحصص السوقية لهذه المواقع من 0,46% إلى 6,09%. وحازت المنصات الأخرى المدرجة حصصًا سوقية منخفضة نسبيًّا خلال نفس الفترة.

شكل (1): إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي في إيران

(يناير 2022–يناير 2023)

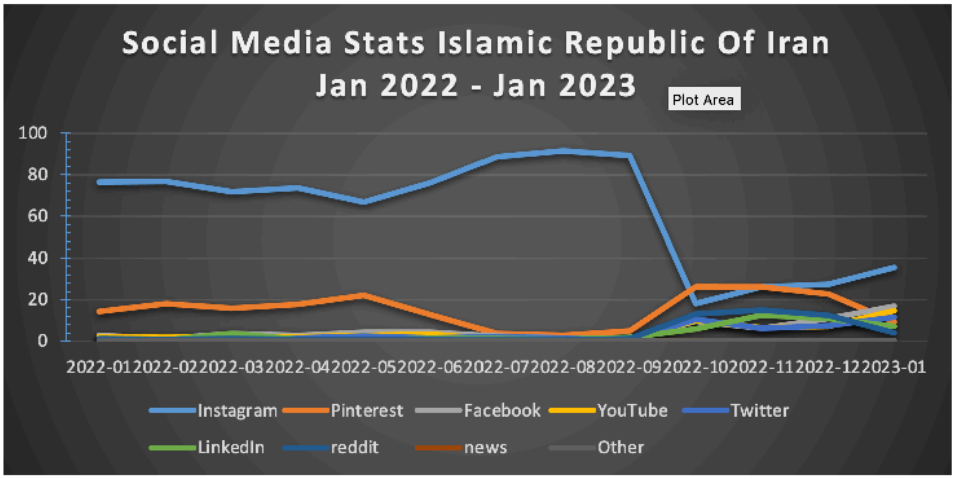

Source: Stat Counter Global Stats. «Social Media Stats Islamic Republic Of Iran, Stat counter Global Stats,» (January ,1 1970), accessed on: Mar 30. http://bit.ly/42UH5LC

3. حرب الوسوم:

يُعتبر وسم MahsaAmini # ظاهرةً سريعة التطور ومتعددة الأوجه، وذات نتائج وتأثير غير مؤكد. لقد حطم وسم «أميني» الرقم القياسي العالمي بأكثر من 100 مليون تغريدة[19]. ركزت هذه الدراسة على الطبيعة الهجينة، وكيفية استفادة الحركة الاحتجاجية من «تويتر» لتحدي النظام الإيراني، كما تسلط الضوء على كيفيه إظهار الحركة للكفاءة التقنية لمستخدمي التواصل الاجتماعي الإيرانيين.

ويلاحظ أنَّ وسم #MahsaAmini أصبح رمزًا للاحتجاجات ضد النظام الإيراني والتمييز بين الجنسين في إيران، وساعد استخدامه في إعطاء رسالة المحتجين زخمًا، ما جعلها واضحة للعيان، داخل وخارج إيران. كما تُستخدم الوسوم أيضًا أداةً لتتبع ورصد تطوّر حدث أو حركة ما، ومن خلال

استخدام وسم معيّن يمكن للأفراد والمؤسسات تتبع المحادثات، ومشاركة المعلومات، وقياس مدى تأثير الأحداث.

تُظهِر بيانات «Keyhole» نسبة المشاعر في منشورات منصات التواصل الاجتماعي، التي احتوت على وسم #MahsaAmini، فنسبة 60,7% من المنشورات كانت سلبية أو مؤيدة للاحتجاجات، فيما كانت 39,3% من المنشورات إيجابية أو لصالح النظام الإيراني (انظر الشكل 2 و3).

كما تشير هذه البيانات إلى أن غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من الذين استخدموا وسم #MahsaAmini يحملون مشاعر سلبية تجاه النظام الإيراني، وكانوا مؤيدين للاحتجاجات. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن البيانات توفر فقط لمحة سريعة عن المشاعر المرتبطة بوسم #MahsaAmini، وقد لا تعكس مشاعر جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في إيران. وقد يلزم إجراء مزيد من البحث والتحليل للمشاعر تجاه النظام الإيراني والاحتجاجات بصورة أشمل.

شكل (2): المشاعر المرتبطة بوسم #MahsaAmini (سبتمبر 2022: فبراير 2023)

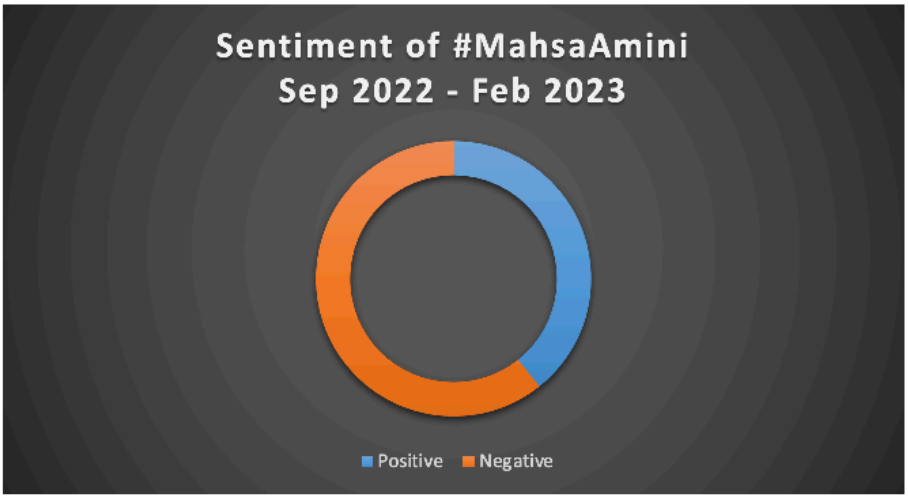

شكل (3): الوسوم المستخدمة بـ#MahsaAmini من سبتمبر 2022م إلى فبراير 2023م

علاوةً على ذلك، تظهر البيانات المتوفرة من الجمهور أن أكثر الفئات استخدامًا لوسائل التواصل الاجتماعي تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، بنسبة 45,26%. أما ثاني أكثر الفئات فتتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا بنسبة 18,43%. وتتراوح أعمار ثالث أكثر الفئات استخدامًا لوسائل التواصل الاجتماعي بين 35 و44 بنسبة 16,40%. وتبلغ نسبة المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عامًا و13 و17 عامًا 8,86% و8,58% على التوالي (انظر الشكل 4).

شكل (4): مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانيين مقسَّمين حسب العمر

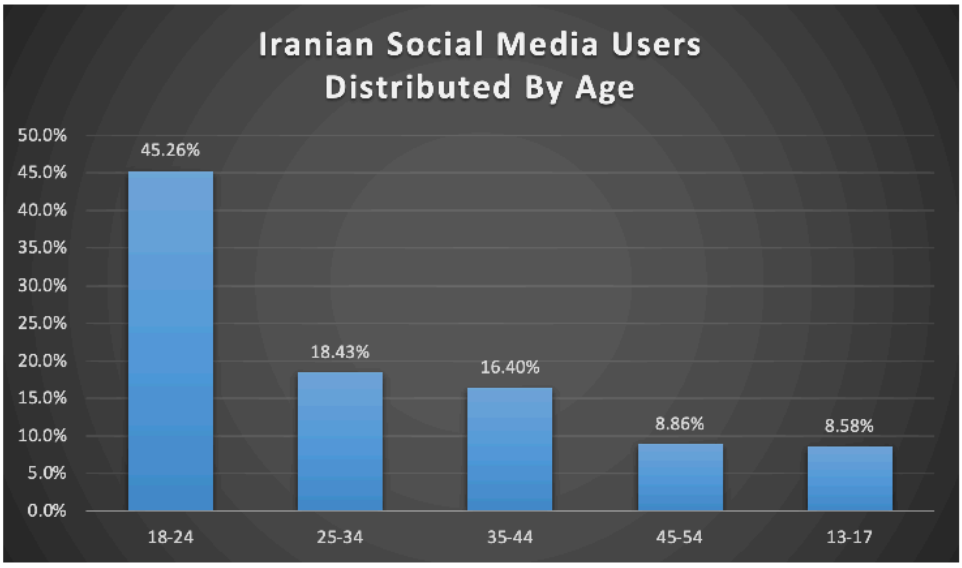

تجدر الإشارة إلى أن الشكل (4) يوضح فقط توزيع مستخدمي الوسائط الاجتماعية حسب العمر، والفرق، مقارنةً بالخط الأساسي. وقد يلزم إجراء مزيد من البحث والتحليل لفهم اتجاهات وأنماط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حسب العمر، ومدى ارتباطها بعوامل أخرى، مثل الجنس، ومستوى التعليم، والموقع.

رابعًا: النتائج والمعاينة

1. النتائج:

كان الغرض من إجراء هذا البحث هو تحديد كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في مشاركة «الجيل زد» في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة. لقد جُمعت البيانات حول استخدام المتظاهرين لوسائل التواصل الاجتماعي باستخدام مزيج من المعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر، وتقنيات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. وفُحصت البيانات التي جُمعت باستخدام التحليل العاطفي، وتحليل الشبكة، وتحليل المحتوى.

ووفقًا لأحدث البيانات، حتى عام 2023م، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 78,6% من سكان إيران، أو 69,83 مليون شخص، في حين بلغت نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي 54,0% من السكان، أو 48 مليون شخص. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت اشتراكات الهواتف المحمولة النشطة في إيران إلى 126,9 مليون، أو 142,8% من السكان. كان «Instagram» من بين أبرز منصات التواصل الاجتماعي في إيران، يليه موقع «Pinterest» و«Facebook» و«YouTube»، وعارض معظم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الذين استخدموا وسم MahsaAmini# النظام الإيراني ودعموا المظاهرات.

كما تراوحت أعمار من نسبتهم 45,26% من جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في إيران ما بين 18 و24 عامًا، ويليهم أعمار المستخدمين ما بين 25 و34 بنسبة 18,44%. وكشف البحث أيضًا أن بعض الوسوم، مثل #MahsaAmini، كان بمثابة أداة لزيادة زخم الرسائل وتتبع الأحداث والحركات.

وهكذا لعِبت وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت دورًا مهمًّا في مشاركة «الجيل زد» في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة، ما أتاح لهم التواصل وتبادل المعلومات وتنسيق جهودهم. ويعكس تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في هذه الاحتجاجات مدى أهمية تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير في الرأي العام، وتسهيل النشاط السياسي.

2. الآثار المترتِّبة على النتائج:

قدَّم هذا البحث في فهم أعمق لماهية القوى المحركة للحراك الطلابي في إيران، وأكد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في توجيه الحراك الاجتماعي والسياسي . ويمكن القول أن من أهم استخلاصات هذه الدراسة، إذ تُظهِر البيانات أنَّ تطبيقات «تويتر» و«فيسبوك» و«إنستغرام» و«تيكتوك»، و«تليغرام» قد لعبت دورًا بالغ الأهمية في تنظيم وتنسيق الاحتجاجات الأخيرة في إيران، فضلًا عن زيادة زخم رسائل المتظاهرين.

ومن الاستنتاجات المهمة في هذا البحث أيضًا، التأكيد على مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في توجيه الحركات الاجتماعية والسياسية في إيران، إذ أسهم استخدام المتظاهرين لوسائل التواصل الاجتماعي في الإفلات من عمليات الانتقام التي تمارسها الدولة والوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور داخل إيران وخارجها. ويكشف البحث أيضًا عن أن النظام الإيراني حاول السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تعزيز وجوده على منصات التواصل الاجتماعي، ونشر الخوف بين مستخدمي الإنترنت، والحد من وصول المتظاهرين إلى شبكات التواصل.

ويؤكد البحث مشاركة «الجيل زد» في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة، حيث كشفت نتائج البحث أن معظم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الذين شاركوا في الاحتجاجات تتراوح أعمارهم بين 18و 24 عامًا (45,26% من المستخدمين). وتوضح هذه الحقيقة الدور المهم الذي لعبه «الجيل زد» في الاحتجاجات الأخيرة، وذلك من خلال استخدامهم لخبراتهم الرقمية، ولوسائل التواصل الاجتماعي، وتحدي سياسات وتوجهات النظام الإيراني.

خلاصــة

ثمة خلاصات كثيرة مستنبطة من نتائج البحث، يمكن من خلالها التوصل إلى فهم أوسع لدور وسائل التواصل الاجتماعي في توجيه الحركات الاجتماعية والسياسية. فبدايةً، برزت أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تكريس مفهوم لامركزية السلطة، وتجنب عملية الانتقام التي تمارسها الدولة، إذ بفضل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل «Twitter» و«Facebook» و«blogs»، تمكنت الحركة الاحتجاجية في إيران من تجاوز الرقابة وحشد الدعم من جميع شرائح الشعب الإيراني. كما برز مدى فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها منصة للطلاب الإيرانيين، من أجل الوقوف في وجه سياسات النظام الإيراني، والدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعيــة، وذلك على الرغم من القمــع والرقابة السياســية، إذ يواصل الطلاب التعبير عن مطالبهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار فاعلية القيود المفروضة على وسائل التواصل الاجتماعي، لكيلا تتمكن من توجيه الحركات الاجتماعية والسياسية، إذ تمكّن النظام من استخدام أدوات وسائل التواصل الاجتماعي، وتوسيع نطاق جهوده لمراقبة النشاط الإلكتروني وتقييده، فعلى الرغم من استخدام المتظاهرين الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي، فإنّ النظام تمكّن من السيطرة على تدفق المعلومات، كما فعل خلال الثورة الخضراء عام 2009م. لكن الزخم الذي شهدته الاحتجاجات، على الرغم من كل القيود، يؤكد أهمية محو الأمية الرقمية ومدى الكفاءة التقنية في التأثير في القوى، التي تدير الحركات الاجتماعية والسياسية. وتقدم حركة MahsaAmini # مثالًا على البراعة التقنية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانيين، الذين تغلّبوا على العقبات الرقمية، واستخدموا الاحتجاجات التي انطلقت عبر «Twitter»، من أجل التعبير عن مطالبهم.

المراجع والمصادر

(1) “Threshold of Revolution’: Why Iran’s Protests Are Different This Time,” Euronews, December 2022 ,20, accessed March 2023 ,1, https://bit.ly/3Mr0Unz.

(2) «They Shot Me, Sister:» The Women Victims Of Iran Protest Crackdown,» IranWire, February 2023 ,24, accessed March 2023 ,15, https://bit.ly/42AjNdC.

(3) “How Iran’s Gen Z Is Leading Protests in the Streets and Online,” PBS NewsHour, October 2022 ,1, accessed March 2023 ,15, https://bit.ly/3pEYY1V.

(4) John Kringen, “Worldwide: The Role of Social Media in Social Mobilization.” Institute for Defense Analyses, 2012,http://www.jstor.org/stable/resrep27004.

(5) “Iran’s Gen Z movement and the hashtag Wars,” in The Talk (Podcast), Al Jazeera, October 2022 ,19, accessed March 2023 ,15, https://bit.ly/3pJYpDW.b

(6) Holly Dagres, “Meet Iran’s Gen Z: The Driving Force Behind the Protests,” Foreign Policy, November 2022 ,1, accessed March 2023 ,15, https://bit.ly/3W32PSy.

(7)Arghawan Farsi, “Iran’s Gen Z: From Digital Freedom down to the Streets,” Reset DOC, December 2022 ,21, accessed, March 2023 ,15, https://bit.ly/3BookDY.

(8) Farinaz Basmechi, “How Gen Z Is Using Social Media in Iran’s Women, Life, Freedom Movement.” The Conversation, December 2022 ,19, accessed March 2023 ,15, https://bit.ly/3W8wVUW.

(9) Kringen, John A. «Worldwide: The Role of Social Media in Social Mobilization». Institute for Defense Analyses, (2012), accessed on: Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3nzKxel

(10) Paola Rivetti & Francesco Cavatorta, Iranian student activism between authoritarianism and democratization: patterns of conflict and cooperation between the Office for the Strengthening of Unity and the regime, Democratization, 24 Dec 2012, accessed on: Mar 2023 ,30, https://bit.ly/3m0MRe1

(11) Kadivar, Mohammad Ali. “Alliances and Perception Profiles in the Iranian Reform Movement, 1997 to 2005,” American Sociological Review 78, no. 86–1063 :(2013) 6. http://www.jstor.org/stable/43188371.

(12) Shirin Mohammadi, “Iran’s Internal Quest for Reform: A Closer Look at the Student Movement,” November ,21 2009, United for Iran, https://bit.ly/3IgsQbw.

(13) Majid Mohammadi, “Student Politics and the Discourses of Democracy in Iran: Between Social Justice, Tradition, Totalitarianism, Pluralism, and Islamic Democracy,” Journal of Language and Politics 14, no. 494–473 :(2015) 3. www.jstor.org/stable/25597419.

(14) Sara Elson, Douglas Yeung, Parisa Roshan, S. R. Bohandy, and Alireza Nader, “Background on Social Media Use in Iran and Events Surrounding the 2009 Election,” in Using Social Media to Gauge Iranian Public Opinion and Mood After the 2009 Election, (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 22–11 ,(2012, http://www.jstor.org/stable/10.7249/tr1161rc.10.

(15) Shahira Fahmy and Sadaf Ali, “The Icon of the Egyptian revolution: Using Social Media in the Toppling of a Mideast Government,” In: Ralph Berenger eds., Social Media Go to War: Civil Unrest, Rebellion and Revolution in the Age of Twitter (Washington, DC: Marquette Books).

(16)Saeid Golkar, “Student Activism, Social Media, and Authoritarian Rule in Iran,” in Irvin Epstein, eds., The Whole World is Texting. Pittsburgh Studies in Comparative and International Education (Rotterdam: SensePublishers, 2015), e-book, https://doi.org/4_0-055-6300-94-978/10.1007

(17) Niki Akhavan, “Social Media and the Message,” in Electronic Iran: The Cultural Politics of an Online Evolution, (New Brunswick: Rutgers University Press, 106–83 ,(2013, https://doi.org/10.2307/j.ctt5hjfz9.8.

(18)Lance Bennett, “The Personalization of Politics: Political Identity, Social Media, and Changing Patterns of Participation,” The Annals of the American Academy of Political and Social Science 39–20 :(2012) 644, http://www.jstor.org/stable/23316140.

(19) Mondoir, Twitter post, September 12:07 ,2022 ,26 pm, accessed March 2023 ,15, https://twitter.com/mondoir/status/1574324715069521921.

الثورة وواقع الأقلِّية اليهودية في إيران بعد عام 1979م

د. حسام كصّاي

رئيس قسم الفكر السياسي بكلية العلوم السياسية-جامعة تكريت

د. وداد بنت عبد الرحمن الجروان القرني

أستاذ مساعد علم الاجتماع السياسي
بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة الملك سعود

مقدمـــة

وجدت الأقلِّية اليهودية في إيران نفسها في وضع شديد التعقيد، بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، حيث تولى الفقهاء السلطة، وكانت قد تجذرت لدى الأغلبية الشعبية هوية معادية للصهيونية العالمية في ظل الخطاب الثوري الذي صعد في إيران منذ مطلع الأربعينيات، والذي تزامن مع إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م. وبالتالي تحولت وجهة البلاد من الوقوع تحت سلطة نظام علماني مُوالٍ للغرب وحليف لإسرائيل إلى نظام ديني له وجهة نظر مناهضة للإمبريالية والصهيونية، فضلًا عن أنه نظام إقصائي في الداخل غير متصالح مع الأقليات. وإذا كان وضع الأقلية اليهودية أخف وطأة من أوضاع عديد من الأقليات العرقية والمذهبية الأخرى في ظل هذا النظام الجديد، فإنّ اليهود واجهوا وضعًا جعل واحدة من أقدم الأراضي التي سكنوها بيئة طاردة، وغير مواتية لبقاء أغلبيتهم التي سكنت بلاد فارس منذ أكثر من 2700 عام، حتى إنّ معظمهم قد ترك إيران، وما بقي منهم بات حبيسًا بين القيود التي فرضتها الدولة، والإطار الذي سمحت لهم فيه بالحركة، أو التوظيف من أجل خدمة مصالحها والحفاظ على ما تبقى من إرث ديني وثقافي.

تجادل هذه الدراسة بأن الأقلية اليهودية في إيران تأثرت أوضاعها بعد صعود ولاية الفقيه بعد ثورة عام 1979م، وأنها على الرغم من بعض الامتيازات الممنوحة لها فإنها خاضعة لعملية استيعاب من جانب النظام لتبييض وجه هذا النظام وتخفيف الانتقادات الحقوقية له، فضلاً عن استغلالها تارة وتوظيفها تارة أخرى لتخفيف الضغوط الغربية والإسرائيلية عليه. وتعالج الدراسة هذا الجدل من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، هي: «ما خلفية الوجود اليهودي في إيران قبل الثورة وبعدها؟ وما مدى تأثر هذه الأقلية بصعود ولاية الفقيه عام 1979م بالصراع بين إيران وإسرائيل؟ وإلى أي مدى نجح النظام الإيراني في توظيفها في إطار صراعه مع الغرب وإسرائيل؟».

أولًا: الجذور التاريخية للوجود اليهودي في إيران

بدأت هجرة اليهود الأولى إلى بلاد فارس في عام 741 ق.م، عندما فُتحت مدينة القدس على يد ملك آشور تيجلات بلاسر، إذ خرّب المدينة، وأسَر ونفى أهلها إلى آشور ومنها إلى بلاد فارس. أما الهجرة الثانية فقد كانت في عام 733 ق.م، في عهد الملك الآشوري شلم نصر الخامس 722–228 ق.م، الذي دمّر مدينة القدس، وقتل أهلها وأسَر الباقين، وتوجه بهؤلاء الأسرى إلى نهر الخابور في شمال العراق، فتمكنوا من تأسيس إمبراطورية يهودية على سواحل بحر قزوين[1]. وأما الهجرة الثالثة فكانت عام 597 ق.م، بعد استيلاء الكلدانيين بقيادة الملك نبوخذ نصر على القدس وإنهاء حكم مملكة داوود، وأَسْرِهم الآلاف من اليهود ونقلهم إلى بلاد ما بين النهرين (بابل)، ومن بابل انتقل اليهود إلى بلاد فارس.

وقد تمكّن اليهود مع الزمن من التغلغل في المجتمع البابلي الذي نُفوا إليه، واحتلوا مناصب كبيرة في البلاط والدولة هناك، ومارسوا طقوسهم الدينية، وكتبوا في بابل «التلمود البابلي». وفي الفترة البابلية ظهر بين اليهود عدة أنبياء، ومن بينهم النبي ذو الكفل، الذي يقع مرقده حتى الآن في محافظة بابل.

ساعد يهود بابل الملك كورش الكبير أول ملوك فارس (560–529 ق.م) ومؤسس الدولة الأخمينية على احتلال بابل، بعد أن قدّموا له كثيرًا من المعلومات الهامة عن جيش بابل وعن تحصينات المدينة التي سقطت عام 539 ق.م، ولقاء هذه المساعدات اليهودية للدولة الأخمينية، سمح كورش لهم بالعودة إلى فلسطين، إلا أن عديدًا من اليهود اختار البقاء في بلاد فارس[2]، ومن ثم انتشر اليهود من مراكز في بابل إلى مقاطعات ومدن فارسية مثل همدان وشوش وغيرها[3]، حيث كان تعدادهم اثنين وأربعين ألفًا وثلاثمئة وستين شخصًا من بني إسرائيل، وسُمح لهم ببناء معبد في بيت المقدس، فاكتسب الملك كورش محبة اليهود، حتى سار معظم ملوك فارس على سياسته في تعاملهم مع اليهود. وتصاعدت مكانة اليهود في بلاد الفرس، وشغلوا وظائف عالية، وازدادت علاقتهم بالفرس في عهد الملك سابور (310–379 ق.م)، وأخذ اليهود يقدمون الهدايا إلى الحكام، وتعمقت علاقتهم بالفرس، فشاركوهم حروبهم في عهد كسرى الأول[4].

في ظل السلالة الساسانية (226–642م)، نما السكان اليهود في بلاد فارس وانتشروا في بعض أنحاء البلاد، ولكنهم عانوا من الاضطهاد بشكل متقطع، وأدى الغزو الذي قام به العرب المسلمون عام 642م إلى إنهاء حكم الإمبراطورية الفارسية، وجعل الإسلام دين الدولة، وكان لهذا تأثير عميق

في اليهود، إذ تحوّل بعضهم إلى الإسلام لظروف اقتصادية واجتماعية، لكنهم تمتعوا بحقوق واسعة خلال هذه الفترة.

لكن مع قيام الدولة الصفوية (1501–1722م)، حدثت تحولات جوهرية للأقلية اليهودية، إذ تعرضوا كغيرهم من طوائف بلاد فارس للاضطهاد، وأُرغموا على تغييردينهم في إطار حملة التشييع التي قادتها الدولة الصفوية لبلاد فارس، باستثناء فترة حكم الشاه عباس الثاني، إذ توقف في عهده اضطهاد اليهود بشكل مؤقت.

وطوال القرن التاسع عشر، تعرّض اليهود لبعض الاضطهاد والتمييز، لكنهم حظوا مع نهاية حكم القاجار ببعض المكتسبات، منها حق التمثيل في برلمان 1907م، وعندما احتلت بريطانيا إيران عام 1917م قدمت الحماية للأقلية اليهودية، وفي ظل صعود الصهيونية العالمية نما دور اليهود في إيران، وبالتالي تأسست منظمة «الحفاظ على لغة الماضي» التي كانت تقدم نشاطًا صهيونيًّا محضًا، وفي عام 1918م تأسس «الاتحاد الصهيوني ليهود إيران» وتوسعت فروعه في مدن إيران، وفي عام 1919م عُقِد في طهران المؤتمر الصهيوني الأول ليهود إيران، إذ تولى عزيز الله نعيم رئاسة كل المؤسسات الصهيونية في إيران، وقامت الحركة الصهيونية في إيران بنشاط تمثَّل في تأسيس روابط صهيونية مؤثرة في شبيبة الأقلية اليهودية في إيران، مثل جمع تبرعات ومساعدات للمؤسسات الصهيونية لشراء أراضي الفلسطينيين، ونشر اللغة والأدب العبريين، ونشر دوريات ومجلات توعوية، فصدرت مجلة «هجئولاه» (الخلاص) في طهران باللغة الفارسية، وطبع أول وأهم الكتب لتدريس اللغة العبرية في طهران عام 1918م[5]، بالإضافة إلى صدور جريدة يهودية أخرى في طهران باسم «سينا» الناطقة باسم الحركة الصهيونية في طهران[6]، فضلًا عن تأسيس رابطة تدريس اللغة العبرية في مدينة همدان عام 1914م، وشهد العام ذاته تأسيس أول رابطة صهيونية في إيران، وصدرت صحيفة «شالوم» الصهيونية بلغة فارسية وحروف عبرية[7]. وبلا شك ساعدت توجهات الدولة في نمو هذا النشاط اليهودي الصهيوني.

وبعد وصول رضا شاه إلى السلطة 1925م حتى نهاية حكم أسرة بهلوي عام 1979م، كانت البلاد علمانية وموجهة نحو الغرب. وقد أفاد ذلك اليهود الذين تحرروا ولعبوا دورًا مهمًّا في الاقتصاد والحياة الثقافية. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت إيران موطنًا مناسبًا لآلاف اللاجئين من يهود أوروبا والعراق والقوقاز وحلم كل لاجئ يهودي ومسيحي بولندي في آسيا الوسطى، وفترة راحة من سنوات الجوع في الاتحاد السوفييتي، إذ إنها أول دولة منذ بداية الحرب العالمية لم تخربها الحرب والجوع والمرض. كما قال الحاخام المولود في وارسو حاييم زئيف هيرتشبرغ: «بالنسبة إليهم... إنها جنة». وإجمالًا يمكن القول إنّ يهود الفرس لعبوا منذ فترة طويلة دورًا نشطًا في الحياة الاجتماعية في إيران، إذ تشارك الجالية في الاحتفالات اليهودية والفارسية على حد سواء، ما يشير إلى فخرهم بتاريخهم ودورهم في الثقافة الإيرانية. ويشار إلى حكم محمد رضا شاه، الملك الذي أطاح به الخميني، بأنه «العصر الذهبي» لليهود الفارسيين، إذ بينما أثار الشاه غضب عديد من الإيرانيين بسبب سياساته الداخلية القمعية واستجابته العنيفة للمعارضة، سمحت إصلاحاته الاقتصادية الجزئية لليهود الفارسيين بالازدهار[8].

ثانيًا: الأقلية اليهودية في إيران وتحولات علاقة إيران بإسرائيل

منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، ظهر تحالف قوي بين طهران وتل أبيب، إذ كانت إيران دولة مهمة في استراتيجة الأطراف التي طورها رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون تحت عقيدة المحيط في الخمسينيات، وهي العقيدة التي استندت إلى فرضية أن على إسرائيل إقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة غير العربية لحماية نفسها من جيرانها العرب المعادين، إذ تشترك الدول غير العربية مثل إسرائيل وإيران وتركيا وإثيوبيا في خوفها من القوى العربية الفاعلة، الأمر الذي سهل ظهور تحالف الأطراف[9].

في هذا الإطار نظرت إيران وإسرائيل إلى العراق على أنه تهديد مشترك، مما يوفر مبررًا آخر للتعاون. بحلول الستينيات، كانت إسرائيل تدعم الأكراد العراقيين الذين يقاتلون النظام المركزي، كما اعتبرت إيران أكراد العراق كعب أخيل للنظام العراقي. وهكذا فإن الموساد والسافاك وحّدوا جهودهم لمساعدة الأكراد في كفاحهم ضد الحكومة المركزية العراقية، وتوسع التعاون بين البلدين على عدة مستويات أمنية واستخباراتية، ولم يكن تعاون إيران مع إسرائيل مبنيًّا على المخاوف المشتركة وحدها، إذ كان لدى الشاه فكرة مُبالغ فيها إلى حد ما عن النفوذ الإسرائيلي في واشنطن، وكان يعتقد أن إسرائيل يمكن أن تساعده في كسب تأييد إدارة كينيدي، التي كانت تنتقد حكمه. ورغم تصاعد الاستنكار الشعبي الإيراني لإسرائيل بعد نكسة 1967م، فإنَّ الشاه استمر في تعميق العلاقات مع الدولة اليهودية بعد أن شهد انتصار إسرائيل على الجيوش المصرية والسورية والأردنية، وأعرب عن اعتقاده بأن مكانة إسرائيل المتصاعدة ستعزز مكانة إيران بوصفها قوة إقليمية رئيسية أيضًا[10].

كما تعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين، لا سيما في قطاع الطاقة، ووصل التعاون إلى حد تطوير أنظمة صاروخية متطورة وصفقات سرية، وهكذا أوجدت علاقة نظام الشاه المتميزة بإسرائيل والطابع العلماني للدولة الأرضية المناسبة والمحفزة لبقاء اليهود في إيران، لا سيما أن كثيرًا من اليهود الإيرانيين كانوا ينظرون إلى بلاد فارس باعتبارها ثاني أهم موطن لهم بعد إسرائيل. لكن في عام 1979م أحدثت الثورة الإسلامية تحولًا مهمًّا في علاقة طهران بتل أبيب، إذ كانت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة في البداية شديدة الحماسة والأيديولوجية. لم يرَ الثوار الإطاحة بالشاه هدفًا نهائيًّا في حد ذاته، ولكن رأوه خطوة أولى نحو «تحرير» الشرق الأوسط (الأوسع) من الهيمنة الأمريكية والصهيونية العالمية. وقد صعد الخطاب المعادي لإسرائيل ومن ثم أصبحت الأقلية اليهودية تحت ضغط غير مسبوق في ظل ولاية الفقيه.

ونتيجة للأوضاع المضطربة والمخاوف المتنامية من تزايد نفوذ رجال الدين، وشعارات العداء لإسرائيل، غادر عديد من اليهود إيران في الأشهر التي أعقبت سقوط الشاه مباشرة، وذلك نظرًا إلى أن أغلبيتهم من التجار وأصحاب رؤوس الأموال، وغالبًا ما ارتبطوا بعلاقات مع إسرائيل في عهد الشاه، فخافوا من انتقام النظام الجديد[11].

ويمكن القول إنه حتى قيام ثورة عام 1979م لم تُجبَر الأقلية اليهودية على الفرار، بما في ذلك الذين هاجروا إلى إسرائيل بين عام 1948م وعام 1979م، لكن مع اندلاع الثورة الإيرانية كانت المحاكمة الاستعراضية التعسفية والإعدام في مايو 1979م لرجل الأعمال حبيب الغانيان، أحد أغنى

الشخصيات وأكثرها نفوذًا في المجتمع اليهودي الإيراني، رميًا بالرصاص بتهم شملت اتصالات مع دولة إسرائيل والصهيونية.. بمثابة إشارة لكثير من الإيرانيين اليهود إلى ضرورة المغادرة، فبينما كان هناك 100,000 قبل الثورة الإسلامية، غادر الغالبية العظمى منهم إيران، إذ تتراوح أعداد اليهود الفارسيين الذين يعيشون في إيران من 9 آلاف إلى 20 ألف يهودي[12].

مع ذلك، وفي ظروف استثنائية، أبقت المصلحة المشتركة مطلع الثمانينيات، والممثلة في أولوية إيران في الحفاظ على الجمهورية الإسلامية، ورغبة إسرائيل في إضعاف العراق، على التعاون بين إيران وإسرائيل رغم العداء المعلن. كان من ثمرة هذا التعاون مد إيران بطائرات «فانتوم» المقاتلة وأسلحة أخرى، وكان المقابل هو سماح الخميني لأعداد كبيرة من اليهود الإيرانيين بمغادرة إيران إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل، مع ذلك لا يقدم هذا التعاون الذي استند إلى صفقات ومصالح براغماتية مؤقتة صورة كاملة لطبيعة العلاقات بين طهران وتل أبيب بعد ثورة عام 1979م، ولا صورة واضحة لعلاقة النظام الإيراني بالأقلية اليهودية في ظل ولاية الفقيه وفي ظل العداء الذي يتصاعد ضد إسرائيل رسميًا وشعبيًا. فقد بدأ العداء يتجذر بين الجانبين مع بداية التحولات في سياسة إيران الخارجية، التي اصطدمت بطموحات إسرائيل وسياستها في المنطقة، إذ بدأ التنافس يغلب على العلاقات، فإيران بحكم مشروعها العابر للحدود أنشأت حزب الله في لبنان، الذي ظهر استجابة للاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وأصبح في ما بعدُ ذراع إيران الطويلة على حدود إسرائيل. وأثار تطوير إيران لبرنامج الصواريخ الباليستية قلق المؤسسات الأمنية في إسرائيل، فضلًا عن طموحات إيران النووية التي أصبحت عنوانًا رئيسيًا للعداء على مدى العقدين الماضيين، ناهيك بأن إسرائيل باتت تنظر إلى أن عديدًا من التحديات التي باتت تواجهها في المنطقة يقف خلفها النظام الإيراني وأذرعه الإقليمية. كما أن مضّي إسرائيل وبعض الحكومات العربية قدمًا في اتفاقيات سلام منذ اتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، وما تلاها من اتفاقيات، أحدثت تغييرًا جوهريًا في أنماط العلاقات الإقليمية، التي استوجبت يومًا ما تقاربًا بين طهران وتل أبيب[13].

هكذا تغير كل شيء بالنسبة إلى الجالية اليهودية بعد قيام الجمهورية «الإسلامية» 1979م، إذ كان عدد الأقلية اليهودية في إيران قبل الثورة الإيرانية يربو على المئة ألف نسمة، ومع انطلاق الثورة الإيرانية اضطر عدد كبير من اليهود إلى هجرة الأراضي الإيرانية نحو إسرائيل، فيما فضّل البعض الآخر البقاء في إيران حتى أصبح عددهم اليوم بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة. وهنا يمكن القول إنّ الثورة رافقها تغيير حقيقي في وضع يهود إيران، لسببين: يكمن الأول في الطبيعة الأيديولوجية المفضلة للأغلبية الشيعية على حساب باقي العقائد والطوائف، فيما يكمن السبب الثاني في وضعها الأيديولوجي المعادي للدولة الصهيونية، وبالتالي فإنّ هذا الوضع جعل الأقلية اليهودية في إيران في ظروف استثنائية بعد الثورة[14].

ثالثًا: مأزق الأقلية اليهودية في ظل ولاية الفقيه بين الاستيعاب والقمع والتوظيف

رغم التوجهات العدائية بين إسرائيل وإيران، التي بلغت حدّ المواجهة باتساع الإقليم والعالم ككل، فإنّ النظام الإيراني كان حريصًا على ألّا يستعدي اليهود الإيرانيين، ويجعل الأقلية اليهودية طرفًا في هذا الصراع، إذ يظهر ذلك من تقديم وجهاء اليهود الولاء للنظام الجديد، وهو ما قابله الخميني

بفتوى أصدرها بعد وقت قصير من وصوله إلى السلطة، قال فيها: «إنّ يهود إيران هم مجتمع أقلية يتمتع بالحماية الكاملة»، ونهى عن أي هجوم عليهم. ومن هنا يبدو أن النظام الإيراني أراد أن يضع حدًّا فاصلًا بين الصهيونية باعتبارها عدوًّا خبيثًا لإيران، وبين اليهود الذين لديهم وجود تاريخي يعود إلى 2500 عام قبل الميلاد، واعتبارهم جزءًا أصيلًا من مكونات المجتمع الإيراني[15].

في الوقت نفسه كانت الأقلية اليهودية التي لم تغادر إيران حريصة على ألا تُقحِم نفسها في مأزق يجعلها موضع شك واضطهاد بما يؤثر في مصالحها ومكتسباتها، بل إنّ قياداتها طورت علاقة تخادم مع النظام بحيث تعزز مكتسباتها، ووظفت إيران هذه الأقلية لصالح تحسين صورة إيران وتحقيق مصالحها في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل.

من هذا المنطلق، ضَمِنَ الدستور الإيراني حقوق الأقلية اليهودية بالاعتراف بثلاث ديانات رسمية غير الإسلام، هي: «اليهودية، والمسيحية، والزرادشتية»[16]، فحصلت الأقلية اليهودية إلى جانب المسيحية والزرادشتية فقط من مجموع الأقليات في إيران على حق التمثيل النيابي في البرلمان[17]، إذ شغل اليهود في الحكومات الإيرانية المتعاقبة ضمن قائمة الكوتا «مقعدًا واحدًا» داخل البرلمان الإيراني بالانتخاب الذي حدده الدستور الإيراني[18].

على مستوى الممارسة، نجد أن الأقلية اليهودية التي بقيت في إيران تؤدي الشعائر الدينية بحرّية تامة وتعمل على بناء المعابد اليهودية وإصدار رخص إقامة الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المدن التي يوجد فيها اليهود، خصوصًا العاصمة طهران، وهمدان، وأصفهان[19]، إذ إنه في طهران وحدها 13 معبدًا يهوديًّا نشطًا، وخمس مدارس يهودية، وروضتا أطفال، ومستشفى يهودي بسعة 100 سرير، كما توجد مجتمعات محلية نشطة في عدة مدن أخرى، بما في ذلك شيراز وأصفهان وكرمانشاه، ولها مؤسسات خاصة بها، لكن لا يمنع ذلك من الاعتراف بأن العيش باعتبارهم مواطنين محميين من الدرجة الثانية في ظل نظام إسلامي شيعي أمر معقد، حيث لا ظلم لكن هناك قيود[20].

ومقارنة بأوضاع الأقليات الاخرى نجد أن

العرب والبلوش والأكراد الإيرانيون يواجهون التمييز والقمع، ويتعرض البهائيون لعدم الاعتراف بعقيدتهم، وبالتالي لاضطهاد أكثر من أي مجموعة أخرى. حتى المسلمون السنّة، الذين يشكلون أغلبية في الشرق الأوسط وأقلية في إيران، يفتقرون إلى حقوق أقرانهم الشيعة، إذ يتجاهل النظام مشاركة أهل السنّة في الأنشطة السياسية والإدارية، ويحرمهم من تولي المناصب[21]، فضلًا عن المضايقات التي أثرت في حريتهم في العبادة والطقوس والشعائر الدينية[22]، ويتعرض مشايخهم للإهانة والاغتيال واعتقال آخرين منهم[23]. لكن خلافًا لذلك سمح النظام الإيراني لليهود ببناء دُور العبادة، بل ساعد الحرس الثوري الإيراني في استعادة كتاب توراة قديم مسروق من الأقلية اليهودية، وهو أحد المخطوطات الأقدم في العالم، وأعيد إليها في إقليم شيراز جنوبي إيران[24]، فيما لا يزال يحرم السنّة من بناء مساجد لهم في العاصمة طهران. ويقول الحاخام يهودا جيرمي إنّ «كل شيء يعمل وفق الشريعة، ودُور العبادة كلها مفتوحة، ونتمتع بحرّية عبادة»[25].

على المستوى الاجتماعي، أوضح يهود إيران أنّ وضعهم تحسَّن بعد تسلُّم حسن روحاني منصب رئيس الدولة، إذ خصص نحو 400 ألف دولار لمستشفى يهودي في طهران، كما حصلت الأقلية على حق الدية كاملًا بعدما كان في هذا الحق فوارق مادية كبيرة بين المسلمين وغيرهم من الأقليات

الأخرى[26]، كذلك فالقيادات الدينية اليهودية الذين يصرحون بالعداوة تجاه الصهيونية ودولة إسرائيل يعيشون تحت مظلة حماية الحكومة. كما حقق اليهود عددًا من الانتصارات المجتمعية الأخيرة، مثل الإذن بإغلاق المدارس اليهودية يوم السبت بدلًا من الجمعة، يوم الراحة الإسلامي[27].

لكن ذلك لا يعنى أن الأقلية اليهودية لا تعاني من تهميش وإقصاء وتحديات، خصوصًا نظرة المتشددين الأكثر تعصبًا، فعلى سبيل المثال توترت علاقة اليهود مع النظام خلال فترة أحمدي نجاد، الذي شكك في الواقع التاريخي للمحرقة خلال فترة حكمه، إذ استنكر اليهود وغيرهم في جميع أنحاء العالم تصريحاته. وكذلك فعل هارون يشاياي، الذي كان آنذاك رئيسًا للجنة اليهودية في طهران، واعتبر موريس معتمد، الذي كان يمثل الأقلية اليهودية في البرلمان الإيراني في ذلك الوقت، أن «إنكار مثل هذه المأساة التاريخية العظيمة المرتبطة بالأقلية اليهودية لا يمكن إلا أن يكون إهانة لجميع الجاليات اليهودية في العالم». والملاحظ أن الأقلية اليهودية تتحدث بصوت عالٍ حول الأشكال المتعددة للتمييز التي يعيش أعضاؤها في ظلها، ولكن دون التشكيك في شرعية النظام أو نظام الشريعة أو القانون الإسلامي الذي يحكمه.

وعلى الرغم من رفع القيود المفروضة على الهجرة فإن أولئك الذين يعيشون في إيران حريصون على عدم مغادرة إيران حتى في ظل المكافآت النقدية المقدمة من إسرائيل والتي تتراوح من 10,000 دولار للأفراد إلى 61,000 دولار للعائلات، لكن ذلك لا يعني أن النظام متساهل مع هذا السلوك، إذ إنه في عام 1998م جرى إعدام روح الله كادخوده زاده، لمساعدته اليهود على الهجرة بشكل غير قانوني. كما شددت الحكومة إجراءاتها مؤخرًا على بعض الذين يذهبون إلى إسرائيل للحد من هذه الزيارات، إذ يتعرضون للسجن والغرامة والاستجواب، إذ حُكِم على اثنين من اليهود بالسجن 91 يومًا، على الرغم من أنه جرى تخفيضها لاحقًا إلى 20 يومًا[28].

ونظرًا إلى أن الأقلية اليهودية في إيران وثيقة الصلة بعلاقة إيران بإسرائيل، فإنّ النظام من خلال عملية الاستيعاب التي قدمها لأعضائها حاول توظيفها في إطار صراعه مع الغرب وإسرائيل. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى محاولة النظام توظيف قيادات اليهود في إيران لتحسين صورته في الخارج، وهنا يشار إلى اصطحاب الرئيس الإيراني حسن روحاني عضو البرلمان اليهودي الوحيد في البلاد لمرافقته إلى جلسة الأمم المتحدة في نيويورك في عام 2013م، وهذا مؤشر لتوظيف الأقلية اليهودية واستغلالها لتحسين صورة إيران في محفل دولي عالمي، فضلًا عن رحلات الحاخامات اليهود الإيرانيين إلى الولايات المتحدة والغرب والحديث عن أوضاعهم بصورة إيجابية[29].

كما استغلَّ النظام الأقلية اليهودية في إطار اشتباكاته على الصعيد الدولي، إذ كلما واجهت إيران مشكلة دولية أو أزمة إقليمية ما، لجأت إلى حاخامات إيران لإسعافها للتدخل والوساطة لحلحة الأزمة وردم الهوة مع الغرب[30]، فضلًا عن دعوة المجتمع الدولي والغرب لتخفيف الضغوط عن إيران. ويُذكر أن مجموعة ضخمة من الحاخامات اليهود (340 حاخامًا) بعثت برسالة إلى جميع أعضاء الكونغرس الأمريكي، تحثهم فيها على دعم الاتفاق مع إيران لمنع التسليح النووي، بوصفه تحقيقًا لأمن أمريكا وإسرائيل، وهذا الموقف مناهض لموقف اللوبي الإسرائيلي الداعي لإسقاط الاتفاق[31].

ولعب حاخامات إيران دورًا في تحسين صورة النظام من خلال علاقاتهم بالمجتمع اليهودي في الخارج ونجحت إيران في توظيفهم في هذا الجانب، بل لم يتوان النظام عن التواصل مع اليهود

المعادين لقيام دولة إسرائيل في الخارج، وذلك في إطار محاولة نفي الاتهامات الموجهة للنظام بمعاداة اليهودية كدين بل معاداة الصهيونية كمشروع.، على سبيل المثال التقى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مع 12 حاخامًا من جماعة «ناطوري كارتا» المناهضة لقيام دولة إسرائيل، وأشاد الحاخامات بالرئيس الإيراني، وقال المتحدث باسم الجماعة الحاخام يسرول دوفيد فيس إنّ «الرئيس نجاد ليس عدوًّا للشعب اليهودي، وعدة آلاف يعيشون في إيران دون اضطهاد»[32]، وأفصحت صحيفة «يديعوت أحرنوت» عن سفر الصحفية الإسرائيلية أورلي أزولاي إلى إيران ومكوثها بها لعدة أيام، بهدف إعداد تقارير عن مجريات الأحداث هناك، خلصت فيها إلى أن الشعب الإيراني شعب يحب اليهود، بدليل العلاقات التاريخية بين البلدين[33]، وهذا تأكيد لأهمية حاخامات إيران في تنقية تلك الأجواء.

خلاصة

تشغل بلاد فارس حيزًا مهمًّا في التاريخ اليهودي القديم، إذ يَدين اليهود بالفضل لبلاد فارس ومَلِكهم كورش في عودتهم إلى القدس واستقرارهم فيها قديمًا، كما أن إيران هي موطن لأكبر أقلية يهودية في العالم على الرغم من تراجع عددهم بعد إعلان دولة إسرائيل، وعلى الرغم من الطابع الديني لنظام الحكم الذي تقلَّد السلطة منذ عام 1979م، والذي أسهمت سياساته في هجرة عديد من اليهود سواء إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة، حتى انخفض عدد الأقلية اليهودية في إيران بنسبة 90% على مدى الأعوام الأربعين الماضية.

ومن الواضح أن من بقي من عناصر الأقلية اليهودية في إيران حرصوا على عدم إقحام الخارج في القضايا التي تخص علاقاتها مع السلطة، وحرصوا على معالجة القضايا في إطار داخلي. ولعل هذا كان له دور مهمّ في المكتسبات التي تحققها هذه الأقلية على الرغم من حساسية موقفها في ظل التوتر المتنامي بين طهران وتل أبيب.

لكن مع أن الأقلية المتبقية في إيران من اليهود تنعم بوضع خاص في ظل نظام ولاية الفقيه، لكنهم يواجهون تحديًا في ما يتعلق بعلاقة النظام الشائكة مع إسرائيل، وعليهم طَوال الوقت أن يثبتوا أنهم غير متهمين أو متورطين في أي صلة بإسرائيل، على الرغم من أن كثيرين منهم لديهم عائلات في إسرائيل، وأن كثيرين قد زاروا إسرائيل بأنفسهم، ربما عبر دولة ثالثة. وكلما تزايد التوتر بين تل أبيب وطهران، وطالت التوترات هجمات إسرائيلية في العمق الإيراني، فإنّ الأقلية اليهودية ستتعرض لمزيد من القيود والرقابة.

وعلى الرغم من أن النظام الإيراني يحاول إظهار رشادة سياساته تجاه الأقليات الدينية من خلال تعاطيه مع الأقلية اليهودية، فإنّ هذه الأقلية لا تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، فالباب مغلق أمام وصول أبناء الأقلية اليهودية إلى مناصب رفيعة المستوى في الوزارات الحكومية، كما أن المديرين في المدارس اليهودية لا بد أن يكونوا مسلمين، هذا فضلًا عن بعض الشكاوى من جانب الأقلية اليهودية في ما يتعلق بتطبيق الشريعة على غير المسلمين في قضايا الميراث والقصاص والدية وغيرها.

ومع كل التمييز الذي يمارسه النظام ضد اليهود في داخل إيران، ووضعهم موضع اتهام حتى يثبتوا العكس، فإنه نجح في توظيف قياداتهم من أجل ممارسة دور دبلوماسي لتحسين صورة النظام في الداخل، وإظهار حقيقة أن النظام يعادي الصهيونية ولا يعادي اليهود بصفة عامة، فضلًا عن توظيفهم لخدمة قضاياه الشائكة على الصعيد الدولي، لا سيما ما يتعلق بملف حقوق الإنسان وتبييض صورة النظام السيئة للغاية في هذا الجانب، وخدمة أهدافه في الملف النووي في دوائر السياسة الغربية، والتأثير في جماعات الضغط في الخارج لتخفيف ضغوط المؤسسات على إيران. وقد تقبل قيادات اليهود الإيرانيين لعب هذا الدور على مضض من أجل الحفاظ على البقية المتبقية من الوجود والإرث اليهودي المهدد في إيران من وجهة نظرهم، أو خوفًا من تنكيل النظام والبطش بهم.

المراجع والمصادر

(1) صفاء محمود عبد العال، يهود إيران في العصر الصفوي، رسالة المشرق، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، المجلد 34، العدد2، مارس 2019)، ص243.

(2) تي آرتي عربي، خفايا الجالية اليهودية في إيران!، 18 مايو 2016م، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2023م. http://bit.ly/3S0HuHv

(3) مأمون كيوان، اليهود في إيران، (بيروت: دار بيسان للنشر، 2000م)، ص21.

(4) صفاء محمود عبد العال، يهود إيران في العصر الصفوي، مرجع سابق، ص244.

(5) صموئيل اتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية (1850–1950)، ترجمة: د. جمال أحمد الرفاعي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة (197)، 1995م)، ص119–120.

(6) نذير فنصه، طهران مصير الغرب في عهد الشاه إلى جمهورية آيات الله، (باريس، 1988م)، ص45.

(7) صموئيل اتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، مرجع سابق، ص116.

(8) Austin Bodetti, Persian Jews and an Uneasy Peace in the Islamic Republic of Iran, Inside Arabia, (May 2020 ,15), accessed on: Feb 2023 ,25, https://bit.ly/364NJly

(9) يوسي ألفير، المحيط: بحث إسرائيل عن حلفاء في الشرق الأوسط ،(30أبريل 2015) ،تمت الزيارة في 13 أبريل 2023 ، http://bit.ly/3KVJUVO.

(10) Larry Cohler-Esses, How Iran's Jews Survive in Mullahs' World?, The Forward Association, (August 2015 ,18), accessed on: 16 Feb 2023, http://bit.ly/3K6Wth8

(11) Ibid.

(12) Austin Bodetti, Persian Jews and an Uneasy Peace in the Islamic Republic of Iran, Ibid.

(13) Dalia Dassa Kaye, Alireza Nader and Parisa Roshan, A Dangerous Rivalry, RAND Corporation, 2011, accessed on: Feb 2023 ,19, http://bit.ly/3jZ4pX3

(14) أحمد صلاح، يهود وإيرانيون: الأقلية اليهودية–الفارسية منذ الثورة في إيران وإسرائيل، الشرق الأوسط، 10 أكتوبر 2019م، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2023م. https://9h.fit/ZXpLTT

(15) Johanna Afriat, Jews of Iran: a community on borrowed time, I24NEWS, (April 2022 ,13), accessed on: 16 Feb 2023, http://bit.ly/3k49ywU

(16) الدستور الإيراني، المادة 12.

(17) رانيا مكرم، طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية: العدد السادس، السنة الثانية، 2018م)، ص42.

(18) الدستور الإيراني، المادة 64.

(19) عبد الجليل معالي، الزرادشتية في إيران.. الأصل الثقافي والتوظيف السياسي، صحيفة العرب، لندن، العدد، 17 شباط، 2016م، ص12.

(20) Larry Cohler-Esses, Ibid.

(21) موقع اليوم السابع، الكتلة السنّية في برلمان إيران تشكو وزير الداخلية.. و19 نائبا يوقعون طلب استجوابه، 27 نوفمبر 2018م، تاريخ الاطلاع: 26 فبراير، 2023م http://bit.ly/3ycZNjL

(22) إدريس لكريني، تدبير التنوع المجتمعي في إيران ووضع السنّة، في مجموعة مؤلفين، السنّة في إيران، (الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث)، ص70.

(23) رانيا مكرم، مرجع سابق، ص71.

(24) موقع قناة RT، خفايا الجالية اليهودية في إيران، مرجع سابق.

(25) قناة i24، حاخام إيران الرئيسي: «نتمتع بحرّية العبادة»، (01 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2023م، http://bit.ly/41MsEIT

(26) موقع قناة RT، خفايا الأقلية اليهودية في إيران، مرجع سابق.

(27) Larry Cohler-Esses, Ibid.

(28) Ibid.

(29) إياد جبر، يهود إيران ودورهم السياسي، البيان، 06 يوليو 2015م، تاريخ الاطلاع: 05 مارس 2023م، https://bit.ly/3ETphWL

(30) راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2010م)، ص276.

(31) نظير مجلي، حاخامات اليهود يبعثون برسالة إلى الكونغرس لدعم الاتفاق النووي الإيراني»، الشرق الأوسط، (19 أغسطس 2015م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2023م، http://bit.ly/3ETLX9u

(32) موقع الجزيرة الإخباري، أحمدي نجاد يلتقي حاخامات يهودًا يعارضون قيام إسرائيل، (26 سبتمبر 2008م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2023م، http://bit.ly/3YlsLbE

(33) موقع قناة عربي 21، صحفية إسرائيلية زارت إيران: شعب إيران يحب اليهود، (04 أبريل 2015م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2023م، http://bit.ly/3SRmwLB

برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني
الدور وحدود التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية

د. حمـــدي بشيـــر

باحـث فـي قضايـا الأمـن الإقليمـي

مقدمـــة

تولِّي طهران تطوير برنامجها للطائرات المسيَّرة (دون طيّار) اهتمامًا متزايدًا، وتوظيف هذا البرنامج في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية. وقد كشفت التحركات السياسية الإيرانية عن هذا الاهتمام، إذ أشارت عدة تقارير عن اتجاه طهران إلى تزويد موسكو بطائراتها المسيَّرة خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، واعترف وزير الخارجية الإيراني حسـين أمير عبد اللهيان، في 05 نوفمبر 2022م، بأن بلاده زودت موسكو بعدد صغير من الطائرات المسـيَّرة قبل أشـهر قليلة من بدء الحرب، فيما أعلنت طهران عن بناء مصنع للطائرات المسيَّرة في طاجيكستان في 17 مايو 2022م، وأطلق الجيش الإيراني في 24 أغسـطس 2022م مناورات للطائرات المسـيَّرة بمياه الخليج العربي وبحر عمان جنوب إيران، وهو ما يثير التساؤلات حول دور وتأثير برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني في السياسـة الخارجية الإيرانية. بناءً على ذلك، تبحث هـذه الورقة حدود التطور في هذا البرنامج، والدوافع العسكرية والسياسـية لتطويره، وحدود تأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية، وتداعياته على الأمن والاستقرار الإقليمي.

أولًا: حدود التطور والتأثير في برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني

خضع برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني لتقييمات مختلفة من جانب الأجهزة العسكرية والاستخباراتية الدولية والإقليمية، ما بين رؤى تؤكد تطور البرنامج وتصنيفه باعتباره «تهديدًا كبيرًا»، ورؤى تتحدث عن تضخيم إعلامي من جانب طهران لقدراتها في مجال تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة. وقد وصف تقرير وكالة المخابرات الأمريكية لعام 2019م برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني بأنه «القدرة الجوية الإيرانية الأسرع تقدمًا»[1]. وأشار قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كينيث ماكنزي، في شهادته في أبريل 2021م أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي، إلى أن الطائرات المسيَّرة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنشرها إيران ووكلاؤها «تشكل تهديدًا جديدًا ومعقدًا لقواتنا وقوات شركائنا وحلفائنا. ولأول مرة منذ الحرب الكورية نعمل من دون تفوق جوي كامل. وإلى أن نتمكن من تطوير وإيجاد قدرة شبكية لاكتشاف وإلحاق الهزيمة بها، ستظل الميزة مع المهاجم»[2]. وبلا شك تثير هذه التصريحات مزيدًا من الاهتمام لمعرفة حدود التطور في هذا البرنامج، وذلك على النحو التالي:

1. مراحل التطور:

واصلت طهران في أعقاب الحرب مع العراق تطوير الطائرات المسيَّرة، وذلك من خلال «شركة القدس لصناعة الطيران» التابعة للحرس مع «شركة إيران لتصنيع الطائرات تحت إشراف وزارة الدفاع»، و«القوة الجوية» التابعة للحرس الثوري التي واصلت إدارة برنامجها الخاص الشامل، المتعلق بالبحث والتطوير في مجال الطائرات المسيَّرة ضمن «شركة شاهد لصناعة الطيران»[3]، واعتمدت طهران بشكل كبير خلال هذه المرحلة دراسة مكونات الطائرات المسيَّرة الأمريكية التي تحطمت في إيران.

أما المرحلة الثانية، فتمثَّلت في إنتاج الطائرات المسيَّرة الهجومية؛ حيث خطت طهران خطوة أكبر في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بكشفها عن مجموعة كبيرة من النماذج الاستطلاعية والهجومية والانتحارية، وتطوير أجيال حديثة من الطائرات المسيَّرة مثل «شاهد 136» و«مهاجر 6». وقد أشار تقرير وكالة المخابرات الأمريكية لعام 2019م إلى تطوير طهران لما يقرب من خمسة عشر طرازًا مختلفًا من الطائرات المسيَّرة، لا سيما تطوير طراز أبابيل قصيرة المدى (أبابيل-إس) ومتوسطة المدى (أبابيل-2) وبعيدة المدى (أبابيل-تي)[4]. وفي عام 2016م أعلنت طهران عن أول طائرة مقاتلة محلية الصنع، «الصاعقة»، وهي تمثل في الواقع الجيل الجديد من الطائرة «سيمرغ»، وهي طائرة مقاتلة تحلق على ارتفاع متوسط، ويبلغ مداها 2000 كم ويمكنها التحليق في الجو 24 ساعة، وهي قادرة على استهداف أربع نقاط بدقة عالية وفي ذات الوقت، كما طورت طهران طائرة «فطرس»، وهي طائرة مسيرة تعمل عن بُعد بإعطائها إحداثيات مسبقة قادرة على التصوير ونقل المعلومات، وتُستخدم لأغراض حماية الحدود البحرية والبرية، وهي نسخة مطورة من «شاهد 129» (طائرة استطلاع وهجوم وتتمتع بقدرة تحليق كبيرة تصل إلى 24 ساعة وحمولة قصوى تصل إلى 400 كغم)، وقد رفعت سرعتها إلى 300 كم/الساعة، وتحلق في الجو لمدة 30 ساعة[5].

وفي المرحلة الثانية، اتجهت إيران إلى تصدير الطائرات المسيَّرة للخارج. وفي هذه المرحلة، أبدت طهران اهتمامًا متزايدًا بنقل تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة للحلفاء والوكلاء، وبالتالي لم يعُد امتلاك الطائرات المسيَّرة حكرًا على الحكومات، ولكن انتقلت إلى الجماعات والميليشيات (الفاعلين غير الدوليين)، ونقلت طهران منذ عام 2018م بعض طائراتها إلى وكلائها في اليمن ولبنان وسوريا والعراق من خلال فيلق القدس. كما اتجهت إلى تصدير طائراتها خارج منطقة الشرق الأوسط، فيما وجهت واشنطن وكييف والدول الأوروبية اتهامات إلى طهران بتصدير طائراتها إلى روسيا منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية (في فبراير 2022م)[6]، كما أعلنت طهران في 17 مايو 2022م عن إنشاء خطوط إنتاج الطائرات المسيَّرة في طاجيكستان[7]. وبذلك انتقلت طهران من مرحلة التصنيع لسد احتياجاتها المحلية من الطائرات المسيَّرة إلى مرحلة جديدة بتصدير هذه الطائرات إلى الخارج، ومن ثم التنافس مع القوى الدولية والإقليمية المنتجة للطائرات المسيَّرة.

2. القدرات وحدود التأثير:

فيما يخص القدرات التسليحية والتأثير، فتشير التقارير إلى أن البرنامج الإيراني في الطائرات المسيَّرة قد اجتاز عديدًا من مراحل التسليح، فيمكن أن تحمل غالبية الطائرات المسيَّرة الإيرانية قنابل موجهة، وتسعى طهران إلى تسليحها بصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف تصل إلى 8 كيلومترات. وقد نجحت شركات ناشئة إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري في تطوير طائرات مسيرة تعمل بالطاقة الشمسية، وطورت نماذج حديثة بأجهزة توجيه الملاحة (الملاحة الجيروسكوبية)، وعلى سبيل المثال، تجهيز نوعين من الطائرات المسيَّرة -هما «شاهد-149» و«فطرس» بهوائيات أقمار صناعية، ما يمنحهما قطرًا تشغيليًّا يبلغ 500 كيلومتر أو أكثر. وتشير التقارير إلى أن الجيل الأحدث من الطائرات الإيرانية دون طيار يصل مداها إلى 1000 كيلومتر وفترة تحليق تصل إلى 24 ساعة[8]. كما يمكن لطائرة من طراز «شاهد 129»، وفقًا للمسؤولين الإيرانيين، التحليق لمدة 24 ساعة وحمل ما يصل إلى ثمانية صواريخ جو-أرض. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يعزز إطلاق الحرس الثوري أول قمر صناعي عسكري من تطور برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني، لا سيما النماذج التي جرى اختبارها بالفعل مثل «مهاجر 6» و«شاهد 129»، وطائرة «فطرس» وهي الأكبر والأكثر قدرة لدى الحرس الثوري الإيراني[9].

لكن على الرغم من التطور، الذي شهده برنامج الطائرات الإيرانية، والتضخيم الإعلامي من جانب إيران لمستوى التقدم الذي وصلت إليه قدرات الطائرات المسيَّرة الإيرانية، فإن هذه الطائرات في الواقع أثبتت قدرتها على التأثير المحدود في الصراعات الجارية، إذ استُخدمت لشن هجمات عبر الحدود على البنية التحتية العسكرية والنفطية السعودية، ونجحت أنظمة الدفاع السعودية في إسقاط عديد منها. وحتى الآن لم تحقق هذه المسيرات أي تحولات أو مكاسب إستراتيجية لروسيا في الحرب في أوكرانيا، فرغم تركيز الجيش الروسي على استهداف البنية التحتية والأهداف المدنية بالمسيرات الإيرانية[10]، فإنّ الجيش الأوكراني استطاع إسقاط أكثر من 70 في المئة من طائرات «شاهد-136»، باستخدام أنظمة دفاع متطورة، لا

سيما الأنظمة المضادة للطائرات المسيَّرة التي زودت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الجيش الأوكراني بها[11].

وعلى أي حال، يشـير عديد من الخبراء إلى أن الميزة الفريدة التي تتمتع بها طهران في إنتاج هذه الطائرات هي انخفاض تكلفة إنتاجها مقارنة بنظيرتها الأمريكية أو التركية أو الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إنتاج الطائرة «شاهد 136» نحو 20 ألف دولار. ويقول مسؤولون سابقون في المخابرات الأمريكية إن عديدًا من نماذج الطائرات المسيَّرة الإيرانية هي في الأصل طائرات مستنسخة من المسيرات الأمريكية. وعلى سبيل المثال، الطائرة الإيرانية من طراز «كرار» مستنسـخة من الطائرة الأمريكية من طراز «بريداتور»، والطائرة المسيَّرة الإيرانية من طراز «سـيمرغ»، التي جرى استنساخها من الطائرة «آر كيو 170»، التي أسقطتها طهران في عام 2011م[12]. وتشير بعض التقارير أيضًا إلى أنه رغم التطور الذي وصلت إليه صناعة الطائرات المسـيَّرة الإيرانية فإنها تواجه أنظمة دفاع أمريكية أكثر تطورًا، قادرة على تدمير المسيرات عن بُعـد، وقد نصبتها الولايات المتحدة بالفعل على حاملة طائراتها في مياه الخليج. كما يمتلك عديد من القوى الإقليمية مثل إسـرائيل أنظمة دفاع متقدمة مثل «القبة الحديدية» ويمكنها إسـقاط عديد من هذه الطائرات، وتسـعى دول الخليـج العربية إلى تطويـر قدراتها الدفاعية والحصول على أحدث الأنظمة الدفاعية للتعامل مع تهديدات الطائرات المسيَّرة.

ثانيًا: دوافع تطوير وتصدير إيران للطائرات المسيَّرة ومناطق نشرها

يضطلع الحرس الثوري بدور رئيسـي ومحوري في تطوير برنامج الطائرات المسـيَّرة الإيراني، إذ أكد قائد فرقة الطائرات المسيَّرة داخل الحرس الثوري أكبر كريملو، في حديث صحفي عام 2020م مع «تسـنيم نيوز»، دور هذا السلاح الجديد في تعزيز القدرات العسكرية الإيرانية، وقال: «من المتوقع أن تكون الطائرات دون طيار أفضل سلاح ونظام في المستقبل في خدمة القوات المسلحة لبلدنا الحبيب»[13]. ومع ذلك، ثمة ما يشير إلى توظيف طهران قدراتها في مجال الطائرات المسيَّرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

1. الدوافع العسكرية:

أ- تعزيز القدرات: تسـعى إيران أولًا إلى تعزيز قدراتها من خلال هذا البرنامج، الذي يلعب دورًا هامًّا في الإستراتيجية العسكرية لطهران، لا سيما في تعزيز قدرات جمع المعلومات والاستطلاع والهجوم وتعويـض أوجه القصور التقليدية، خصوصًا في ما يتعلق بمنصات الرمايات البعيدة المـدى، وزيادة اعتمـاد إيران على الوسـائل غير التقليديـة بديلًا عن الوسـائل التقليدية غير المتوفرة[14].

كما تسعى إيران من وراء هذا البرنامج إلى كشـف نقاط الضعف في أنظمة دفاع العدو (الخصم)، إذ هدفت طهران من تصدير هذه الأسلحة إلى الخارج إلى اختبار فاعليتها وتأثيرها في مواجهة أنظمة دفاع الخصوم[15]، لا سيما كشف نقاط الضعف في الدفاعات الجوية السعودية عـن طريق تزويد الحوثيين بطائرات بعيدة المدى مثل «شـاهد -136»، التي ظهرت في اليمن بحلول سـبتمبر 2020م[16]. وكذلك الحال بالنسبة إلى تصدير طهران طائرات مسيرة لروسيا في

حربها ضد أوكرانيا بغرض التعرف على نقاط الضعف في أجهزة الدفاع الغربية التي منحتها الدول الغربية لأوكرانيا.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى إيران إلى إحداث تغيير في معادلة توازن القوى الإقليمية، لا سيما مع اتجاه المنافسين الإقليميين إلى تطوير قدراتهم في هذا المجال، وبصفة خاصة تركيا وإسرائيل، إذ تأتي إسرائيل في مرتبة متقدمة بين الدول المنتجة للطائرات المسيَّرة، وقد بقيت حتى عام 2014م المصدر الرئيسي للطائرات المسيَّرة في العالم، واستحوذت على 61 في المئة من الصادرات العالمية[17]، فيما كان لافتًا صعود تركيا السريع والحيوي إلى نادي الدول التي تمتلك طائرات مسلحة من دون طيار، منذ أن أشرفت شركة «بيكار تكنولوجيز» (Baykar Technologies) بحلول عام 2015م على البرنامج، وحققت سلسلة من الإنجازات في تطوير طائرة «بيرقدار» التركية، وصدرت تركيا إلى نحو 16 بلدًا، منها على سبيل المثال أوكرانيا وأذربيجان والمغرب وتونس وقطر وتركمانستان[18]، فيما اتجهت قوى إقليمية أخرى مثل مصر والإمارات والسعودية لتطوير قدراتها[19]، الأمر الذي عزز التوجه الإيراني لتطوير برنامج الطائرات المسيَّرة للحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي.

وأخيرًا تستهدف إيران زيادة المبيعات العسكرية للدول الصديقة؛ لتعزيز قدراتهم في مواجهة الخصوم المشتركين، أو جني عوائد مالية لرفد الميزانية المتأثرة بالعقوبات بالعملة الصعبة، فمنذ وصول الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى السلطة في أغسطس 2021م، سعت طهران إلى تصدير طائراتها المسيَّرة خارج نطاق شركائها ووكلائها في المنطقة، إذ يشير بناء طهران لمصنعها للطائرات المسيَّرة في طاجيكستان إلى اهتمامها بتعزيز صادراتها العسكرية إلى طاجيكستان ودول أخرى، ففي حفل افتتاح المصنع بطاجيكستان صرح رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري بالقول: «نحن في موقف، بصرف النظر عن تلبية احتياجاتنا المحلية، يمكّننا من تصدير المعدات العسكرية إلى الدول الحليفة والصديقة للمساعدة في زيادة الأمن والسلام المستدام»[20].

2. الدوافع الجيوسياسية:

تهدف إيران من وراء برنامج الطائرات المسيَّرة إلى الدعاية والردع، إذ يلعب برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني دورًا دعائيًّا للنظام الإيراني في تعزيز سمعته وهيبته السياسية وتعزيز خطابه القومي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى رسائل طهران من وراء تنظيم مناورات الطائرات المسيَّرة في 24 أغسطس 2022م بمياه الخليج العربي وبحر عمان[21]، إذ هدفت طهران من إجرائها في هذا التوقيت إلى صرف الأنظار عن الاحتجاجات الداخلية المتنامية، كما ترسل طهران بهذه المناورات رسائل إلى خصومها في المنطقة بأنها قادرة على إظهار قوتها في جميع أنحاء المنطقة باستخدام أحدث التقنيات العسكرية، حتى في مواجهة نظام العقوبات الدولي وحظر الأسلحة[22].

كما تسعى إيران إلى توظيف برنامج الطائرات المسيَّرة أداةً جيوسياسية لتعزيز النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، عبر تزويد الميليشيات الموالية لطهران بالخبرة التقنية لتصنيع هذه الطائرات والتدريب على استخدامها بما يساعد على ترسيخ نفوذ هذه الميليشيات، مثل حزب الله في لبنان والميليشيات الحوثية في اليمن والميليشيات الموالية في العراق. والحال كذلك

عنـد تقديم هذه الطائرات المسـيَّرة للدول الصديقة مثل فنزويلا، إذ تهدف طهـران إلى تعزيز نفوذها وترسيخه في أمريكا اللاتينية[23].

ويشير مراقبون إلى توظيف طهران الطائرات المسيَّرة ورقةً للضغط على الخصوم الإقليميين، خصوصًا المملكة العربية السعودية، لا سيما من خلال تكثيف الهجمات التي شنتها الميليشيات الحوثية بالطائرات المسيَّرة على منشآت النفط السعودية[24]، أو ممارسة ضغوط وامتلاك أوراق ضغط في أوراق التفاوض مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المفاوضات حول برنامجها النووي.

بالإضافة إلى منافسة الحضور التركي والإسرائيلي والعربي في المناطق الإستراتيجية، يشير بناء طهران مصنعًا لتصنيع الطائرات المسـيَّرة في طاجيكستان إلى اهتمام إيراني بموازنة الوجود التركي والإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى. وقد أشار عديد من التقارير والدراسات إلى دور المسيرات التركية في دعم أذربيجان في حرب قره باغ التي اندلعت بين أذربيجان وأرمينيا في 27 سـبتمبر 2020م، ناهيك بالدور الإسـرائيلي، إذ تشير التقارير إلى تزويد إسـرائيل لأذربيجان بنحو 70% من الطائرات المسيَّرة الأذربيجانية[25]. أضِف إلى ذلك أن بناء طهران لمصنع الطائرات المسيَّرة في طاجيكستان يمكّن طهران من مواجهة النفوذ السعودي، إذ أدت العلاقات بين دوشانبي والرياض إلى تصاعد التوترات بين دوشانبي وطهران خلال رئاسة روحاني. ولذلك التقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسـي نظيره الطاجيكي في طهران في 30 مايو 2022م بعد أسبوعين تقريبًا من افتتاح المصنع لمناقشة تعميق التعاون الثنائي في مختلف المجالات[26].

ثالثًا: أهم مناطق توظيف برنامج الطائرات المسيَّرة

من المثير للاهتمام اتجاه طهران إلى اسـتخدام الطائرات المسـيَّرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في عديد المناطق الإسـتراتيجية، بما يعزز نفوذها وحضورها الإسـتراتيجي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى دراسات الحالة التالية:

1. الطائرات المسيَّرة في منطقة المغرب العربي:

وهـي من المناطق الهامة التي تسـعى طهران إلى تعزيز حضورها الثقافي والديني والسياسـي والعسكري فيها، لكنها تواجه منافسة كبيرة من جانب إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي القـوى التي نجحت في توطيد علاقاتها مع المغرب الذي يمثل حجر عثرة أمام السياسـة الإيرانية في المنطقة، خصوصًا بعد قطع العلاقات بين الرباط وطهران منذ عام 2015م، ناهيك بتوقيع المغرب وعدد من الدول العربية مثل الإمارات والبحرين اتفاقيات إبراهيمية وانضمامه إلى ما يسمى «منتدى النقب» الذي يضم الدول الموقعة على «الاتفاقيات الإبراهيمية»، لذلك استثمرت طهران التوترات المتنامية بين الجزائر وكل من المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز علاقاتها مع الجزائر وجبهة البوليسـاريو، خصوصًا في سياق الاهتمام الجزائري بضبط معادلة توازن القوى في مواجهة المغرب، الذي يتجه بشكل متسارع إلى تعزيز ترسانته العسكرية بعد تعزيز علاقاته السياسية والعسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إذ زادت وتيرة التعاون العسكري بين تل أبيب والرباط، ما مكن المغرب من الحصول على أحدث

الأسلحة من إسرائيل، بما في ذلك الطائرات المسيَّرة الإسرائيلية[27]، وهو ما قد يفتح الباب أمام تعاون عسكري جزائري إيراني، بما في ذلك التعاون في مجال المسيرات.

2. الطائرات المسيَّرة في منطقة القرن الإفريقي:

تسعى طهران إلى تعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة بسبب موقعها القريب من مدخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ولذلك استثمرت طهران في الصراع الدائر بين الحكومة الإثيوبية وجبهة التيغراي قبل التوصل إلى اتفاق سلام في نوفمبر الماضي، خصوصًا في سياق التوترات المتزايدة بين واشنطن وأديس أبابا بسبب الحرب في إقليم التيغراي التي وفرت الفرصة الملائمة لإيران للتقرب من أديس أبابا وتزويدها بالطائرات المسيَّرة، وقد هدفت بذلك إلى دعم السياسة الإثيوبية التي قاومت الضغوط والعقوبات الأمريكية خلال فترة الحرب في التيغراي، ومنع جبهة التيغراي من تحقيق انتصار ميداني وسياسي بشكل يعزز من المكاسب السياسية لواشنطن، ومن ثم تعزيز نفوذها في إثيوبيا، فيما تقاطعت المصالح الإيرانية مع المصالح الروسية والصينية في إثيوبيا، إذ واصلت موسكو وبكين دعمهما السياسي والعسكري لأديس أبابا في مواجهة الضغوط الأمريكية، وهو ما منح طهران مساحة للتحرك في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال السياسة الإيرانية تواجه تحدي تعزيز حضورها في المنطقة في ضوء النفوذ الخليجي المتنامي في المنطقة، وعودة الهدوء النسبي إلى العلاقات الأمريكية-الإثيوبية بعد التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الإثيوبية وجبهة التيغراي.

3. الطائرات المسيَّرة في آسيا الوسطى:

وهي من المناطق الإستراتيجية الهامة التي تسعى طهران إلى تعزيز حضورها فيها، لا سيما بعد وصول حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان، والحضور السعودي والتركي والإسرائيلي في المنطقة، وبعد أن اتجهت أنقرة إلى تزويد أذربيجان بالطائرات المسيَّرة في حربها مع أرمينيا، وأيضًا تزويد إسرائيل أذربيجان وعديد من دول المنطقة بطائراتها المسيَّرة، لذلك يشير مراقبون إلى أن بناء طهران لهذا المصنع في طاجيكستان يحقق لها عديدًا من الأهداف، ومن أهمها الحصول على ملاذ آمن من الضربات العسكرية الإسرائيلية التي قد يتعرض لها مصنع الطائرات المسيَّرة في طهران، بيد أن ثمة من يرى أن بناء طهران لمصنع الطائرات المسيَّرة في طاجيكستان في هذا الوقت هو استثمار إيراني لفرصة انخراط روسيا في حرب ضد أوكرانيا، فرغم أن موسكو تتمتع بنفوذ واسع ولديها قواعد عسكرية في عديد من دول المنطقة، وتعمل على حماية نفوذها ضد محاولات اختراقها من جانب السياسة الأمريكية والغربية، فإنها لم تبدِ ممانعة ولا اعتراضًا على بناء طهران لهذا المصنع، ناهيك بالتفاهمات بين البلدين تجاه سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية، إذ جاء قبول روسيا لمصنع الطائرات الإيراني في طاجيكستان في سياق تصاعد التوترات الروسية-الغربية بعد تدخُّل موسكو عسكريًّا في أوكرانيا في فبراير 2022م، فيما ترى طهران وفق مبادرة التوجه شرقًا أن «روسيا هي أحد أقطاب القوة الرئيسية إلى جانب الصين»[28].

ومن ناحية أخرى فإن التوغل الإيراني في المنطقة قد يسمح لطهران بمساومة موسكو، ويتيح لها هامشًا من المناورة السياسية مع واشنطن والدول الغربية، إذ إنّ المنطقة تزخر بفرص لشراكات سياسية واقتصادية وإستراتيجية جديدة، من شأنها أن تخفف العزلة التي تفرضها

الـدول الغربيـة على طهران، وبما أن روسـيا حـارس مهم للنفوذ في المنطقة، فيمكن لطهران المساومة معها على تموضع قوي في المنطقة. في الوقت نفسه يمكن لطهران أن تحقق بعض المكاسب في حال استطاعت دفع المفاوضات حول برنامجها النووي وتعزيز فرص التقارب مع الاتحاد الأوروبي (من خلال إقامة ممـر النقل الدولي المقترح من إيران إلى الخليج العربي والبحر الأسـود)، في حين أن الحضور التركي في المنطقة يدفع الطرفين الروسـي والإيراني إلى مزيد من التعاون، خصوصًا إذا اتجهت تركيا إلى مواءمة سياستها مع الأهداف الغربية، وبشكل يدفع موسكو إلى دعم التعاون الإيراني-الطاجيكي لموازنة السياسة التركية في المنطقة[29].

4. دور الطائرات المسيَّرة في الحرب الروسية-الأوكرانية:

أكد عديد من التقارير انخراط طهران في تصدير طائرات مسـيرة إلى روسـيا لدعم عملياتها العسـكرية في أوكرانيا، ورغم نفي طهران صحة هذه التقارير فإنه يبدو أن ثمة اهتمامًا إيرانيًّا لتعزيز العلاقات مع روسيا في ذلك التوقيت، لا سيما منع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، من تحقيق انتصار عسـكري وسياسي في هذه الحرب بشـكل يؤدي إلى خروج روسيا مهزومة. ويبدو أن طهران تستفيد من استمرار هذه الحرب، لأن ذلك يعني استمرار حاجة روسيا إلى الدعم الإيراني في الوقت الذي تحتاج فيه طهران إلى الدعم السياسي الروسي لها في مجلس الأمن في مواجهة الضغوط الأمريكية. وهكذا، فإنّ تصدير طهران طائرات مسيرة إلى موسكو خلال الحرب الدائرة في أوكرانيا ساعد على تعزيز العلاقات مع موسكو في مواجهة واشنطن، وفي نفس الوقت موازنة النفوذ التركي، لا سيما بعدما اتجهت تركيا إلى تصدير طائرات «بيرقدار» إلى كييف، بيد أن انخراط إسرائيل في هذه الحرب يفرض تحديات أمام السياسة الإيرانية، فقد تضاعف واشـنطن دعمها لإسـرائيل وإقناعها بتقديم «القبة الحديدية» لأوكرانيا، ويبدو أن توسـيع الانخراط الإسرائيلي في هذه الحرب لا يزال يخضع لحسابات إسـرائيلية، وعلى رأسها العلاقة مع موسكو وتطورات الأوضاع على الساحة السورية، فيما تراهن كييف على تل أبيب التي سبق واتهمتها بالتقاعس عن دعمها أو محاولة دعم روسيا، التي تحتاج إليها في الساحة السورية التي تشكل أولوية بالنسبة إلى إسرائيل إذا ما قورنت بأوكرانيا، وليس من مصلحة إسرائيل التضحية بهذه المصالح مرة واحدة دون مقابل[30].

رابعًا: تحديات برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني:

يواجه برنامج الطائرات المسيَّرة الإيراني عديدًا من التحديات، لا سيما العقوبات الأمريكية، والضربات العسكرية الإسرائيلية، إذ يمكن الإشارة إلى هذه التحديات على النحو التالي:

1. الضربات العسكرية الإسرائيلية:

تعرضت طهران في الثامن والعشرين من يناير 2023م لسلسلة من الانفجارات التي استهدفت منشآت عسكرية حساسة في مدينة أصفهان، الواقعة على بُعد 350 كيلومترًا من العاصمة طهران، أحدها في مركز «توحيد» لتصنيع الأسـلحة والذخيرة والصناعات الدفاعية ومختبر للمواد والطاقة في مركز أبحاث تابع لوزارة الدفاع، والثاني استهدف مقرات لتصنيع وتخزين المسيرات الإيرانية، والثالث يتوقع استهدافه مواقع نووية. ونفذت التفجيرات بطائرات مسيرة

يزعم أنها تابعة لإسرائيل. وزعمت وزارة الدفاع الإيرانية أنها اعترضت إحدى الطائرات الثلاث المسيَّرة، وأشار مراقبون إلى رسائل تل أبيب بأن صناعة المسيرات الإيرانية باتت ضمن الأهداف الإسرائيلية، ورغبة إسرائيل في ظل عهد نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة كبح جماح إيران ومواجهة قوتها المتنامية في صناعة المسيرات[31].

2. العقوبات الأمريكية:

أدرجت الخارجية الأمريكية في 03 فبراير 2023م على لائحة العقوبات الأمريكية ثمانية مواطنين إيرانيين يتولون مناصب قيادية في «بارافار بارس» (Paravar Pars)، وهي منشـــأة إيرانية تنتج طائرات دون طيار للقوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري الإيراني، ناهيك بإدراج أفراد وكيانات ذات صلة ببرنامج إيران لصناعة الطائرات دون طيار في 15 نوفمبر 2022م، و08 سبتمبر 2022م، و06 يناير 2023م، واعتبرت الخارجية الأمريكية أن الدعم العســـكري الذي يقدمه النظام الإيراني لروسيا يساعد على شحذ الحرب الوحشية الروسية ضد أوكرانيا، كما أنه تسبب بانتهاكات لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 الذي يحظر توفير إيران طائرات عسكرية دون طيار لروسيا[32].

ومع ذلك لايزال بعض الخبراء يشـــككون في فاعلية العقوبات الأمريكية باعتبارها أداة للحد من تطوير طهران قدراتها في مجال الطائرات المسيَّرة، فرغم العقوبات الأمريكية على كيانات مثل منظمة «القدس»، وشـــركة «صناعات الطائرات»، وشركة «فجر» لصناعة الطيران والمركبات وصناعات دعم وتجديد طائرات المروحية الإيرانية، وصناعات الطائرات الإيرانية، فإنّ قطاع الطيران الإيراني وصناعة الطائرات المسيَّرة استمرّا في التوسع، وسلمت إيران طائرات مسيرة وتصاميمها ومكوناتها وتدريبها إلى شركائها ووكلائها في العراق ولبنان واليمن، وكذلك إلـــى دول أخـــرى، خصوصًا بعد انتهاء حظر الأســـلحة الذي فرضته الأمم المتحـــدة على إيران في أكتوبر 2020م.

وهكذا، من غير المرجح أن يؤدي مزيد من ضوابط التصدير وضغط الشركات إلى الحد بشكل كبير من وصول إيران إلى هذه المكونات، لأسباب عدة، من بينها إدماج المكونات الأجنبية في برنامج قوي للطائرات من دون طيار بسلســـلة إمداد راسخة. وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تعاقب الشركات التي تبيع تكنولوجيا مزدوجة أو متعددة الاستخدامات إلى إيران وغيرها من الدول، إلا أنها لا تســـتطيع منع بائعي هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى نهج القيادة الإيرانية التي تســـتخدم الأدوات المتاحة، من نخب النظام الملتحقين بالجامعات في الخارج، إلى التجسس الإلكتروني، للوصول إلى أحدث التقنيات[33].

3. تحديات تقنية وتمويلية:

وجد بعض الدراســـات أن القدرات الإيرانية لا تزال محدودة ولا تؤهلها إلى إعادة إنتاج طائرات متقدمة مماثلة تمامًا للنموذج الأصلي، ولم تظهر حتى الآن دلائل تؤكد حصول إيران على تقنية التخفي عن الرادارات، إذ يحتاج البرنامج الإيراني إلى ميزانية عســـكرية ضخمة للحصول على هذه التقنية، في الوقت الذي تخصص فيه الولايات المتحدة والصين ميزانيات عسكرية تعادل أضعاف الميزانية التي تخصصها إيران، ولا توجد حتى الآن أي إشارة تدل على سعي إيران للحصول على تكنولوجيا التخفي عن الرادار من الدول التي حصلت على هذه التقنية أو استنساخها[34]، فيما

أشـــار بعض التقديرات السياسية إلى أن استخدام روسيا للطائرات المســـيَّرة الإيرانية في حربها مع أوكرانيا قد كشف عن ثغرات جرى رصدها في البرنامج الإيراني، مثل الصوت العالي في أثناء حركة الطائرة، ما يسهل إمكانية رصدها. بالإضافة إلى قدرة أنظمة الدفاع المتطورة على كشف المسيرات الإيرانية وإســقاطها، ويشار في ذلك إلى الأنظمة الإسرائيلية مثل «القبة الحديدية» أو «باراك 8» ومنظومة التشويش الفعال في مواجهة «شاهد 136»، التي تعتمد على تقنية GPS بالنظر إلى خبرة إسرائيل في التعامل مع اختراق المسيرات الإيرانية لمجالها الجوي[35].

خامسًا: تداعيات برنامج الطائرات المسيَّرة على الأمن والاستقرار الإقليمي

رغم التحديات التي تواجه برنامج المســـيرات الإيراني، فإنّ طهران تواصل تطوير قدراتها، لذلك يتوقــع أن تلقي إســـتراتيجية طهران في تطوير برنامــج الطائرات المســـيَّرة بتبعاتها على الأمن والاستقرار الإقليمي على النحو التالي:

1. تصاعد سباق المسيَّرات في الشرق الأوسط:

يُتوقع أن يعزز إطلاق إيران لقمر صناعي عسكري من قدراتها، ويؤثر في معادلة الطائرات المسيَّرة فـــي المنطقة من خلال تزويد طهران باســـتقلالية عبـــر الأقمار الصناعية ونطـــاق جغرافي ممتد لطائراتها المســـيَّرة، وســـد نقاط الضعف اللوجســـتية لديها، وهو ما يجعل طهران لاعبًا رئيسيًّا في مجال الطائرات المسيَّرة في المنطقة، مع دول أخرى لن تقف مكتوفة الأيدي لفترة طويلة، إذ تواصل الرياض على ســـبيل المثال تطوير أسطولها من الطائرات المسيَّرة، بما في ذلك طائرة «صقر» التي يمكن أن تعمل بشكل كامل خارج نطاق الرؤية بفضل نظام مرتبط بالقمر الصناعي[36]، فيما تهدف أبوظبي إلى تعزيز صناعات الطائرات المسيَّرة مثل سلسلة «Yabhon» الإماراتية[37].

2. تأجيج الصراعات الإقليمية:

ويكون بسبب تصاعد المنافسة بين إيران وإسرائيل وتركيا على دعم الحلفاء الإقليميين، إذ حصلت ثلاث دول من أصل خمس في آسيا الوسطى على طائرات تركية، وهي كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان، فيما أعلنت أوزبكســـتان أيضًا أنها بدأت في إنتاج هذه الطائرات، إذ يتوقع أن يكون لإنشاء طهران مصنع المسيرات في طاجيكستان تأثيره في تأجيج الصراع الطاجيكي-القرغيزستاني. ومن المرجح أن تكون هـ ذه العوامل قد دفعت طاجيكستان إلى الترحيب بقرار إيران بناء مصنع طائرات مسيرة داخل البلاد، إذ سيسمح للدولة الآسيوية ببناء قدرات عسكرية أكبر والدفاع عن مصالحها في حالة تعرضها لأي هجوم محتمل[38]. يضاف إلى ذلك الدور التركي فـــي تأجيج الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، إذ يُعَدّ حصول الأولى على الطائرات التركية من طراز «بيرقدار» لنشـــرها ضد القوات الأرمينية في منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها[39]، هو ما قد يدفع أرمينيا إلى الحصول على الطائرات المسيَّرة من طهران.

3. توسع الحروب بالوكالة:

خصوصًا بعـــد أن اتجهت طهران إلى تزويد الميليشـــيات الموالية لها بطائراتها المســـيَّرة، مثل ميليشيا حزب الله اللبناني وأنصار الله (الحوثيين) في اليمن، إذ تشير التقارير إلى حصول حزب الله

اللبناني والحوثيين على أنظمة المراقبة والاستطلاع الاستخباري (ISR)، توازي المستوى المتوفر لدى بعض دول المنطقة، فيما يشير بعض التقارير إلى امتلاك حزب الله أسطولًا من أكثر من 200 طائرة من دون طيار، بما فيها طائرات إيرانيـــة الصنع، مثل «أبابيل-2» و«مهاجر-4»، التي جرى استخدامها في عدد من المواقع في سوريا لدعم تدخل العمليات العسكرية لحزب الله، فيما استخدم الحوثيون الطائرات من طراز «قاصف» (Qasef-2K) وهي نسخة معدلة من «أبابيل» للاعتداء على الأهداف والمنشآت المدنية والاقتصادية. ومن ثم من المتوقع أن تتصاعد الحرب بالوكالة في المنطقة بفعل التكلفة المتدنية لاستخدام هذه الطائرات، نظرًا إلى حاجة اللاعبين الخارجيين والقوى الكبرى إلى الحفاظ على صورتهم وتجنب انكشافهم السياسي قدر الإمكان[40].

4. تنامي حروب المسيَّرات بين إيران وإسرائيل:

يعزز اســـتمرار طهران في تطوير برنامجها للطائرات المســـيَّرة من إغرائها بالشروع في عمليات «الحرب عن بُعد»، أو ما يطلق عليه بعض الخبراء «حرب الظل» التي تدور بين إسرائيل وإيران، إذ أوضح رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق آموس جادين أن «حرب الظل بين إسرائيل وإيران تظهر على كل الجبهات، في البحر والجو، حتى على الإنترنت، وفي بعض الأحيان على الأرض». وتبقـــى هذه الحرب محدودة ضمن نطاق معيّن، فرغم أن كلا الطرفين يوجه الضربات إلى الآخر، فإنهما لا يعلنان عن المسؤولية[41].

خـــلاصـــة

توظف طهران برنامج الطائرات المسيَّرة لتعزيز أهداف إستراتيجيتها العسكرية، لا سيما تعزيز قدراتها في مجال المراقبة والاســـتطلاع وتحقيق التوازن الإســـتراتيجي مع القوى المنافسة في المنطقـــة، والأهم أن طهران وظفته في تحقيق أهداف السياســـة الخارجية، لا ســـيما الدعاية السياسة للنظام الإيراني، وتأكيد هيبتها السياسية على الساحة الخارجية، وكسر حاجز العزلة الدولية وكسب الأصدقاء والحلفاء، وترســـيخ نفوذها السياســـي في المناطق الإستراتيجية ومنافسة القوى المنافسة مثل إسرائيل وتركيا ودول الخليج العربية.

وقد أثبتت سياســـة المســـيرات الإيرانية فاعليتها في تعزيـــز الحضور والنفـــوذ الإيراني في المناطق الإســـتراتيجية، لا سيما في آسيا الوسطى والمغرب العربي، لكـــن في المقابل لم تحقق الطائرات المسيَّرة الإيرانية أي إنجاز إستراتيجي عند اختبارها في عديد من الساحات والحروب، غيـــر أن دورها ظل يقتصر على دور تخريبي يســـتهدف تعطيل أو تدمير المنشـــآت الاقتصادية والنفطية ومحطات الطاقة والكهرباء وغيرها.

ورغم التحديات التي تواجه تطوير طهران لقدراتها في مجال الطائرات المســـيَّرة، لا ســـيما الضربات الإسرائيلية والعقوبات الأمريكية التي تستهدف المؤسســـات والخبراء الإيرانيين المرتبطيـــن بالبرنامج، فإنـــه من المتوقع أن تمضي طهـــران في تطوير قدراتها فـــي هذا المجال، خصوصًا في سياق تصاعد السباق الدولي والإقليمي للتسلح بالطائرات المسيَّرة، ناهيك بتنامي حروب الوكالة بين طهران والمنافسين الإقليميين، وأيضًا تصاعد ما يسمى بـ«حروب الظل» بين إسرائيل وإيران في المنطقة.

المراجع والمصادر

(1) Grant J. Cassingham, Remotely Effective, «Unmanned Aerial Vehicles, The Information Revolution in Military Affairs, and The Rise of the Drone in Southeast Asia», Master's thesis, (Monterey, California: Naval Postgraduate School, September 2016). pp. 57 -55

(2) فرزين نديمي، لعبة إيران في مجال الطائرات دون طيار، (02 فبراير 2022م)، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م. http://bit.ly/3TSRxPL

(3) فرزين نديمي: لعبة إيران في مجال الطائرات دون طيار، مرجع سابق.

(4) Grant J. Cassingham, Ibid., Pp. 57 -55

(5) Bne Intelli News, The rise of Iran's drone and ballistic missile industry, (Oct 2022 ,24), accessed on Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3M30KD1

(6) Majid Rafizadeh, «The growing threat of Iran regime's drone industry», Arab news, (Feb 2023 ,16), accessed on Mar 2023 ,30. https://arab.news/5ms2m

(7) Iran Watch, Has Iran Become the Master of its Drone Destiny? (Oct 2022 ,12), accessed on Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3M4fqlE

(8) فرزين نديمي، لعبة إيران في مجال الطائرات دون طيار، مرجع سابق.

(9) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones The Race to Lethal Uavs and Its Implications for The Region's Security Landscape, Ispi Analysis, (Jan 2021 ,14), accessed on Mar 2023 ,30. https://bit.ly/3lME1Rj

(10) Amer Ababakr, The Iranian Drones and the Battlefield of West Europe?, modern diplomacy, (Oct 2022 ,29), accessed on Mar 2023 ,30. https://bit.ly/40umnAC

(11) Katherine Zimmerman, «The dangers of Iran's drones in Ukraine», The Hill, (Oct 2022 ,30), accessed on Mar ,30 2023. http://bit.ly/433z3jQ

(12) The rise of Iran's drone and ballistic missile industry, Ibid.

(13) Majid Rafizadeh, «The growing threat of Iran regime's drone industry», Ibid.

(14) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones, Ibid.

(15) Fouad Shahbazov,»Iran's «Game of Drones» in the Middle East», the Gulf International Forum, (June 2022 ,15), accessed on Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3JZhAQQ

(16) Katherine Zimmerman,»The dangers of Iran's drones in Ukraine», Ibid.

(17) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(18) أحمد بن ضيف الله القرني، الطائرات المسيرة في الحرب الأوكرانية.. سلاح فعال في مستقبل الحروب، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (25 أغسطس 2022م)، http://bit.ly/3Zs054j

(19) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(20) الميادين، إيران تدشن مصنع مسيرات «أبابيل 2» في طاجاكستان، (17 مايو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م. https://bit.ly/3M4jTV

(21) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(22) United Against Nuclear Iran, Ibid.,p.4

(23) Mohammad Hashemi, Iran's Drone Diplomacy: Enhancing Tehran's Regional Competitiveness», the Gulf International Forum, (Jul 2022 ,10), accessed on Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3JWrz9w

(24) Ideam

(25) حوليك كينيك وسينم جليك: دور المسيرات التركية في الفاعلية العسكرية لأذربيجان، (رؤية تركية، شتاء 2022)، ص119-126.

(26) Eric Lob, Iran's drone factory in Tajikistan, Middle East Institute, (Jun 2022 ,3), accessed on Mar 2023 ,30. http://bit.ly/4156L6P

(27) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(28) Agha Hussain, «Iran's drone factory in Tajikistan: A boon for Russia or a challenge?» manara magazine (Jun ,27 2022), accessed on Mar 2023 ,30. https://bit.ly/40DHwYW

(29) Agha Hussain, op.cit.

(30) أحمد عليبة، أوكرانيا.. ساحة جديدة للتنافس بين إيران وإسرائيل، تقديرات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2022م)، ص3.

(31) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، اختراق في العمق.. أبعاد الهجوم الخارجي بالمسيرات على إيران، (30 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م. http://bit.ly/40OIOAy

(32) وزارة الخارجية الأمريكية، الولايات المتحدة تفرض عقوبات على قيادة مصنع إيراني لطائرات دون طيار، بيان لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن، (03 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م.

(33) Eric Lob and Edward Riehle,» The Difficulty of Disrupting Iranian Drones», the national interest, (January ,14 2023), accessed on 3Mar 2023 ,30. http://bit.ly/3FZ2GZF

(34) ضياء قدور، الطائرات الإيرانية المسيرة: القدرات ونقاط الضعف، آرام، (01 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م http://bit.ly/40LwtNh.

(35) أحمد عليبة، مرجع سابق، ص3.

(36) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(37) Ibid.

(38) Elisabeth Gosselin-Malo, Drone race in Central Asia in the wake of the Taliban takeover, TRENDS Research & Advisory, (Aug 2022 ,14), accessed on Mar 2023 ,30. https://bit.ly/42TVzva

(39) Federico Borsari, The Middle East's Game of Drones..., Ibid.

(40) Ideam.

(41) كيرستين كنيب، هل تحرج حرب الظل القائمة بين إسرائيل وإيران إلى العلن؟، DW، (06 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2023م. http://bit.ly/3zkSsim

العوامل الجيواقتصادية وأثر مبادرة الحزام والطريق في العَلاقات الصينية-الإيرانية

د. محمـــد زريـــق

دكتوراه في العَلاقات الدولية

مقدمـــة

على الرغم من انسـحاب الولايات المتحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة أو ما يُعرَف اختصارًا بـ«JCPOA»، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فإنَّ الشركات الصينية لا تزال تؤدِّي مهامَّها في إيران بشكل طبيعي، ولم تتخلَّ الحكومة الصينية عن إيران، بل تسعى إلى تطوير العَلاقات معها. تجادل هذه الدراسة بأنَّ هناك عدَّة عوامل ذات طابع اقتصادي بالأساس تحفِّز العَلاقات، أهمُّها مبادرة الحزام والطريق، التي تضع تصوّرًا لإيران باعتبارها ممرًّا حيويًّا للصين نحو أوروبا وإفريقيا، وما يرتبط بها من محورية أمن الطاقة للصين وإيران في إطار المبادرة، وكذلك أهمِّية المبادرة في تدويل الرنمينبي وإضعاف سمعة الدولار، وبالتالي ليست المبادرة حيوية للصين فحسب، بل هي حيوية لإيران أيضًا، إذ تضعها على واحد من أهمّ مشروعات الربط الاقتصادي الدولي، التي تقف خلفها طموحات جيوسياسية للصين، وتقدِّم لها فرصًا لمواجهة الغرب والعقوبات والعُزلة الاقتصادية والمالية من جانب الولايات المتحدة. ستحاول هذه الدراسة أن توفِّر رؤى حول دور مبادرة الحزام والطريق في تشكيل مستقبل العَلاقات، بما في ذلك إمكانية زيادة التعاون أو المنافسة بين الصين وإيران.

أولًا: مكانة إيران المحورية في مبادرة الحزام والطريق الصينية

1. إيران حلقة وصل رئيسية للمبادرة:

تعتمد مبادرة الحزام والطريق على الموقع الجغرافي لإيران، وعلى إمكاناتها الجيوسياسية، إذ تمتلك إيران موقعًا جغرافيًّا حيويًّا يربط بين قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما تتمتَّع إيران بميزة جغرافية خاصة أكثر من الدول الأخرى، نظرًا إلى أنَّها تحظى بإمكانية الوصول إلى الطرق البحرية والبرية. فضلًا عن ذلك، تُعَدّ إيران قوة فاعلة في منطقة تعجُّ بالصراعات المستمرَّة والتحالفات المعقَّدة. وقد حظِيَ موقع إيران الإستراتيجي في الشرق الأوسط باهتمام عالمي، ما جعلها عنصرًا بالغ الأهمِّية في سياق التنافس بين القوى الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لدى إيران احتياطات نفط وغاز تجعلها في مصافّ الدول النفطية على مستوى العالم، وتعتمد إيران على هذه الموارد بصورة أساسية، فإيران اعتمدت على مبيعات النفط بما تُقدَّر نسبته بـ17% من الناتج المحلِّي الإجمالي الإيراني في 2018م، و30% من الميزانية المالية للحكومة الإيرانية لسنة 2019–2020م. ولا شكَّ أنَّ هذه الموارد الحيوية تحظى بأهمِّية خاصة للقوى الدولية، وفي مقدِّمتها الصين والولايات المتحدة. كذلك فإنَّ إيران قوة محورية في الاستقرار في واحد من الأقاليم الفرعية التي تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى، باعتبار أنَّ هذه المنطقة تحتوي على ما يقرُب من 63% من النفط في العالم و40% من احتياطيات الغاز[1].

استنادًا إلى نظرية «قلب العالم» للعالم البريطاني السير هالفورد جون ماكِندر «Halford John Mackinder»، فإنَّ موقع إيران في قلب المنطقة يجعلها هدفًا جذَّابًا لأيّ دولة مُتقدِّمة تسعى للوصول إلى المناطق الهامشية والمسيطرة عليها. أمّا الصين فهي قوة صاعدة تقع على الطرف الشرقي الجنوبي لقارة آسيا، وهي أيضًا في قلب العالم وتمتدّ إلى أطراف العالم. واستنادًا إلى نظرية ماكندر، فقد صدّت المساحة الجغرافيا الهائلة الهجمات البحرية عن مركز الصين وإيران.

وحسب النموذج الجيوسياسي لماكندر، تملك إيران «قوة البر»، وهي أيضًا جزء من «قلب العالم»، وسوف تمنح مبادرة الحزام والطريق الصين الفرصة لفرض سلطتها على المناطق الهامشية وعلى «قلب العالم». وسوف يؤدِّي هذا التوجُّه إلى تفوُّق الصين عالميًّا، ويساعد مبادرة الحزام والطريق في ربط أجزاء من «قلب العالم» أو كامله مع الدول التي تقع على أطراف العالم[2].

وبينما تُعتبَر مبادرة الحزام والطريق إحدى إسهامات الصين بالغة الأهمِّية، وبينما يمثِّل الشرق الأوسط عنصرًا حيويًّا للمبادرة الصينية، فإنَّ إيران بسبب موقعها الإستراتيجي في هذا الإقليم تُعتبَر حلقة وصل بين دول المنطقة وأوروبا، سواء عن طريق البر أو البحر. وتجسِّد المبادرة إطارًا عابرًا للتعاون والتشارك بين الدول لبناء حزام اقتصادي عابر للقارات تستفيد منه الدول، وذلك استنادًا إلى عدد من المبادئ التي تستند إليها المبادرة، وهي: التعايش السِّلْمي، والاحترام المُتبادَل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم العدوان، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المُتبادَلة، بالإضافة إلى التعاون الأمني الذي أشارت إليه المبادرة بإيجاز.

في أكتوبر 2019م، أبرمت الصين وإيران مذكرة تعاون زراعي، ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. وبسبب تفشّي فيروس كورونا، توقّف عديد من الجهود التي تخُصّ مبادرة الحزام والطريق لفترة وجيزة. وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية وتفشّي فيروس كورونا، فإنَّ الصين واصلت تطوير عَلاقاتها مع إيران. فقد أعادت المؤسسة الوطنية النووية الصينية تصميم مفاعل «أراك» النووي الإيراني، الذي يعمل بالماء الثقيل، فيما بَنَتْ شركة هندسة السكك الحديدية الصينية خط سكة حديدية فائق السرعة يربط بين طهران وقُم وأصفهان[3]. وتُعَدّ الصين أكبر مستثمر في مشاريع النقل الإيرانية، مثل السكك الحديدية عالية السرعة، وكهرباء خط طهران– مشهد. وتربط مشاريع السكك الحديدية آسيا الوسطى بالشرق الأوسط من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وفقًا لتعريف ماكندر، تُشكِّل سيطرة دولة بمفردها على الممر بين أوروبا الغربية والمركز الأوروآسيوي تحدِّيًا كبيرًا للقوى الغربية، لا سيما للولايات المتحدة[4]. يربط هذا الممرّ مبادرة الحزام والطريق بأوروبا عبر تركيا وألمانيا، وعبر إيران. لذلك، تُعتبَر إيران عنصرًا أساسيًّا في مبادرة الحزام والطريق والطموحات الجيوسياسية للصين في المنطقة. سوف تضُمّ إيران الممرّ بين الشرق والغرب من تركمانستان، وممرًّا بين الشمال والجنوب يصِل إلى الخليج. يربط المشروع الثالث الذي أُبرِم في عام 2018م بين طهران وهمدان وسننديج عبر خط سكة حديد بطول 470 كيلومترًا، وتُعَدّ سنندج واحدة من بين عواصم المحافظات الإيرانية القليلة التي لا تُوجَد بها خدمة القطار، وتُقدَّر تكلفة المشروع بمبلغ 836,9 مليون دولار[5]. كذلك في أبريل 2018م أبرم الاتحاد الصيني للصناعات البترولية والكيماوية اتفاقية لبناء مجمع للبتروكيماويات بالقُرب من تشابهار بإيران.

2. المردود على الصين وإيران:

تعود مبادرة الحزام والطريق بالنفع على كلٍّ من الصين وإيران، من حيث الجغرافيا السياسية الإقليمية، ويمكن أن تساعد في إحلال الاستقرار في محيط إيران، والحد من الفقر المستشري هناك، الأمر الذي قد يساعد في فتح أسواق جديدة في البلدان المجاورة، والتقليل من مخاطر نشوب الصراعات[6]. نشر «مركز أبحاث البرلمان الإيراني» تقريرًا حول كيفية جعل إيران مركزًا للطيران، وقد تستفيد الصين من هذا المشروع لزيادة الاستثمارات في إيران، أو تطوير المطارات، أو بيع الطائرات. وحسب ما أفاد به التقرير فإنَّه يجب إجراء تحديث أسطول الطائرات. وبعد أن أنهت مؤسسة الطائرات التجارية الصينية المملوكة للدولة صناعة طائرة الركّاب ذات المسار الواحد C919، قد تتمكَّن الصين من السيطرة على السوق الإيرانية من خلال مبادرة الحزام والطريق[7].

نقلًا عن سعدي، وهو شاعر إيراني بارز، أنَّه قبل أن يُجري الرئيس الصيني شي جين بينغ زيارته الرسمية لطهران في عام 2016م، كتب مقالًا في صحيفة إيرانية سلَّط فيه الضوء على العَلاقات الثقافية القديمة والحديثة التي ربطت بين الصين وإيران، كما سلَّط الضوء على الإمكانيات التي تنطوي عليها خطّة العمل الشاملة المشتركة التي تعزِّز العَلاقات بين الصين وإيران وموقع إيران الإستراتيجي بالنسبة إلى مبادرة الحزام والطريق[8]، وبالتالي فإنَّ الإبقاء على خطّة العمل الشاملة المشتركة يصُبّ في مصلحة الصين الجيوسياسية، إذ تعوِّل الصين على وعد إيران،

الذي قطعته على نفسها بعدم تصنيع أسلحة نووية. وبالمقابل، تقدِّم الصين دعمها إلى إيران، وقد أدانت انسحاب الولايات المتحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة، وأدانت سياسة الضغوط القصوى التي تنتهجها الأخيرة ضد إيران[9].

بعد أن عَقَد الجانبان الصيني والإيراني اجتماعهما الثاني في 14 فبراير 2020م في ميونيخ، قال وانغ يي: «إنَّ التعاطف الذي أبداه ظريف تجاه الشعب الصيني خلال تفشّي فيروس كورونا الأخير يؤكد الصداقة طويلة الأمد التي تجمع بين شعبَي الصين وإيران»[10]. وتُظهِر الاجتماعات المنتظمة بين الصين وإيران مدى التقارب بين البلدين، وتُعَدّ الصين، وهي إحدى الدول الموقِّعة على خطة العمل الشاملة المشتركة، حليفًا مهمًّا لإيران.

للحفاظ على مبادرة الحزام والطريق، وارتباطها بأوروبا الشرقية وإمدادات الطاقة والأسواق الجديدة، فقد تتطلَّب أهداف الصين الجيوسياسية أن تلعب دورًا أمنيًّا في الشرق الأوسط. وقد أجرت روسيا والصين وإيران مناورات بحرية مشتركة من ديسمبر 2019م إلى يناير 2020م. كما أجرت السعودية والصين مناورات بحرية كذلك. وفي عام 2017م، صرَّح وزير الدفاع الصيني تشانغ وانكوان بأنَّ بلاده مستعدَّة للعمل مع إيران، وتعزيز العَلاقات العسكرية بين البلدين[11]. وبإدماج الدولتين من خلال مبادرة الحزام والطريق، فقد تُوسِّع الصين نفوذها على أطراف ومركز الخليج، وهو أمر حيوي لأمنها النفطي. ويُنظَر في هذا الإطار إلى أنَّ الصين أصبحت أسرع مستهلك صاعد للطاقة على مستوى العالم في العقود الأخيرة، وبالتالي فإنَّ أمن الطاقة يُعتبَر عنصرًا أساسيًّا في السياسة الخارجية للبلاد.

ثانيًا: المبادرة وأهمِّية أمن الطاقة للصين وإيران

1. أهمِّية قطاع الطاقة في سياسة البلدين:

تصاعدت المخاوف إزاء أمن الطاقة عندما أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط في عام 1993م[12]. في السابق، كان بإمكان الصين تزويد السوق المحلِّية بما يكفي من البترول، لكن تزايد الطلب الصيني على الطاقة منذ ذلك الحين، وأصبحت إيران موردًا رئيسيًّا للنفط الخام إلى الصين منذ عام 2006م[13]. فقبل الانسحاب من الاتفاق النووي في عام 2017م، شكَّلت الصين نسبة 31% من صادرات إيران و37% من وارداتها، ما جعلها أكبر شريك تجاري للصين. وتستقبل إيران 0,76% من صادرات الصين، التي تشكِّل 1,11% من وارداتها[14]. وتشكِّل المعادن ما يقرُب من 77% من الصادرات الإيرانية إلى الصين. في عام 2020م، اشترت الصين 7,5% من نفطها الخام من إيران، وهي رابع أكبر مصدِّر للنفط في العالم. ومع ذلك فقد تغيَّر موردو الصين من النفط الخام، وانخفضت حصّة واردات الصين من النفط الخام الإيراني من 7,5% في عام 2017م إلى 3,5% في عام 2019م[15]. وهذا الانخفاض أزاح إيران عن كونها من أكبر خمس دول مصدرة للنفط الخام إلى المرتبة التاسعة. تراجعت التجارة بين الصين وإيران بنسبة الثلث في عام 2019م، وعلى الرغم من انخفاض الصادرات الإيرانية بنسبة 31%، فإنَّ الصين تظلّ الشريك التجاري الأكبر لإيران[16]. وبينما تجري التبادلات النفطية والتجارية والمالية بعيدًا عن العقوبات، فقد بات من الصعب معرفة حجمها تحديدًا، لكن المؤكد أنَّ صادرات النفط الإيرانية تزايدت منذ مطلع 2023م، حتى يُقال إنَّها

عادت إلى معدلاتها قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ صادرات روسيا النفطية إلى الصين بعد العقوبات الغربية أثّرت في حصّة إيران.

2. تأثير العقوبات الأمريكية في التعاون في مجال الطاقة:

قلّصت العقوبات الأمريكية على إيران واردات الصين من النفط الخام، وبينما تستخدم الولايات المتحدة العقوبات أداة جيواقتصادية لمعاقبة إيران، فقد ازداد خطر نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران في عامَي 2019 و2020م. وقد تُلحِق الحرب دمارًا شاملًا بكلا الجانبين، خصوصًا بإيران، لكنّها ستُلقي أيضًا بالمنطقة ببرمّتها في دوّامة من عدم الاستقرار. ونظرًا إلى تكاليف الحرب الباهظة، فقد استخدمت العقوبات خيارًا ناجعًا لكبح جماح إيران.

باعت إيران ما يقرُب من 75% من نفطها الخام ومن المشتقّات النفطية المكرَّرة إلى ثماني دول في عام 2017م. وعلى عكس البلدان الأخرى، استمرَّت الصين في شراء النفط الخام الإيراني على الرغم من العقوبات[17]. لهذا، في سبتمبر من عام 2019م وُضِع عديد من الشركات الصينية على القائمة السوداء للإدارة الأمريكية، من أجل وقف التعامل مع إيران وعدم استيراد النفط الإيراني. ومع ذلك ارتفعت واردات الصين من النفط خلال فترة الاستثناءات في عام 2019م. لكن بعد انتهاء الاعفاءات انخفضت الصادرات من نحو 800,000 برميل يوميًّا إلى أقلّ من 300,000 برميل يوميًّا في المتوسِّط. وتراجعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة 81%، خلال شهرَي يناير وفبراير من عام 2020م، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019م[18]. وبسبب اعتماد الاقتصاد الإيراني بشكل أساسي على مبيعات النفط، فإنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى إغلاق الباب أمام الصناعات النفطية الإيرانية. ويُعَدّ أمن الطاقة للصين مثالًا على رغبة إيران في التعاون مع الدول التي لديها الاستعداد لتحدِّي نفوذ الولايات المتحدة.

تصُبّ مبادرة الحزام والطريق التركيز على المناطق الغنية بالنفط والغاز في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبسبب انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، فمن المرجَّح أن تلعب الصين دورًا أكبر في الأمن الإقليمي. وبالنظر إلى التطوّرات الأخيرة التي حدثت في مضيق هرمز، فإنَّه من مصلحة الصين بقاء التوتُّرات بين إيران والمملكة العربية السعودية منخفضة. وعلى الرغم من أنَّ الصين لم تنشر فرق حراسة أو حماية في مضيق هرمز، على خلفية الهجمات البحرية على ناقلات النفط ومشاركة عديد من الدول في توفير حماية لأمن الممرّات البحرية في المنطقة[19]، فإنَّه عندما هدَّدت إيران بإغلاق مضيق هرمز في عام 2018م ردَّت بكين بحثّ إيران لبذل مزيد من الجهود لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

وبسبب عدم تمكُّن الشركات الصينية من الوصول إلى الأسواق الغربية، أصبحت إيران بديلًا أكثر جاذبية للصين. ومن ناحية أخرى، فقد غادرت شركات مثل «توتال / Total» الفرنسية إيران بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات عليها. وعمِلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة «توتال» بشكل مشترك في ما مضى في حقل غاز «بارس» الجنوبي. وباعت شركة «توتال» أصولها في نوفمبر 2018م بسبب العقوبات الأمريكية. وفي وقت لاحق، انسحبت شركة البترول الوطنية الصينية من صفقة حقل غاز «بارس» الجنوبي[20]. ووفقًا لوزير النفط الإيراني آنذاك بيجان زنغنه، ستكون شركة «PetroPars» مسؤولة حصريًّا عن تطوير

المرحلة الحادية عشرة في حقل غاز «بارس» الجنوبي[21]. وبسبب العزلة المتزايدة لإيران، فإنَّ لدى الصين فرصة نادرة للوصول إلى الأسواق الإيرانية وفرض قوتها الجيواقتصادية.

3. أفق واعد للتعاون في مجال الطاقة:

استنادًا إلى العوامل الجيواقتصادية، تُولي الحكومات الأمن أهمِّية بالغة، فالاستقرار يمنح الصين الفرصة لضمان توفير إمدادات الطاقة، وموطئ قدم في الشـــرق الأوسط، خصوصًا أنَّ المنطقة سوف تلعب دورًا حيويًّا ومحوريًّا في تأمين إمدادات النفط للصين في خلال العقدين المقبلين. وســـيرتفع صافي حصة تجارة النفط للصين من 14% في عام 2011م إلى 24% في عام 2035م، بل قد ينمو صافي تجارة النفط في البلاد بنسبة 54% بحلول عام 2035م، بسبب زيادة نسبة امتلاك الأفراد للمركبات. وبسبب العقوبات الأمريكية على إيران والصراعات المستعرة في الدول المجاورة، ترمي سياسة الصين الجيواقتصادية إلى تنويع وارداتها النفطية[22].

في عام 2007م، أصدر مجلس الدولة الصيني «أوضاع وسياســات الطاقة في الصين»، التي حدّدت الخطوط العريضة لخطط الصين المستقبلية، من أجل زيادة إنتاج الفحم والغاز والنفط المحلِّـي مع تقليـص الاعتماد إلى أقصى حـد على مصادر الطاقــة الأجنبية[23]. ومع ذلك، يتوقَّع المجلس تنويع مصادر الطاقة في البلاد، وســوف يدمج بصفة دائمة مصــادر الطاقة الأجنبية. ونتيجةً لذلك، يُعتبَر توســيع التجارة العالمية والحفاظ على استقرار الســوق أمرًا بالغ الأهمية. وتفضِّل الصين عقود التوريد طويلة الأجل مع الدول الأخرى، وتعزِّز تنوُّع شــركاء التصدير. هذا النوع من السياســات يشجِّع الاســتثمارات الصينية في البنية التحتية للطاقة والتكنولوجيا العالمية وتبادُل الخدمات[24]، وهكذا اتّبعت الصين نهجًا جيواقتصاديًّا لتنويع وارداتها واستثماراتها النفطية.

وعلــى الرغم من تراجُع صادرات النفــط الإيراني إلى الصين، وتوقُّف بعض المشــاريع بين البلديــن، فإنَّ بكين لا تزال تولي إمكانيات إيران الجيواقتصادية اهتمامًا بالغًا، لهذا أُجرِيَ تحديث على التعاون الإستراتيجي الشامل بين إيران والصين في سبتمبر 2019م تنفق بموجبه الصين 280 مليار دولار أمريكي في مجال الصناعات البتروكيماوية والغاز والنفط الإيرانية[25]، كما جرى الاتفاق على استثمار الصين أكثر من 400 مليار دولار في الاقتصاد الإيراني خلال ربع القرن المقبل، باعتبار هذا جزءًا من اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي يجري العمل على وضعها موضع التنفيذ خلال السنوات الأخيرة. ونظرًا إلى وجود مشاركة إستراتيجية واسعة النطاق، فإنَّ الشركات الصينية تريد أن تكون لها الأولوية في قبول أو رفض مشاريع البتروكيماويات الإيرانية، وفي تقديم المســاعدة الفنية، وهذا التوجُّه هــو جزء من خطّة الصين الجيواقتصادية لتوســيع نطاق وجود الشركات الصينية خارج حدودها[26].

ثالثًا: أهمِّية المبادرة في تدويل الرنمينبي وإضعاف مكانة الدولار

1. الرغبة الصينية في تدويل الرنمينبي:

بعد انضمــام الصين إلى منظَّمة التجارة العالمية «WTO»، شــرعت الصين في إصلاح أنظمتها

التجارية والمالية. وكان انضمام الصين إلى المنظَّمة هو الخطوة الأولى نحو التكامل المالي العالمي، في ظل تبنِّيها سياسة الإصلاح والانفتاح في عهد الرئيس دنغ شياو بينغ، إذ ساعدت المؤسسات المالية على تدويل الرنمينبي، وخفَّفت قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

عزَّزت إضافة الرنمينبي الصيني في الأول من أكتوبر عام 2016م إلى سلّة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، هدف الصين في تدويل عملتها. وفي الوقت نفسه أسهمت عدّة أسباب في تدويل الرنمينبي، فبين عامَي 2016 و2017م انخفض عدد المعاملات الخارجية بشكل كبير، وكان التباطؤ في الاقتصاد الصيني والارتفاع الكبير في تدفُّق رؤوس الأموال إلى الخارج من بين هذه الأسباب. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي، فإنَّ الفواتير التجارية وصلت إلى 1,1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، وهي زيادة كبيرة مقارنةً مع عام 2009م، عندما كانت قيمة الزيادة تساوي صفرًا. وفي عام 2014م ارتفع عدد الوافدين الذين يمتلكون الرنمينبي، ثمّ انخفض، وبعد ذلك أخذ العدد بالازدياد في عام 2017م. وفي المحصلة، نما عدد الوافدين المالكين للرنمينبي بمقدار خمسة أضعاف منذ عام 2011م[27]. وفي ما يخُصّ عملة الرنمينبي، فقد احتلَّت المرتبة الخامسة باعتبارها أكثر عملة استخدامًا من بين المدفوعات العالمية في مارس 2020م. ونمت قيمة الرنمينبي بوصفها ورقة نقدية من 1,85% في مارس 2018م إلى 2,40% في مارس 2020م[28]. مع ذلك، لا يُعَدّ الرنمينبي قويًّا بما يكفي لتهديد الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من أنَّ الرنمينبي لا يمتلك القوة بوصفه عملة على المستوى الدولي، فإنَّ النمو الاقتصادي الصيني أعطاه وزنًا سياسيًّا واقتصاديًّا.

من خلال زيادة عدد شركاء الصين التجاريينممن يستخدمون الرنمينبي في تعاملاتهم، تسعى الصين إلى تقليل مخاطر سعر الصرف وتكاليف المعاملات. وعلى الرغم من حجم الاقتصاد الصيني الهائل وحجم التجارة الدولية الهائل، فإنَّ تدويل الرنمينبي لا يزال يسير ببطء شديد. وتستطيع الحكومة الصينية رفع مستوى تدويل الرنمينبي من خلال تجارة النفط، لكن على سبيل المثال دفع الانخفاض، الذي طرأ على مبيعات النفط، بالاقتصاد الإيراني إلى حالة من الركود، ويتوقَّع «معهد التمويل الدولي» أنَّه بعد عامين من العقوبات سوف تنخفض الودائع الإيرانية إلى 20 مليار دولار، وقد ترتفع إلى 143 مليار دولار في حال رفع العقوبات[29].

2. إيران سوق مُواتٍ لتدويل الرنمينبي:

بسبب تشجيع الصين لتدويل الرنمينبي، فإنَّه من الممكن أن تكون إيران هي الملاذ المحتمَل لزيادة استخدام العملة الصينية، إذ قبِلَت إيران بالرنمينبي في مقابل إمدادات نفطها الخام منذ عام 2012م. وسوف يُحدَّد سعر النفط الإيراني بالرنمينبي والعملات الأخرى التي جمعت من خلال التجارة مع الصين[30]. وسوف تساعد هذه الخطوة أيضًا في تدويل الرنمينبي من خلال مبادرة الحزام والطريق، إذ بينما تدعو الضرورة إلى تصنيف ائتماني جيِّد لإصدار سندات الرنمينبي في الصين، فإنَّ المستثمرين مدعوّون في الصين لإصدار سندات بالعملات المحلية والأجنبية، على أن تذهب العائدات إلى البلدان الواقعة على طول مبادرة« الحزام والطريق »[31]، وهكذا سوف يعزِّز انتشار السندات، التي قُيِّمت بالرنمينبي، من تدويلها.

يُظهِر الاستخدام المتزايد للرنمينبي في إيران هيمنة الصين المتزايدة على الاقتصاد الإيراني، إذ تصبح الدول أكثر قوة وأقوى اقتصاديًّا في حال تدويلها للعملات، لكن لا يزال استخدام الرنمينبي أقلّ بكثير من استخدام الدولار، و تسعى الصين لتغيير هذا الوضع.

3. فرص وتحدِّيات أمام استخدام الرنمينبي:

في عام 2010م، زاد استخدام إيران للرنمينبي الصيني، وقد يرجع ذلك إلى استخدام الصين لعملتها مقابل شحنات النفط الخام. وقد استغرقت الزيادة في المعاملات العابرة للحدود من 0,1% إلى أكثر من 0,4% في أربع سنوات. وفي عام 2018م حوَّلت إيران منصّة أسعار صرف العملات الرسمية الخاصة بها من الدولار الأمريكي إلى الرنمينبي. من هذا المنطلق، أدركت إيران أهمِّية تبنِّي سياسة التوجُّه إلى الشـــرق، فبينما تُلحِق هيمنة الدولار الأمريكـي الضرر بالنظام المالي العالمي بإيران، فإنَّ الرنمينبي يُعتبر خيارًا جذّابًا لها، إذ تحتاج إيران إلى عملة غير الدولار الأمريكـي للتحايل على العقوبات الأمريكية، وللحفاظ على إمدادات النفط بكمِّيات كبيرة. وبالإضافة إلى زيادة استخدام الرنمينبي مقابل المعاملات النفطية، تصُبّ الصين تركيزها أيضًا على زيادة تدويل الرنمينبي.

في عام 2018م، قدَّمت الصيـــن عقودًا آجلة للنفط الخام بالرنمينبي، وهـــذا يُعتبَر تطوّرًا مهمًّا بالنسبة إلى الصين، إذ يقلِّل استخدام الرنمينبي باعتباره عملة تسوية من مخاطر صرف العملات لتُجّار النفط الخام، لا ســيما في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويرى الباحثان كامل ووانغ، فمن الصعـــب أن يصبح الرنمينبي هو العملة المعتمدة مقابل النفط الخام. ومن العقبات الأخرى التي تواجـــه عملة الرنمينبي أنَّها تعاني من فقدان مصداقية الســـوق بها، بســـبب المنافســـة العالمية القوية بين أسعار العملات المرجعية الحالية، وتعاني أيضًا من تدخُّل الحكومة الصينية، ومن نقص السيولة، على الرغم من الحصة السوقية المتزايدة للصين، وكذلك المشاركة الأجنبية غير الكافية. ومن أجل تفعيل العمل بالرنمينبي باعتبارها سعرًا مرجعيًّا، يجب على الصين وضع هيكل ماليّ سليم للتعامل مع تجار النفط.

من ناحية أخرى، تبنَّت إيران الرنمينبي بسبب سياستها للتوجُّه نحو الشرق، وبسبب العقوبات الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الرنمينبي لا يزال من العملات العالمية الثانوية. ولا تســـمح الصين لإيران بتداول النفط الخام بالرنمينبي فحســـب، بل تقدِّم أيضًا دعمًا سياسيًّا لخطّة العمل الشاملة المشتركة، وتعارض العقوبات الأمريكية على إيران. ويعود السبب الذي أثَّر في اتّخاذ إيران قرارها باســـتبدال الدولار في نظام مراقبة العملة الأجنبية «ســـنا» التابع للبنك المركزي الإيراني بالرنمينبي في بورصة إيران إلى الاجتماعات بين وزيـــرَي خارجية البلدين في عام 2019م. وقد اعتمدت إيران الرنمينبي لقيمته الجوهرية وفائدته الاقتصادية، ما يشـــير إلى أنَّه عملة قابلة للتداول. ويمكن الاســـتغناء عن هذه العملة بشكل تدريجي عندما تتمكَّن إيران من الوصول إلى الأســـواق المالية الدولية. وتجدُر الإشـــارة إلى أنَّ الصين تستخدم بنك كونلون، الذي لا يخضع للعقوبات الأمريكية، لتعزيز التجارة مع إيران[32].

في عام 2017م، حاول محافظ البنك المركزي الإيراني آنذاك ولي الله ســـيف إبرام اتفاقية لتبادُل العملة مع تشـــين يوان نائب رئيس المؤتمر الاستشـــاري السياســـي للشعب الصيني في طهران، لزيادة تدويل الرنمينبي. حتى في حال إبرام مثل هذه الاتفاقية فإنَّها لا تزال غير مفيدة، لأنَّ

البنوك الإيرانية بحاجة إلى الوصول إلى المؤسسات المالية الأخرى على الصعيد العالمي. فقبل إبرام خطّة العمل الشاملة المشتركة، كان بإمكان 35 بنكًا فقط التعامل مع إيران[33]، وربما حالت العقوبات الأمريكية دون توصُّل البلدين إلى اتفاق حول مقايضة العملات.

ومع أنَّ تدويل العملة الصينية يهدف إلى إضعاف السمعة العالمية للدولار الأمريكي باعتباره عملة استثمارية، لكن لا يرى معظم المستثمرين الرنمينبي الصيني ملاذًا آمنًا بوصفه عملة، وبصرف النظر عن انخفاض تكاليف المعاملات فإنَّ أرباح إصدار هذه العملة الضعيفة لن يمنح البلد المُصدِّر إلّا عائدًا ماديًّا قليلًا، وبعض المرونة في مجال الاقتصاد الكلّي، ويزيد القوة والسمعة الاقتصادية للبلد المُصدِّر. تسعى الصين جاهدة لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي، كما هي الحال بالنسبة إلى إيران، لكن لا يزال الرنمينبي غير مؤهَّل لأن يكون عملة احتياطية يُعتمَد عليها، ولا تزال المؤسسات المالية الدولية تواصل إلحاق الأذى بمكانة الرنمينبي، على الرغم من تنامي الأهمِّية الاقتصادية والسياسية للصين[34]. وتطمح الصين أيضًا إلى بناء نظام عالمي يعكس هيمنته المتزايدة من خلال تدويل عملته. ونتيجةً لذلك، أصبحت هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية عُرضة للخطر. ومن الممكن أن يؤدِّي اعتماد الرنمينبي في تجارة النفط الخام إلى إيجاد هيكل جديد للقوى في الشرق الأوسط، الأمر الذي يقوِّض الهيمنة الأمريكية، ويعود بالفائدة على الصين.

خلاصة

تصاعدت التوتُّرات بين الولايات المتحدة وإيران منذ انسحاب الأولى من خطّة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018م، لكن الصين تدعم الاتفاق النووي، إذ يجتمع مسؤولون من الصين وإيران بشكل متكرِّر لبحث المسألة النووية. مع ذلك، لا تزال العقوبات الأمريكية تؤثِّر سلبًا في العَلاقات الصينية-الإيرانية، خصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بشحنات النفط الخام والاستثمارات الصينية في إيران. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ البلدين لا يزالان متقاربين في وجهات النظر، ويُعزى استمرار العَلاقات بينهما إلى أهمِّية إيران الإستراتيجية بالنسبة إلى مبادرة الحزام والطريق.

من جهة ثانية، يرتبط تدويل إيران للرنمينبي بالأهداف الجيوسياسية والاقتصادية الصينية. ويُنظَر إلى الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق على أنَّه جزء أساسي من إستراتيجية الصين الجيواقتصادية لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إيران والمنطقة، ولتسهيل وصول الأعمال التجارية الصينية إلى هناك. وتتطلَّع الصين للاستفادة من الرنمينبي وتدويله، ليس فقط من أجل تهديد الدولار، ولكن من أجل فرض هيمنتها الإقليمية أيضًا. وبالمقابل، تحاول إيران استخدام الرنمينبي لإتمام صفقات النفط الخام من أجل تجاوز العقوبات الأمريكية عليها. ويمكن لمبادرة الحزام والطريق أن تنقذ الاقتصاد الإيراني من خلال انضمام عدّة دول في المنطقة عن طريق تطوير البنية التحتية لتلك البلدان. ولا شكَّ أنه من بين الأمور التي تساعد بكين في إيجاد شريك للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية هو نفوذها السياسي والاقتصادي في إيران، ودعمها خطّة العمل الشاملة.

أخيرًا، تُعَدّ مشاركة إيران في مبادرة الحزام والطريق وموقعها الإستراتيجي أمرًا بالغ الأهمِّية، إذ تمنح مبادرة الحزام والطريق الصين الفرصة من أجل الجمع بين أهدافها الجيوسياسية

والاقتصادية والنقدية العالمية، فالنفوذ الصيني في أوروبا الشـرقية يعتمد على انضمام إيران إلى مبادرة الحزام والطريق، ويجب أن توفِّر إيران بيئة مستقرَّة للتجارة، وعليها تطوير البنية التحتية. من خلال ربط البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق من الصين إلى أوروبا، تحاول بكين زيادة نفوذها في وسـط المنطقة، وتوسيع مدى قوتها الدولية. ولذلك، يمنح استخدام الرنمينبي في إيـران الصين نفوذًا، الأمر الذي يعطي إيران الفرصة لتصديـر النفط الخام بالرنمينبي بدلًا من الدولار الأمريكي. وقد حلَّ الرنمينبي أيضًا محل الدولار الأمريكي في نظام تصنيف العملات الرسمي الإيراني. وتُظهِر هذه المبادلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة أنَّ نفوذ الصين في إيران آخذٌ في الازدياد، وأنَّ عملتها أصبحت أكثر قيمة.

وهكذا، يمكن التنبُّؤ بأنَّه في حال رفعت الولايات المتحدة أو خفَّفت العقوبات المفروضة على إيران، فمن الممكن أن تزيد الصين استثماراتها في إيران، ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي قد يسهم في زيادة التجارة بين البلدين، وقد يؤدِّي إلى تعميق العَلاقات الاقتصادية بينهما. ومع ذلك فإنَّه في حال اسـتمرَّت الولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فقد تُحجِم الشركات الصينية عن الاستثمار في إيران، بسبب المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وهذا من شأنه أن يحدّ من إمكانات تعميق العَلاقات بين الصين وإيران ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. وكجزءٍ من مساعيها واسعة النطاق من أجل تدويل الرنمينبي، فقد تشجِّع الصين على اسـتخدام عملتها في التجارة مع إيران، الأمر الذي يقلِّل اعتماد إيران على الدولار الأمريكي، وهو ما سوف يمنح إيران استقلالًا ماليًّا أكبر.

المراجع والمصادر

(1) Shaher al-Shaher and Mohamad Zreik, "Sino-Iranian Relations: More Cooperation Despite Sanctions," ResMilitaris 12, no. 2 (Summer-Autumn: 2022), https://bit.ly/3VOg0Xx.
(2)"Iran, China sign 17 documents, MoUs," January 2016 ,16, accessed November 2021 ,24, President.ir, http://president.ir/en/91427.
(3)Mohsen Shariatinia and Hamidreza Azizi, "Iran and the Belt and Road Initiative: Amid hope and fear," Journal of Contemporary China 28, no. 994-984 :(2019) 120.
(4) Torbjorn L Knutsen, "Halford J. Mackinder, Geopolitics, and the Heartland Thesis," The International History Review 36, no. 857-835 :(2014) 5.
(5) «Sinomach Signs 836$m Railway Project with Iran», Sinomach, (Mar 2018 ,23), Accessed on: January 2023 ,28. https://bit.ly/42ISNsF
(6) Mohsen Shariatinia, and Hamidreza Azizi. «Iran and the Belt and Road Initiative: Amid hope and fear». Journal of Contemporary China 28, no. 994-984 :(2019) 120.
(7) Stella Qiu and Tim Hepher,"China's Bid to Challenge Boeing and Airbus Falters," Reuters., January 2020 ,10, accessed January 2023 ,29, https://bit.ly/41qquNZ.
(8) Xi Jinping, "Full text of Chinese President's Signed Article on Iranian Newspaper: Work Together for a Bright Future of China-Iran Relations," MFA, January 2016 ,21, accessed January 2023 ,29, https://bit.ly/3LQ5NFu.
(9) "Wang Yi Holds Talks with Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif," MFA,. December 2019 ,31, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/3prX1pA.
(10) "State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Meets Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif,"MFA, February 2020 ,15, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/3puf4vn.
(11) Xinhua. "China, Iran to Boost Military Cooperation," December 2017 ,13, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/42lAvNy.
(12) Nima Norouzi and Maryam Fani, "The impacts of the novel corona virus on the oil and electricity demand in Iran and China," Journal of Energy Management and Technology 4, no. 48-36 :(2020) 4.
(13) Robert A. Harris, Jon B. Alterman, and John W. Garver, "The Vital Triangle: China, the United States and the Middle East," Naval War College Review 63, no. 15 :(2010) 2, https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol63/iss15/2/.
(14) "Where Does China Import Crude Petroleum from?" OEC, March 2020 ,21, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/41nYryC.
(15) Daniel Workman,"World's Top Exports: Top 15 Crude Oil Suppliers to China," Worldstopexports, March 2020 ,21, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/3LS4ben/
(16) Dara Conduit and Shahram Akbarzadeh, "Great Power-middle Power Dynamics: The case of China and Iran," Journal of Contemporary China 28, no. 481-468 :(2019) 117, DOI:10670564.2018.1542225/10.1080.
(17) Ibid., p5.
(18) Dan Katz, "Despite sanctions, China Is Still Doing (Some) Business With Iran," Atlantic Council, October 2019 ,1, accessed January 2023 ,30, https://bit.ly/3Bcabtm.
(19) Jonathan Fulton, Degang Sun and Nasser al-Tamimi, "China's Great Game in the Middle East," European Council on Foreign Relation, October 2019 ,21 accessed November 2021 ,26, https://bit.ly/3BaRRAW.
(20) Katz, "Despite sanctions, China Is Still Doing (Some) Business With Iran."
(21) "Iran's Petropars Developing South Pars Gas Field after Withdrawal of Foreign Companies," Reuters, January ,25 2020, accessed November 2021 ,27, https://bit.ly/3VQQfpk.
(22) Ole Odgaard and Jørgen Delman, "China' s Energy Security and Its Challenges Towards 2035," Energy Policy ,71 117-107 :(2014).

(23) "White Paper: China's Energy Conditions and Policies," National Development and Reform Commission (2007): 89–105.
(24) NDRC, PRC. «White Paper: China's Energy Conditions and Policies». National Development and Reform Commission, (2007), Pp 105-89.
(25) Simon Watkins, "China and Iran Flesh out Strategic Partnership," Petroleum Economist, September 2019 ,3, accessed November 2021 ,25, https://bit.ly/3NZ3WAS.
(26) Areeja Syed, Adil Khan, and Muhammad Ejaz, "Sino-Iranian Comprehensive Strategic Relations: Implications for the Region," Journal of Development and Social Sciences 3, no. 548-537 :(2022) 2, DOI: https://doi.org/10.47205/jdss.-3)2022II)50.
(27) Daya Kishan Thussu, Hugo De Burgh, and Anbin Shi, eds. China's Media Go Global (London: Routledge, 2018).
(28) "RMB Tracker: Monthly Reporting and Statistics on Renminbi (RMB) Progress Towards Becoming an International Currency," SWIFT, (2020).
(29) Yuming Cui, Lian Liu and Ke Peng, "International Competitiveness and Currency Internationalization: an Application to RMB Internationalization," Journal of the Asia Pacific Economy (24-1 :(2022, https://doi.org/10.1080 13547860.2022.2031521/.
(30) Saif ur Rehman Malik and Dost Muhammad Barrech, "China–Iran Strategic Partnership: Implications for India," Chinese Journal of International Review 3, no. 2021) 02), https://doi.org/10.1142/S2630531321500086.
(31) Tristan Kenderdine and Peiyuan Lan, "China's Middle East investment policy," Eurasian Geography and Economics 59, no. 584-557 :(2018) 6-5.
(32) Maha Kamel and Hongying Wang, "Petro-RMB? The Oil Trade and the Internationalization of the Renminbi," International Affairs 95, no. 1148-1131 :(2019) 5.
(33)Przemysław Osiewicz, "The Belt and Road Initiative (BRI): Implications for Iran-China Relations," Przegląd Strategiczny 8, no. 232-221 :(2018) 11.
(34) Ibid., p 831.

الحركة النسوية الألمانية
واحتجاجات «مهسا أميني» في إيران..
الموازنة بين السياسة الخارجية المعيارية والواقعية

نيكـــولاس فيربيـــك

مستشار لدى المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي،
متحدث باسم مجموعة أبحاث السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية.

مقدمـــة

ينظـر بعض المراقبـين إلى الرد الألمـاني إزاء حملة القمع، التي شـنّها النظـام الإيراني ضد احتجاجات «مهسا أميني»، بأنَّه شديد اللهجة، وفي الوقت نفسه دعت جهات فاعلة أخرى إلى تبنى ردود أكثر صرامة. تستخدم هذه الدراسـة تحليلًا تاريخيًّا يقوم على أسـاس وجهة نظر واقعية كلاسيكية جديدة، لدراسة رد الفعل الألماني. وتبحث الدراسة في المنطق الممنهج لإجراءات السياسة الخارجية التي اتخذتها ألمانيا تجاه إيران بعد الاحتجاجات التي اجتاحت إيران بعد مقتل مهسـا أميني في 16 سـبتمبر 2022م. وتبحث كذلك في العوامل الداخلية التي حددت شكل ردود الفعل الألمانية الحالية تجاه الاحتجاجات، والمقصود هنا التطور الذي طرأ على السياسـة الخارجية النسوية الألمانية. وعلاوةً على ذلك، تجري الدراسة تقييمًا لردود الفعل الألمانية بعد الحادث، وتناقش نطاق الدعم الألماني في المستقبل للمحتجين الإيرانيين.

وتجادل الدراسة بأن السياسة الخارجية النسوية الجديدة في ألمانيا قد أسهمت في رفع سقف التوقعات إزاء ردود الفعل الألمانية المحتملة تجاه إيران، دون الأخذ في الحسبان المصالح ضمن إطار «الواقعية السياسية / Realpolitik»، أي السياسة التي تستند إلى السلطة والاعتبارات المادية والعملية. لهذا السبب، يُنظر على نطاق واسع إلى رد فعل السياسة الخارجية الألمانية تجاه حملة قمع النظام الإيراني ضد المتظاهرين على أنها تتسم بالغموض. وسوف يبقى رد الفعل الألماني قائمًا على أساس فرض عقوبات محدودة وإدانات دبلوماسية، خصوصًا في حال لم تتأثر المصالح الألمانية الرئيسية، ضمن إطار الواقعية السياسية بإيران، في حال لجأ النظام الإيراني إلى مزيد من التصعيد.

أولًا: مقاربة نظرية

في سبتمبر 2022م، اندلعت احتجاجات ضد النظام الإيراني عمّت أرجاء البلاد، بعد وفاة الفتاة الكردية مهسا أميني في طهران يوم 16 سبتمبر 2022م على أيدي شرطة الأخلاق الإيرانية، وقد لعِبت النساء دورًا رئيسيًّا في هذه الاحتجاجات، التي كان فيها المطلب الرئيسي للمحتجين يتمحور حول زيادة نطاق حقوق المرأة. ومن جانبه، رفض المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي هذه الاضطرابات الواسعة التي وصفها بـ«أعمال شغب» و«حرب هجينة» تُشَنّ من دول أجنبية ومنشقّين في الخارج، وقد واجه رد فعل النظام الإيراني العنيف على الاحتجاجات إدانات واسعة[1].

ورأى بعض نشطاء حقوق الإنسان والمثقفين في ألمانيا وإيران أن رد الحكومة الألمانية على حملة القمع ضد المتظاهرين الإيرانيين غير كافٍ[2]، لكن لوحظ في الوقت نفسه في الأوساط الدولية رد فعل قوي نسبيًّا من جانب ألمانيا على انتهاكات إيران لحقوق الإنسان مقارنة بالماضي[3]. وفي نفس السياق تتناقض الأبحاث التي أُجريت في السابق حول هذا الموضع، فهي إما تنتقد ألمانيا لفشلها في تطبيق القيم المعيارية، في سياق تفاعلها مع إيران خلال الاحتجاجات[4]، وإما تُدين ألمانيا بمعيارية قصوى ألحقت بسببها الضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية الألمانية بشدة. القصد بالمعيارية (Normativity) هنا «معيار الصواب والخطأ من منظور الأنظمة السياسية والمجتمعات»[5].

استخدمت هذه الدراسة تحليلًا تاريخيًّا من أجل دراسة العوامل التي أثرت في رد الفعل الألماني تجاه الحملة التي شنّها النظام الإيراني ضد الاحتجاجات، من خلال النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، لا سيما في خضمّ التطور الجديد الذي طرأ على «السياسة الخارجية النسوية / FFP» في ألمانيا. فمنذ عام 2021م أسهمت السياسة الخارجية الألمانية النسوية في رفع سقف التوقعات إزاء رد فعل البلاد تجاه إيران، دون الأخذ في الاعتبار ما تبقى من المصالح المحورية، في إطار السياسة الواقعية والنفوذ المحدود. لهذا السبب، سوف يبقى رد الفعل الألماني قائمًا بصورة أساسية على فرض عقوبات محدودة وإدانات دبلوماسية، خصوصًا في حال لم تتأثر مصالح ألمانيا الأساسية، في إطار الواقعية السياسية في إيران، وفي حال لجأ النظام الإيراني إلى مزيد من التصعيد. ولن يتعارض هذا التوجه مع أساسيات السياسة الخارجية الألمانية النسوية.

تدرك النظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة[6] وجود توزيع نسبي للقوى في النظام الدولي، بصفته الإطار المرجعي الأساسي للسياسة الخارجية للدولة، إلا أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تنظر إلى هذا التوزيع من منظور العوامل المتغيرة على صعيد السياسة المحلية. ويمكن أن يكون لبعض العوامل تأثير أكبر على قرارات السياسة الخارجية، على نحو يتجاوز القيود والفرص الجيوسياسية التي يوفرها النظام الدولي، مثل تصورات صانعي القرار الرئيسيين، ومجموعات المصالح السياسية، والثقافة الإستراتيجية، ومؤسسات الدولة. يشكل الإطار التحليلي هذا وسيلةً ملائمة جدًّا لتقييم رد الفعل الألماني إزاء حملة القمع التي يشنّها النظام الإيراني ضد الاحتجاجات، إذ كان يعتقد سابقًا أن متغيرات الواقعية السياسية (المصالح الأمنية والاقتصادية) تلعب دورًا فعالًا في تشكيل العلاقات الألمانية-الإيرانية، لكن اليوم يمكنا ملاحظة حدوث تغيير جذري (تدهور) في العلاقات بين البلدين، دون وقوع تغيير جوهري في هذه المتغيرات نفسها (المصالح الأمنية والاقتصادية)، ويكمن تفسير هذا التغيير في السلوك الألماني على الصعيد المحلي. ويشير حجم التغير في السلوك إلى تأثير هذه المتغيرات الجديدة على الصعيد المحلي، مقارنةً بالعوامل النظامية/الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة (وهي الأمن والاقتصاد بمعناهما الكلاسيكي المتمركز حول الدولة). ويُعَدّ التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الألمانية النسوية منذ عام 2021م أحد أهم المتغيرات المحلية المهمة التي تسهم في تشكيل توقعات السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران.

تقدم الدراسة تحليلًا لمنطق منهجيات السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران. بعد ذلك تسلط الدراسة الضوء على العوامل المحلية التي شكلت رد الفعل الألماني الحالي تجاه الاحتجاجات الإيرانية، وتحديدًا التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الألمانية النسوية. وفي هذا السياق توضح الدراسة رد الفعل الألماني تجاه الحملة ضد المتظاهرين الإيرانيين، وتناقش نطاق الدعم الألماني المتزايد المحتمل للاحتجاجات.

ثانيًا: المنطق الواقعي لسياسة ألمانيا الخارجية تجاه إيران

تشكلت العلاقات الثنائية بين ألمانيا وإيران على أساس المصالح الاقتصادية والأمنية. وكجزء من سياسة التوازن، سعت ألمانيا إلى إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع إيران، لكن في سياق التهديد الأمني المتزايد الذي تشكله إيران من خلال برنامجها للأسلحة النووية، حاولت ألمانيا السير على خطى واشنطن، وحاولت الضغط على إيران من أجل تخفيف حدة التصعيد. وبسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة، خصوصًا في القطاع التكنولوجي، أصبحت ألمانيا الشريك التجاري الأوروبي الأساسي لإيران، الأمر الذي منح ألمانيا الفرصة لتحقيق أرباح اقتصادية ضخمة، وتسويق هذا التوجه للعالم الخارجي باعتباره نوعًا من سياسة «التغيير من خلال التجارة». وكانت هذه السياسة متجذرة بعمق حتى وقت قريب في السياسة الألمانية، إذ من الممكن أن تسهم الزيادة في حجم التجارة، التي ترتبط بالدبلوماسية الفعالة، في صرف اهتمام الدول بإرساء الديمقراطية[7].

ومع ذلك يبدو أن هذه السياسة قد فشلت، على أقل تقدير منذ قيام روسيا بغزو أوكرانيا. وفي مقابل سياسة التوازن التي تتبعها ألمانيا، ضغطت برلين على طهران لكبح جماح سلوكها العدواني المتزايد في المنطقة، من خلال تعاونها الوثيق مع حلفائها التقليدين في الغرب مثل الولايات المتحدة. وفي ظل موقف ألمانيا المعتدل نسبيًّا تجاه إيران، لطالما نظرت طهران إلى برلين على أنها قوة موازنة للولايات المتحدة ووسيط بينها وبين الغرب[8].

ويمكن استعراض الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات الألمانية-الإيرانية في السنوات الأخيرة بمزيد من التفصيل، على النحو الآتي:

1. العلاقات الاقتصادية:

تُعَدّ ألمانيا أكبر شريك تجاري لإيران في الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت نسبة الصادرات الألمانية إلى إيران 12,7% في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2022م، وبلغت 1,5 مليار يورو. وتجاوزت تلك النسبة حجم التجارة لعام 2021م بأكمله البالغ 1,4 مليار يورو، وذلك في الوقت الذي تعرضت فيه إيران لعقوبات أمريكية صارمة. وعقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني أو ما يُعرف بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة /JCPOA» في مايو 2018م، تراجع حجم التجارة بين إيران وأوروبا بأكثر من 78% مقارنةً بعام 2017م، بسبب العقوبات الأولية والثانوية التي جاءت في سياق حملة الضغوط القصوى الأمريكية ضد إيران. ومع ذلك، ظهر توجُّه إيجابي في ألمانيا إزاء التجارة مع إيران في عام 2020م، فقد زادت التجارة بنسبة 6%، وبلغت 0,8 مليار يورو، أي ما يقرب من مليار يورو، وهي أعلى من متوسط حجم التجارة الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ 700 مليون يورو. وبوجه عام، يعود السبب الرئيسي في انخفاض حجم التجارة مقارنةً بالأعوام السابقة إلى تنوع التجارة الإيرانية، خصوصًا مع تنامي دور الصين خلال فترة العقوبات على إيران وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، تتسم العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الألمانية بالمرونة النسبية تجاه عديد من العقوبات الدولية على إيران، على الرغم من انخفاض نسبة المواد الخام (خصوصًا النفط الخام ومكثفات الغاز) في التجارة الثنائية إلى الصفر بسبب العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواد الخام هي السلع التي تعرضت لأشد العقوبات الدولية صرامةً. لذلك فإنّ معظم السلع المتداولة بين ألمانيا وإيران لم تتأثر إلى حدٍّ ما بالعقوبات، بمعنى أن السوق الإيرانية تعرضت نسبيًّا لانخفاض ضئيل، لأهميتها بالنسبة إلى ألمانيا[9].

2. العلاقات الأمنية:

أعربت ألمانيا عن رفضها امتلاك إيران قنبلة نووية، وبنيت علاقتهما الثنائية على هذا الأساس، خصوصًا أن عدم امتلاك إيران لقنبلة سيؤثر في العلاقات الاقتصادية، وسيفسح المجال لتفاعلات سياسية منظمة بين البلدين. في يوليو 2015م كانت ألمانيا الدولة الوحيدة غير العضو في مجلس الأمن الدولي التي أبرمت، إلى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، «خطة العمل الشاملة المشتركة» مع إيران، وهي اتفاقية قيدت بفاعلية عسكرة إيران للطاقة النووية. وقد واصلت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم «خطة العمل

الشاملة المشتركة»، حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2018م. ومنذ أبريل 2021م انخرطت الترويكا الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) في مفاوضات مع روسيا والصين وإيران والولايات المتحدة، لحثّ الأخيرة على العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وتجديد التزام إيران تعهداتها بموجب الاتفاقية[10].

ومع ذلك، أعلنت ألمانيا في أواخر ديسمبر 2022م أنه لا توجد أسباب تدعو لاستئناف المحادثات حول «خطة العمل الشاملة المشتركة» في هذا الوقت للأسباب التالية: عدم استعداد إيران بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المواقع غير المعلنة التي كشف عن احتوائها على آثار اليورانيوم، ومغالاة إيران في مطالبها الجديدة في المحادثات النووية، وحالة حقوق الإنسان في إيران بعد حملة القمع العنيفة التي قام بها النظام الإيراني ضد المتظاهرين الإيرانيين[11].

اتجهت ألمانيا بعد إبرام «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عام 2015م نحو الموازنة بين إيران والمملكة العربية السعودية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ومع إعادة ألمانيا والاتحاد الأوروبي بوصلتهما نحو سياسات الطاقة والأمن بسبب الحرب في أوكرانيا، والدعم العسكري الإيراني لروسيا، وزيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، تنامت الإمكانيات لبناء تعاون وثيق بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي ودول الخليج[12]، التي تعثرت حتى الآن بسبب عدم اكتراث برلين لأنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، وما تبع ذلك من إهمال لدعم مجال صناعة الأسلحة في دول مثل المملكة العربية السعودية[13].

إجمالًا، يمكن القول إنّ العوامل الاقتصادية والأمنية أسهمت في تشكيل علاقة ألمانيا بإيران في السنوات الأخيرة، ولم تتأثر العلاقات نسبيًّا بسجلّ إيران في مجال حقوق الإنسان حتى وقت قريب. ومع ذلك، تنامى اهتمام ألمانيا بحقوق الإنسان منذ عام 2021م على أقل تقدير، ويرجع ذلك إلى المطالبات المتزايدة على المستوى المحلي لتبنّي نهج سياسة خارجية موجهة نحو حقوق الإنسان، التي توّجت المبادئ التوجيهية الرسمية لبرنامج «السياسة الخارجية النسوية / FFP» التي نشرت مؤخرًا في ألمانيا. وسوف تجري مناقشة السياسة الخارجية الألمانية النسوية الجديدة بالتفصيل في القسم التالي[14].

ثالثًا: المنطق الداخلي السائد لعمل السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران

أثَّر دور الجهات الفاعلة المختلفة في أثناء عملية صنع القرار محليًّا في رد ألمانيا إزاء الاحتجاجات الإيرانية، ما مكّن ألمانيا من توجيه انتقادات أكثر حدة ضد إيران. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

1. حكومة ترتكز على حقوق الإنسان:

يرى «الحزب الديمقراطي الاجتماعي/SPD» الألماني بزعامة أولاف شولتس نفسه بأنه حزب سلام يصبّ تركيزه على الدبلوماسية والحوار، ومنع اندلاع الأزمات المدنية، وبناء السلام، بالإضافة إلى العمل الدولي متعدد الأطراف، إذ يميل شولتس حتى الآن إلى إبداء ردود أفعال في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. أما «حزب الخضر الألماني» فهو جزء من الحكومة الألمانية، بتبني

سياســة خارجية أوروبية فعالة، من أجل إرساء الســلام وحقوق الإنسان وحماية المناخ، ويناصر الحزب سياسة خارجية نسوية بإشراف متواصل من وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك. وقد تمخض عن هذا الالتزام ما نصت عليه اتفاقية الائتلاف الحاكم بألمانيا والمبرمــة في نوفمبر 2021م، وهو: «نريد بالتعاون مع شركائنا تعزيز حقوق وموارد وتمثيل النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التنوع الاجتماعي على نحو يتماشــى مع السياســة الخارجية النسوية / FFP»[15]. وتُعَدّ السياسة الخارجية النسوية نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان التي تصبّ تركيزها على الأمن البشري، وتولّي قضايا المساواة بين الجنســين اهتمامًا خاصًا. ومن العناصر الرئيسية للسياسة الخارجية النسوية: حماية النساء والفتيات والفئات المهمشة، و«التقاطعية أو تقاطع أشكال التمييز»، وهي فرع من النسوية تؤكد تشابك التمييز في جميع أشكال الهويات السياسية والاجتماعية، وفئات أخرى في النزاعات المسلحة، ومشاركتهم على قدم المساواة في عمليات السلام، وأخذ المرأة بعين الاعتبار عند وضع الميزانية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ تنفيذ قرار الأمم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 «المرأة والسلام والأمن» من المبادئ التوجيهية الأولى التي وضعتها ألمانيا لنفسها في برنامجها الجديد للسياسة الخارجية النسوية، والتي تعني إدماج وجهات نظر النساء والفئات المهمشة في النشاط العالمي من أجل السلام والأمن. كانت ألمانيا مؤيدًا قويًا للقرار 1325 منذ صدوره عام 2000م[16]. وفــي الدوائر الحكومية يجري الحديث عن نهج «3R+D» الذي «يهدف إلى تعزيز حقوق وتمثيل وموارد النساء والفئات المهمشة، وكذلك تعزيز التنوع»[17]. وقُدّم هذا النهج لأول مرة ضمن إطار السياســة الخارجية النســوية الســويدية، ويســعى هذا النهج من المنظور الجامع للقطاعات المتعددة ومنظور ما بعد الاســتعمار إلى عدة أهداف، أولًا: إنشــاء حقوق متســاوية ومشاركة متســاوية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياســية للنساء والفئات المهمشة. ثانيًا: توفير الموارد الكافية للسياسة الخارجية النســوية، وتوفير الفرص للنساء والفئات المهمشة، للحصول على الموارد المالية والبشرية والطبيعية والموارد غير الملموسة، مثل التعليم والإنترنت.

وبصورة عامة، تتضمن السياسة الخارجية النسوية الألمانية عشرة مبادئ توجيهية، تتركز على الأنشــطة العلنية والإلكترونية، لتحقيق المساواة في الحقوق والتمثيل وحصول النساء على الموارد. علاوةً على ذلك، يجب تعزيز المســاواة بين الجنســين، والتنوع والاندماج في المجتمع الألماني، والخدمات الدبلوماســية. يتناسب نهج السياسة الجديد، من خلال تركيزها على الأمن البشــري، الذي يشــمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مع ثقافة ألمانيا الإستراتيجية في ضبط النفس من الناحية العسكرية، والتركيز على إدارة الصراع المدني المترسخ في المشهد السياسي للبلاد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

2. مجتمع مدني معبر:

يدفع المجتمع المدني باســتمرار نحو تبني ألمانيا ردود فعل تجاه إيران، ففي 22 أكتوبر من عام 2022م نظمت مظاهرة في برلين ضمّت نحو 80 ألف مشارك من جميع أنحاء أوروبا، حينها انطلقت احتجاجات أكبر حجمًا في مدن أخرى، مثل هامبورغ وشتوتغارت، ضد النظام الإيراني، وعبّرت تلك الاحتجاجات عن تضامنها مع المتظاهرين الإيرانيين طوال الفترة التي امتدت من أكتوبر 2022م

إلى يناير 2023م[18]. مثّلت الجالية الإيرانية في ألمانيا، التي تضم نحو 100000 شخص، والاتحاد الأوروبي، صوتًا بالغ الأهمية للمطالبة بتبني ألمانيا لردود فعل أكثر صرامة ضد النظام الإيراني. وعلى سبيل المثال، في 16 يناير 2023م حثت الجالية الإيرانية الاتحاد الأوروبي على إدراج الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، في مسيرة تضامنية في ستراسبورغ[19].

ولكي لا يكون رد الفعل على الاحتجاجات وانتهاكات حقوق الإنسان في إيران ضعيفًا لا يرقى إلى المستوى المطلوب، ولتجنب عدم التزام المعايير الحقيقية العالية للسياسة الخارجية النسوية، طالبت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بفرض عزل سياسي واقتصادي كامل ضد النظام الإيراني. وشملت مطالبهم الرئيسية ما يأتي:

- أولًا: تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية.
- ثانيًا: إعلان إيران دولة إرهابية.
- ثالثًا: لا مزيد من المفاوضات مع النظام الإيراني.
- رابعًا: تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إيران.
- خامسًا: طرد السفير الإيراني لدى ألمانيا.
- سادسًا: إغلاق السفارة الإيرانية في برلين.
- سابعًا: فرض عقوبات واسعة النطاق أكثر قسوة ضد جميع الأعضاء الرئيسيين في النظام الإيراني وأركانه.

ونظرًا إلى رفع سقف المطالب من عدة جهات فاعلة في المجتمع المدني، فلم يرتقِ الدعم الألماني للحركة الاحتجاجية الإيرانية، كما هو موضح في القسم التالي، إلى مستوى توقعات المجتمع المدني.

رابعًا: رد فعل ألمانيا على تصاعد العنف ضد المتظاهرين الإيرانيين

دفعت مجموعة مختلفة من الإجراءات الإيرانية إلى اتخاذ ألمانيا موقفًا ضد إيران. من هذه الإجراءات: أولًا: قمعت إيران إرادة المحتجين الذين يريدون الحرية. ثانيًا: دعمت إيران روسيا في حربها ضد أوكرانيا. ثالثًا: رفضت إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مع ذلك، يشكل السجلّ الحقوقي «السيئ» للنظام الإيراني، وحملة القمع التي يشنها ضد الحركة الاحتجاجية، الدافع الرئيسي لتبني ألمانيا لموقفها ضد إيران. ويمكن توضيح الموقف الألماني على النحو الآتي:

1. مبادرات الدبلوماسية:

ندَّد المستشار الألماني أولاف شولتس مرارًا وتكرارًا بالنظام الإيراني في وسائل الإعلام وفي الاجتماعات الثنائية مع المسؤولين الإيرانيين، بسبب قمعه المتظاهرين، والقيام بعمليات إرهابية. وحظيت تصريحات المستشار بشهرة واسعة في ألمانيا، خصوصًا تلك التي وجّهها إلى قادة إيران في نوفمبر 2022م، عبر بودكاست حكومي، قال فيه: «ما نوع الحكومة التي تطلق النار على شعبها؟»[20]. وفي 03 نوفمبر 2022م، أصدرت ألمانيا تحذيرًا من السفر إلى إيران، قائلةً: «ثمة خطر حقيقي من تعرض مواطنين ألمان للاعتقال التعسفي، والحكم عليهم بالسجن لفترات

طويلة». وفي أواخر الشهر نفسه، وبناءً على مبادرة من ألمانيا وأيسلندا، أيَّدَت أغلبية بسيطة من 25 دولة من أصل 47 دولة عضوًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC) اتخاذ قرار يفضي إلى إجراء تحقيق في تصرفات الأجهزة الأمنية الإيرانية ضد المتظاهرين، ونتيجة للتصويت استبعدت إيران من لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)[21].

في أواخر ديسمبر من عام 2022م، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية كريستوفر برغر لممثلي وسائل الإعلام إنّ ألمانيا لا ترى أي سبب يدعو لإحياء المحادثات النووية المتوقفة بسبب أوضاع حقوق الإنسان المزرية في إيران[22]. وفي أوائل يناير، استدعت ألمانيا ودول غربية أخرى، مثل فرنسا والنرويج، سفراء إيران ووجّهت إليهم احتجاجًا شديد اللهجة على إعدام المتظاهرين الإيرانيين، وشددت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بربيوك في مقابلة لاحقة مع الصحفيين على أن عمليات الإعدام لن تمرّ بلا عقاب، ويجب أن يبقى الاتحاد الأوروبي موحدًا، وألا يغضّ الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران[23]. وعدّ إرسال دعوات لشخصيات معارضة إيرانية لحضور مؤتمر ميونيخ الأمني في منتصف فبراير 2023م، وعدم دعوة أي مسؤولي إيراني، رسالةً قويةً إلى طهران، أظهرت مدى تضامن برلين مع الحركة الاحتجاجية في إيران[24]. وفي الوقت الذي ترافقت فيه المبادرات الدبلوماسية مع عديد من حزم العقوبات التي أقرّتها ألمانيا والاتحاد الأوروبي، لا تزال الحكومة الألمانية تواجه التهم مرارًا وتكرارًا بأن رد الفعل الألماني تجاه الاحتجاجات يأتي دائمًا بعد فوات الأوان، ويفشل في إيجاد رد الفعل المناسب إزاء الأحداث غير المسبوقة التي تتوالى فصولها في إيران.

2. عقوبات ألمانيا والاتحاد الأوروبي ضد إيران:

لم تقترح الدول الأوروبية فرض عقوبات كنوع من رد الفعل الذي يمكن أن يشجع المتظاهرين الإيرانيين، لكن في منتصف أكتوبر 2022م فرض الاتحاد الأوروبي أول حزمة عقوبات على شرطة الأخلاق الإيرانية، وأكثر من عشرة أفراد وكيانات أخرى، بما في ذلك أعضاء من «البسيج»، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الشهر التالي أعاد الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على 31 فردًا وكيانًا في إيران، بما في ذلك أعضاء في الحرس الثوري الإيراني. وبعد أن أعدمت إيران المتظاهر الثاني من المعتقلين في ديسمبر 2022م، فرض الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات ثالثة على عدة أفراد من الحرس الثوري الإيراني[25]. وفي 23 ديسمبر 2022م فرضت الحكومة الألمانية تعليقًا على إجراءات كانت الدولة قد اتخذتها لتعزيز الأعمال التجارية مع إيران، بسبب قمع الاحتجاجات في البلاد، وسيؤثر تعليق الإجراءات في اعتمادات التصدير وضمانات الاستثمار، بالإضافة إلى تدريب المديرين في ألمانيا، وبرامج المعارض التجارية في إيران، التي افتُتحت في عام 2016م، بعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، لكنها بقيت مغلقة منذ عام 2019م، على أقل تقدير[26].

في الوقت الذي تصبّ فيه ألمانيا تركيزها حاليًّا على زيادة نطاق الضغط على النظام الإيراني، لا يزال الجدل الرئيسي، الذي جرى في الاتحاد الأوروبي حول وضع الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب، يراوح مكانه على الرغم من استمرار الاحتجاجات في الاتحاد الأوروبي[27]، واتخاذ البرلمان الأوروبي قرارًا بالأغلبية في يناير 2023م بإدراج الحرس الثوري الإيراني على القائمة السوداء. كما فرض الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مزيدًا من

العقوبات على 18 شخصًا و19 كيانًا، واشتملت على حظر السفر وتجميد الأموال، في 23 يناير 2023م[28].

وفي 20 فبراير 2023م فرض الاتحاد الأوروبي زيدًا من العقوبات على 32 فردًا إضافيًّا وكيانين مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في إيران[29]. وفي الوقت الذي لا تزال ترتفع فيه الأصوات في البرلمان الألماني للمطالبة بتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، لا تزال برلين ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل مترددين في إدراج الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية، دون صدور قرار من المحكمة في دولة عضو بالاتحاد الأوروبي[30]. ومع ذلك، لا يزال قرار المحكمة معلقًا. وشددت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بربيوك على أنه لا ينبغي استبعاد فكرة تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، مشددًا على أن قرار المحكمة ليس ضروريًّا تمامًا من الناحية الإجرائية، وتوجد أدلة كافية لإدراج الحرس الثوري على القائمة السوداء[31].

في حزمة أخرى من العقوبات، قررت الترويكا الأوروبية إغلاق آلية دعم التبادل التجاري «إينستكس / INSTEX» مع إيران، في 10 مارس 2023م، التي أنشأتها لتخفيف آثار العقوبات الأمريكية، لا سيما تلك التي تتعلق بالاحتياجات الإنسانية. ومع ذلك، أغلقت إيران الآلية بشكل منهجي، لرفضها إجراء أي معاملات مالية. من المنظور الإيراني، هذه الآلية بمثابة بادرة رمزية من الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة للتأكد من مدى التزام إيران الاتفاق النووي. وتعتقد طهران أن عدم جدية الحكومات الأوروبية هو السبب الرئيسي لفشل الآلية، لخشيتهم من التعرض لأعمال انتقامية من الولايات المتحدة[32].

خامسًا: التداعيات وآفاق المستقبل

دفعت حركة الاحتجاج الإيرانية بالسياسة الخارجية النسوية الألمانية الموجهة نحو حقوق الإنسان لأن تكون محط اهتمام عالمي، لكن برلين واجهت انتقادات لاذعة على أثرها، لأنها كانت حلقة وصل ضعيفة مع المتظاهرين، ولم تؤدِّ إلى اتخاذ مواقف صارمة ضد التجاوزات التي يرتكبها النظام. في حين قالت الحكومة الألمانية إنها شرعت في إجراء تغييرات جوهرية في سياستها تجاه إيران، يوجد بعض الحقائق التي تثبت عكس ذلك. أولًا: لا تزال ألمانيا الشريك التجاري الأول لإيران على المستوى الأوروبي. ثانيًا: عدم تطبيق عزلة دبلوماسية، وعدم تجميد العلاقات الثنائية ذات التأثير الواسع النطاق. ثالثًا: لا تزال العقوبات، التي تستهدف المسؤولين الإيرانيين بسبب ارتكابهم انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء حملات القمع ضد المتظاهرين الإيرانيين، غير شاملة بما يكفي لإضعاف النظام الإيراني بعمق، وسوف يكون تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق الهدف الأخير، إلا أن القرار لم يُتخذ بعدُ بهذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت السياسة الخارجية الألمانية ضمن إطار حقوق الإنسان والنهج النسوي في خلق توقعات عالية السقف إزاء رد فعل البلاد حول حملة القمع التي يشنها النظام الإيراني ضد المتظاهرين، وأيضًا الأعمال العدائية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع ذلك فإنه من الواضح أن النهج الألماني المتمثل بفرض العقوبات ذات النطاق المحدود

والاحتجاجات الدبلوماسية أو الإدانات ذات الطابع النمطي يأخذ بعين الاعتبار المصالح الألمانية الواقعية الملموسة لعدة أسباب، أولًا: المخاوف الدائمة من أن فرض ضغوط كبيرة على إيران قد يهدد جهود إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، على الرغم من تصريحات الحكومة الألمانية الأخيرة بأن تركيزها ينصبّ على حالة حقوق الإنسان في إيران. ثانيًا: المصالح الاقتصادية، خصوصًا على خلفية العبء الاقتصادي الذي خلّفه الغزو الروسي لأوكرانيا. ثالثًا: المخاوف من الآثار التي قد يخلفها تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية على السكان الإيرانيين وعلى الجهود الدبلوماسية. رابعًا: عدم وجود اهتمام بالغ بتغيير النظام لما قد يخلفه هذا التوجه من حالة عدم استقرار في إيران والمنطقة.

على صعيد متصل، خلق التركيز الألماني على سياسة خارجية موجهة نحو حقوق الإنسان توقعات زائفة بأن برلين سوف تضحي بكل شيء للوقوف في وجه النظام الإيراني. وأنتج هذا التوجه معايير مغلوطة استغلّها منتقدو السياسة الخارجية النسوية، مثل تقديم الدعم اللامحدود للمتظاهرين، لدرجة دعمهم للإطاحة بالنظام الإيراني[33]. تسيء هذه التوقعات الحكم على قدرة ألمانيا المحدودة على التأثير في الأحداث في إيران، وتغض الطرف عن الموازنة ما بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية بالشكل المطلوب. وليست السياسة الخارجية النسوية بمنأى عن الاعتبارات الواقعية، إذ إنها تُعَدّ مشروعًا بعيد المدى لمجابهة النظم الداعية لعدم المساواة، مع إدراكها لهذه الاعتبارات الواقعية.

علاوةً على ذلك، تُعَدّ إيران اختبارًا لمدى جهوزية ألمانيا لاتخاذ تدابير تدريجية وعملية على المدى البعيد، وينبغي الحكم على الدبلوماسية الألمانية حول ما إذا بدأت الآن في إيجاد شبكات وتحالفات لصنع التغيير، وتمكين الفئات المهمشة في الداخل والخارج. تدرك السياسة الخارجية النسوية أن التغيير يحدث من الأسفل إلى الأعلى، وينشأ بواسطة أشخاص وأماكن لم تأخذها ألمانيا بعين الاعتبار تاريخيًّا[34]. ولن يكون التغيير التدريجي في إيران نتاجًا للسياسة النسوية في ألمانيا، بل سيكون من ثورة نسوية إيرانية، وهذا يعني تحقيق المطالب بالمساواة في الحقوق على أيدي النساء الإيرانيات، وكذلك المجموعات الأخرى التي تلعب دورًا قياديًّا في الاحتجاجات الإيرانية. ويمكن لألمانيا أن تلعب دورًا بالغ الأهمية، وإن كان محدودًا، في التوصل إلى هذه النتيجة.

أخيرًا، يمكن تصور سيناريوهين مستقبليين في خضمّ التطورات الحالية التي طرأت على العلاقات الأمنية الألمانية-الإيرانية، وأوضاع حقوق الإنسان في إيران، إذ ستواصل ألمانيا ضمن إطار السياسة النسوية طرح قضية حقوق الإنسان والأمن الإنساني في أي جهود دبلوماسية مع إيران، لمعالجة الأسباب الجذرية التي تقف خلف الصراع والعنف.

السيناريو الأول: استخدام لغة تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين، وتقاطع أشكال التمييز، في الرسائل الأساسية الموجهة للرد على انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وهذا لم يطبق بصورة متواصلة إلى الآن. يمكن تحقيق مزيد من تعزيز العمل في سبيل استئصال جذور الاضطهاد في إيران. على سبيل المثال، من خلال الاستماع من كثب لاحتياجات المدنيين الإيرانيين، ومن خلال النظر في جمع وتحليل البيانات من منظور المساواة بين الجنسين لتحديد

مزيد من مصادر الاضطهاد في إيران، وذلك لتسليط الضوء على طبيعة تقاطع أشكال التمييز الخاصة بتلك المصادر[35].

ستعمل ألمانيا من كثب لإجراء حوار مع منظمات المجتمع المدني الموثوقة في المهجر، لدعم التوثيق وعمليات التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا حصر لها، بُغية محاسبة المسؤولين الإيرانيين وتقديم مطالب محددة وصريحة تخص حقوق الإنسان، إذ تساندها تدابير مشددة وموجهة ضد الأفراد والكيانات لتقليل حجم الضرر الذي يلحق بالنساء والفئات الضعيفة. تعمل ألمانيا على المستوى الإقليمي مع دول مثل العراق وتركيا وباكستان لتسهيل تأمين ملاذات آمنة للنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزز تركيزها على المساواة بين الجنسين في إطار سياستها الخارجية[36].

السيناريو الثاني: في سياق التصعيد الإيراني المتزايد في المنطقة، وكذلك ضد ألمانيا والاتحاد الأوروبي، يزداد الإجماع الأمريكي-الأوروبي من أجل اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد إيران، استنادًا إلى المخاوف الأمنية العميقة التي سوف قد تقود في نهاية المطاف إلى دوامة تصعيد، لأن إدارة النظام الإيراني للأزمة تعتمد في الغالب على التصعيد. وسوف يزيد هذا الأمر عزلة إيران، ويفاقم أزمتها الداخلية، ويدفع النظام الإيراني إلى الاعتماد اعتمادًا أكبرًا على التعاون مع الصين وروسيا[37].

الفرق بين السيناريوهين هو أن السياسة الخارجية الألمانية المتسقة، التي تمثل السيناريو الأول، تأخذ بعين الاعتبار تأثير إجراءاتها في الإيرانيين المستضعفين في كل تعاملاتها، وتؤدي دورها (المحدود) في تقوية المجتمع المدني. وفي السيناريو الثاني تردّ ألمانيا بعدوانية أكبر على التصعيد الإيراني، فيقع الشعب الإيراني ضحية في هذا الصراع (أي الخلاف بين ألمانيا وإيران)، الأمر الذي جعله يعاني أكثر من السابق. قد لا يكون عدم رغبة ألمانيا في اتخاذ رد فعل أكثر عدوانية ضد النظام الإيراني، الذي يقمع إيران بأكملها، بمثابة فشل للسياسة النسوية الألمانية، إلا أنه يعبّر بصورة عميقة عن أن السياسة الخارجية النسوية الألمانية بدأت للتوّ في ألمانيا، على الرغم من قدرتها من إحداث التحسينات على أدائها، لكن لا يمكن لومها على ماهية رد فعل ألمانيا تجاه إيران.

المراجع والمصادر

(1) UK Parliament, «Protests in Iran: Death of Mahsa Amini-House of Lords Library», (October 21, 2022(, accessed April 10 2023. https://bit.ly/3KM5mMT

(2) ZDF, «Navid Kermani: Kanzler Ergreift Mit Seinem Schweigen Partei», (October 30, 2022), accessed April 10 2023. https://bit.ly/40SB0hj

(3) Deutsche Welle, «Iran Summons German Ambassador over Interference,» (October 27, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3o12OSl

(4) Mittelhammer, Barbara, and Cornelius Adebahr, «Women, Life, Freedom: A German Feminist Foreign Policy towards Iran», Heinrich-Böll- Stiftung, (January 2, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/41hlFqi

(5) Parkes, Roderick, Dana Schirwon, and Leonie Stamm, «Iran Is No Litmus Test for Germany's Feminist Foreign Policy», Internationale Politik Quarterly, (January 20, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3UuEW5K

(6) Ripsman, Norrin M., Jeffrey W. Taliaferro, and Steven E. Lobell, Neoclassical Realist Theory of International Politics, (New York, NY: Oxford University Press, 2016).

(7) Iran International, «'Old Dreams: ' German-Iran Relations Turn Sour», (October 28, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/40TdnW8

(8) Faranak Khodnegah, Davoud Kiani , and Mahdi Javdani Moghaddam, «Iran in Germany Balancing Policy,» Studies of International Relations Journal, (Vol. 13, no. 3, November 21, 2020), pp. 47-72.

(9) Modern Diplomacy, «German Exports to Iran Increase 12.7%», (January 11, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3miH1Fd

(10) Arms Control Association, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran», (January 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Gx9C0h

(11) Middle East Monitor, «Germany Says It Sees No Reason to Resume Iran Nuclear Talks», (December 28, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3ZVnhVT

(12) This trend is underlined by the new EU strategy paper on strategic partnership with the Gulf (2022).

(13) Sebastian Sons, «A New Momentum: Recalibrating Germany's Foreign Policy toward the Gulf Monarchies», Middle East Institute, (January 20, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Upgdj8.

(14) Auswärtigen Amts, «Feministische Außenpolitik Gestalten. Leitlinien des Auswärtigen Amts», (March 1, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3ZUv0mY

(15) Sozialdemokratische Partei Deutschlands (SPD), «Koalitionsvertrag Zwischen SPD, Bündnis 90/Die Grünen Und FDP», (November 24, 2021), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3Krpt1F

(16) Auswärtigen Amts, «Feministische Außenpolitik Gestalten. Leitlinien des Auswärtigen Amts», Ibid.

(17) German Federal Foreign Office, «Inclusion Rather than Exclusion: What Is Feminist Foreign Policy?» (May 3, 2022), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/41fITgF

(18) Associated Press, «Protest against Iranian Regime Draws Thousands in Berlin», (October 22, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3MutEfC

(19) Iran International, «Iranian Rally in Strasbourg Calls on Europe to List IRGC as Terrorists», (January 16, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3mlYEnu

(20) The Guardian, «Germans 'Disgusted' by Iran Protest Crackdown, Says Chancellor», (November 12, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/40W0TwH

(21) Anadolu Ajansı, «Germany Summons Iran's Ambassador over Execution of Ex-Top Iranian Politician», (January 16, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3UmmRXc

(22) Middle East Monitor, «Germany Says It Sees No Reason to Resume Iran Nuclear Talks», Ibid.

(23) Anadolu Ajansı, «Germany Summons Iran's Ambassador over Execution of Ex-Top Iranian Politician», Ibid.

(24) International Institute for Iranian Studies, «Germany Increases the Pressure on Iran», (March 6, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3ZZDqJQ

(25) Siebold, Sabine, and Ingrid Melander, «EU Imposes New Iran Sanctions, No Deal Yet on New Russia Package», Reuters, (December 12, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Uqv0u4

(26) Iran International, «Germany Halts Guarantees for Business with Iran», Iran International, (December 24, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3KoMHFJ

(27) VOA, «Opposition Groups Rally in Paris Demanding EU List Iran's Guards as Terrorist Group», (February 12, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3GtxyBL

(28) Iran International, «EU Imposes New Sanctions on IRGC Short of Terrorist Designation», Iran International, January 23, 2023. Accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3zN6Mka

(29) European Council, EU. «Timeline-Iran: Eu Restrictive Measures-Consilium», (2023), Accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3nTwOzf

(30) Der Spiegel, «Iran: Lars Klingbeil (SPD) Fordert Aufnahme Iranischer Revolutionsgarde Auf EU-Terrorliste», (March 12, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/41c9Bqs

(31) Grischek, Friederike, «Why Declaring the Iranian Revolutionary Guards a Terrorist Group Is a Trickier Business than One May Think», Verfassungs blog, (February 2, 2023), accessed April 10, 2023. ttp://bit.ly/40MehDH

(32) Iran International, «Europe Dissolves Instex Mechanism for Trade with Iran», (March 10, 2023). Accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Un5cPe

(33) Ruptly, «Germany: Bundestag Discusses Motion to Support Iranian Protest Movement», (October 13, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3miLqIf

(34) Parkes, Roderick, Dana Schirwon, and Leonie Stamm, «Iran Is No Litmus Test for Germany's Feminist Foreign Policy», Ibid.

(35) German Institute for Global and Area Studies, «Iran's Uprisings: A Feminist Foreign Policy Approach», (2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3MwG72u

(36) Mittelhammer, Barbara, and Cornelius Adebahr, «Women, Life, Freedom: A German Feminist Foreign Policy towards Iran», Ibid.

(37) Rasanah, «Germany Increases the Pressure on Iran», Ibid.

مراجعة كتاب
«الوجه الآخر.. الفكر العلماني في إيران الإسلامية»

د. محمـــد الصيـــاد

باحث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

مقدمـــة

رُبما ليس من المُســتغرَب وجود أفكار علمانية عميقة في «إيران الإسلامية»، فالمظهر العام بعد الثورة وإن كان إســلاميًّا خالصًا، فإنَّ حول القراءة الدينية، التي ينبغي أن تُعتمد، تجاذبات نشأت من رحم الجماعة الدينية، وقد آلت إلى بروز تيّارات تنويرية وعلمانية، معظمها من داخل الجماعة الدينية نفسها.

وفي هذا السياق، نقرأ كتاب «الفكر العلماني في إيران الإســلامية» للباحث عماد الهلالي، الذي نُشِــر في جزء واحد بمؤسســة «الانتشــار العــربي» في بيروت. وقد قدَّم الكتاب المفكِّر اللبناني حيدر حب الله، وجاء في مقدِّمة وثلاثة فصول وخاتمة. أمّا الفصل الأول فجاء بعنوان: «تطور المعرفة الدينية عند سروش»، وجاء الفصل الثاني بعنوان: «الشبســتري من الهرمنوطيقا إلى الأنسنة»، ثم جاء الفصل الثالث والأخير بعنوان: «الحداثة والاتجاه المعنوي في الدين عند ملكيان». ويمكن تبيين وإيضاح معالم الكتاب ومنهجيته من خلال المحاور التالية:

أولًا: سروش والخروج من عباءة الأيديولوجيا

رصد الهلالي مراحل تطورات عبد الكريم سروش (1945م-...) الفكرية، بدءًا من ذهابه إلى بريطانيا للدراسة، وانتهاء بفلسفته الدينية التي استقرّت بعد نضوجه العلمي ومعاركه الفكرية والمعرفية. فقد وُلد سروش بمدينة طهران، ودرس في مدرسة القائمية الابتدائية في طهران، ثم أتمّ تعليمه الثانوي في مدارس الرفاه، التي كانت مناهجها تجمع بين التعليم الديني والمعاصر. ثم تعلّم في كلية الصيدلة وتخرج فيها، ثم بعد الخدمة العسكرية عُيّن مسؤولًا عن مختبرات الدولة في محافظة بوشهر، جنوبي إيران. ثم ذهب إلى بريطانيا عام 1972م في منحة دراسية بجامعة لندن فرع الكيمياء التجريبي، لكنه في الوقت نفسه واصل دراسته الجامعية في علم التاريخ وفلسفة العلوم. ومن هنا بدأ سروش الوقوف على الفلسفات الغربية، وبدأ مسيرته الفكرية.

1. الإصلاح الديني ونظرية التصويب:

أخبر سروش عن نفسه أنه تأثر بالغزالي، لا سيما في كتابه «الإحياء»، إذ كانت «أنظار الغزالي المعرفية تسطع عليّ من نافذة المحجة»[1]، لكنه يرفض المقارنة بين مولوي والغزالي، بين حرارة المولوي وبرودة الغزالي، وهو في نفس الوقت متأثر بالملا صدرا لا يكاد يفارقه. من هنا يمكن فهم طريقته في إصلاح الفكر الديني. فقد بات سروش من رموز مدرسة «علم الكلام الجديد»، وأخذ على عاتقه تجديد علم الكلام والمعارف الإسلامية، لكنه جُوبِهَ بمعارضة شديدة من التقليديين والمحافظين، وقد أثار الجدل بكتابه «القبض والبسط في الشريعة»، ثم بكتابه «الصراطات المستقيمة» الذي ينظر فيه إلى صراطات مستقيمة لا إلى صراط واحد. ثم خرج بكتابه «بسط التجربة النبوية» الذي يؤسس فيه لتاريخية النبوة ذاتها.

أ. التعددية الدينية: وعند النظر في تحول سروش المتمثل في كتابه «الصراطات المستقيمة» نجده يقترب من جون هيك، ويقول بالتعددية الدينية، وهي تتمثل عنده في أمرين، الأول: هو أن الحق منتشر في كل الأديان والمذاهب، وغير منحصر في مذهب دون مذهب، وهو ما يعتقده ويؤمن به. والثاني: أنه على فرض أن الحق في واحد فإنّ الإنسان حتى إذا لم يصل إليه فإنه من أهل النجاة إذا عمل بإخلاص وبقدر الوسع والطاقة البدنية والعقلية له[2]. وهو يجعل الهلاك للمعاندين فقط، وهم كما يقول ابن سينا «أقلية من الناس»[3]. وهذه النظرية قريبة مما طرحه بعض المعتزلة وأهل السنّة، كالجاحظ، أحد أئمة المعتزلة، والعنبري، أحد محدثي أهل السنّة. وقد اعتبر الرازي خلافهما في «المحصول»، ودافع عنهما، وجعل قولهما بالتصويب في العقليات وأصول الديانات مقيدًا في مَن نظر واجتهد واستفرغ الوسع، لا في مَن عاند واستكبر[4].

ب. التفرقة بين الذاتي والعرَضي: أمّا في مشروعه الأخير الذي كتبه في إيران «بسط التجربة النبوية»، فيفرق فيه بين الذاتي والعرضي في الدين، ويقول ببشرية الدين وتاريخيته، ويفصل مذهبه في هذه المسألة بقوله: «فلم تكن الحالة أن النبي يأتي بكتاب جرى تأليفه سابقًا ويضعه في اختيار الناس ويقول: اقرؤوا ما فيه واعملوا بتعاليمه. إنّ القرآن أُنزل بالتدريج وبالتناسب مع سلوكيات الناس وممارساتهم، ويمثل إجابة عن المسائل والحوادث الواقعية في عين حفظ روح الخطاب الإلهي، في مضمونه، أي إنّ الحوادث والوقائع كان لها نصيب في تكوين الإسلام»[5].

2. التمرد على الإصلاح: كان سروش في كل مراحله السابقة يسعى تقريبًا إلى الإصلاح من الداخل، لكنه اصطدم بحائط التقليد والمحافظين الذين يرفضون أي إصلاح ديني أو سياسي، فما لبث أن أعلن نظريته «القرآن كلام محمد»، وكان لها أثر كبير فيه وفي مكانته داخل الجماعة العلمية والإصلاحية الإيرانية، حتى اشتبك معه الجميع من الإصلاحيين والمحافظين على السواء. وكان الإعلان عن تلك النظرية بمثابة إعلان عن قطيعة مع الجماعة الإصلاحية والتقليدية، أو إذا شئت فقُل مع الجماعة الحوزوية برمّتها، بل حتى مع تأثراته الأولى بأمثال الغزالي ومولوي وصدرا والفيض وغيرهم، وتأسيس لمدرسة علمانية صرفة.

3. الإصلاح السياسي ونظام الحكم الديمقراطي: يقول سروش إننا عندما نقول إنّ الإسلام دين سياسي، فمعناه الدقيق أنّ الإسلام واجَه حالات سياسية، فلو لم يواجه أمورًا سياسية لكان مثل المسيحية بعيدًا عن السياسة، فقد دخل أصحاب المنافع والمصالح إلى الميدان فاضطر النبي إلى مواجهتهم ولم ينسحب من ساحة هذه المواجهة، ومن هنا امتزج الإسلام بالسياسة التي كان لها دور في تكونه التدريجي»[6].

ويذهب سروش إلى أنه لا حَقَّ إلهيًّا للحكومة، وأنها ينبغي أن تُسأل، وتحاسَب، ويراقبها الشعب ومؤسسات الدولة[7]. وينتقد التعاطي مع الدولة من مدخل الفقه، فإنّ المدخل الفقهي يجعل مسائل الدولة دائرة بين خلاف الفقهاء، ويحصرها في جزئيات وفروع الحلال والحرام دون النظر إلى الكليات والمقاصد العامة.

ويرى سروش أنه ليس من حق الدولة إكراه الناس على الدين، أو على قراءة دينية ومذهبية بعينها: «إذا ما أرغمتم الناس وأصبحوا في الظاهر مؤمنين فإنّ ذلك الإيمان ليس إيمانًا، لأن الإيمان ذو طابع منافٍ للإجبار، ولا يمكن إحلال الإيمان في قلوب الناس بالإجبار»[8]، فإكراه الناس على الدين يعارض نظرية التصويب والتعددية الدينية عند سروش، ويعارض كذلك مبادئ الحكم الديمقراطي والدستوري.

ويحاول سروش أن يوجد حلولًا عملية لإصلاح الحكم في إيران، فيقول بما يسميه نظرية السيطرة على القدرة، ويقصد سروش بتلك النظرية عدم الاكتفاء بالمكابح الداخلية للحاكم (من عدل ووثاقة وورع ونحو ذلك)، ووجوب توفر، أو تهيئة مكابح خارجية ممثلة في مؤسسات وأجهزة رقابية، تحاسبه وتراقب عمله، وتضبط أفعاله، لا سيما أن هذا الإنسان الذي في سُدّة السلطة يملك نفوذًا واسعًا وقدرة كبيرة، وبالتالي تتصاعد قدرته على الخطأ، لأن «وسوسة القوة والثروة مجتمعة ليست وسوسة قليلة، ويمكن أن تكون سببًا لانزلاق أي أحد، إلا إذا كان معصومًا، أي إنّ قدرة حفظه وضبطه بيد الله لا بيده، وهذا له حكم آخر»[9].

ثانيًا: الشبستري.. من الهرمنوطيقا إلى الأنسنة

يُعَدّ الفيلسوف ورجل الدين الإيراني محمد مجتهد الشبستري (1936م-...) أحد أهمّ فلاسفة التنوير في إيران، وُلد في شبستر التابعة لمحافظة أذربيجان شمال غربي إيران، ثم انتقل برفقة والده إلى تبريز، مركز المحافظة، في الرابعة عشرة من عمره، ثم ذهب إلى قم سنة 1951م للدراسة في الحوزة، وتشرَّب العلوم الدينية العقلية والنقلية، وألَّف كتبًا، وترجم أخرى.

1. الشبستري والسياسة.. من دعم الثورة إلى نقد النظام:

دعم الشبستري الثورة وتأثر بآية الله الخميني، وفي نفس الوقت شعر بقرابة ذهنية مع أمثال جلال آل أحمد (ت: 1969م)، وعلي شريعتي (ت: 1977م)، ومهدي بازركان (ت: 1994م)، وآية الله محمود طالقاني (ت: 1979م)، ومرتضى مطهري (ت: 1979م). فيبدو إذن أنه وإن تأثر بالخميني ودعم الثورة فإنه كان منفتحًا على عقول إصلاحية وتنويرية، ولم ينحصر في الجانب التقليدي، لا سيما وقد تعلَّم اللغة الألمانية فانفتح على اللاهوت الغربي والفلسفة الأوروبية. ورغم أنه اعتزل العمل السياسي مبكرًا في ثمانينيات القرن العشرين وتفرغ للتدريس والعمل الجامعي، فإنه أُحيل إلى التقاعد الإجباري سنة 2005م بسبب مواقفه السياسية ومقولاته التنويرية، حتى قال رئيس جامعة طهران الشيخ عباس علي عميد زنجاني: «إنّ الجامعة ليست بحاجة إلى أمثال الشبستري»[10]. وهو وإن لم ينتقد النظام نقدًا مباشرًا ودائمًا فهو يؤسس لمقولات تزعج النظام، وتخلخل فلسفته وأُسُسه، كتنظيره للديمقراطية وسيادة الشعب ونحو ذلك من مقولات ليبرالية يمكن أن نجدها مبثوثة في مصنفاته.

2. الفقه ونقد القراءة الرسمية للدين:

رجع الشبستري أزمة القراءة الرسمية للدين إلى عدة أسباب، السبب الأول: القول بشمولية الإسلام، وأنه يملك نظريات اقتصادية وسياسية واجتماعية جاهزة التطبيق. والسبب الثاني: القول إنّ وظيفة الحكومة هي تطبيق أحكام الإسلام في فضاء المجتمع الإسلامي. ويرى أن هذين السببين لا يتطابقان مع حقيقة الإسلام، ولا مع واقع حياة المسلمين في العصر الحاضر، ولا ينسجمان مع المتغيرات والمستجدات التي يعيشها المسلمون في هذا العصر. هذه المستجدات ظهرت في المجتمع الإسلامي منذ ما يقرب من 150 سنة بسبب التنمية والحداثة. وخلص إلى أن المجتمعات الحديثة «لا يمكن أن تدار بأحكام الفقه»، وذلك لأن «أحكام الحلال والحرام الفقهية بإمكانها أن تتدخل في زاوية محدودة من هذه الحياة الاجتماعية الجديدة، فعِلْم الفقه لا يستطيع تحليل الوقائع الاجتماعية، ولا يستطيع وضع برامج لغرض تغيير تلك الواقعيات وسوقها باتجاه أهداف معينة»[11].

لكن ولكي يحدد مفهوم القراءة الرسمية للدين، قال إنها –أي تلك القراءة الرسمية– ظهرت تدريجيًّا مع بروز ما يسمى بـ«الإسلام الفقاهتي»، وهو الظاهرة التي تعبر عن القراءة الرسمية للحكومة. ومكمن خطورتها أنها تقيد الدستور وشكل الحكومة ووظائفها ومسؤوليتها والحقوق الأساسية للفرد والمجتمع من خلال الفتاوى الفقهية. وقد آل الأمر بهم، أي بهذا الفريق، إلى أن جعلوا ولاية الفقيه نظرية دينية فوق مستوى النقد، وجعلوا المشروعية السياسية المبنية على آراء الناس غير لازمة في كسب المشروعية لهذا النظام، والفقه السياسي مع كل ما تضمنه من نقاط ضعف وقصور في العصر الراهن أصبح هو المبنى لعملية التقنين وإدارة المجتمع[12]. ثم يجعل من تجليات ذلك ونتائجه: إلغاء المشروعية المدنية، أي إلغاء الأصالة والمشروعية لرأي الناس في تعيين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإسباغ القداسة على المسؤولين، بمعنى أنه جرى إدغام حرمة الحاكمين بحرمة الدين، وعليه فإنّ نقد الحاكمين يُعتبر نقدًا للدين،

وتسييس الثقافة، أي إنّ الحكومة هي التي يجب أن تتولى الشؤون الثقافية، وبالتالي ينتهي الأمر إلى التنظير لأعمال العنف وتجويز استعمال آليات القهر.

وخلاصة القول هنا أنه يجعل نقد الدين بداية لإصلاح الفكر الديني والسياسي، ويقول بضرورة نقد الدين لأنه عبارة عن اختيار واعٍ حُرّ، لا يمكن أن يتحقق بالتلقين أو وسائل الإعلام، ولا يمكن تحديده وصياغته من خلال كبتّ الحريات وحظر النقد للأفكار والنظريات الدينية الموجودة في الوسط الديني[13].

3. هل توجد ديمقراطية إسلامية؟

انتقد الشبستري رافضي الديمقراطية، وذهب إلى أنه لا تعارض بينها وبين الدين، لأنها منهج للدنيا لا للآخرة، وتحت ظلالها يملك أصحاب جميع العقائد والفلسفات وأتباع الأديان حق الحياة والرشد والتطور والتزام قيمهم وعقائدهم وقوانينهم.

ويطرح سؤالًا مهمًّا يردده الرافضون للديمقراطية: ماذا لو كان رأي الناس مخالفًا لحكم الله؟ فهل نقبل رأي الناس أم حكم الله؟ يجيب عن ذلك بأن المسلم، أولًا: من الناحية الكلامية والعقائدية مكلف امتثال الحكم الإلهي القطعي وترجيحه على رأيه. وثانيًا: على فرض أن غالبية المجتمع من المسلمين وأرادوا في مقام سَنّ القوانين أن يتركوا العمل بشكل جادّ بالقوانين الإلهية القطعية، ففي ذلك اليوم «ينبغي القول للأسف إن مثل هذا الشعب المسلم ترك دينه، وفي هذه الصورة للأسف لا يستطيع أي شخص عمل أي شيء، والكلام عن حكم الله في هذا الوسط لا يبقى له معنى، لكنني مطمئن أن ذلك اليوم لن يأتي»[14].

وردّ الشبستري كذلك على من يقيد الديمقراطية بـ«الإسلامية»، فلا توجد ديمقراطية إسلامية في نظره، بل ديمقراطية للمسلمين، لأن ثمة حقيقة يتجاهلها هذا الفريق الذي يقيد الديمقراطية بالإسلامية، وهي أن «الديمقراطية تُعتبر مجرد منهج لنظام الحكم، لأن الديمقراطية تُبنى على مسبوقات فكرية أنثروبولجية، إنسانوية، من قبيل قدرة الإنسان على التعقل، والاختيار، والحرية، والمساواة»[15]، إضافة إلى أن مقتضى هذا التقييد أن تمنع الأفكار المخالفة من الانتشار والامتداد في جو الفكر، وقد يسمح باستخدام وسائل القهر والقوة ضد الطرف الآخر، لغرض كبت الرأي الآخر، والحفاظ على المناصب الحكومية من الوقوع في أيدي الطرف المخالف»[16].

ثالثًا: ملكيان.. الحداثة والاتجاه المعنوي في الدين

يُعَدّ مصطفى ملكيان (1955م- ...) من أبرز الفلاسفة المجددين في إيران المعاصرة، وهو أحد تلامذة مرتضى مطهري (ت: 1979م)، وأمير حسين يزد كردي (ت: 1986م)، وغلام حسين صديقي (ت: 1991م)، ومهرداد بهار (ت: 1994م). واللافت أن ملكيان خريج كلية الهندسة قسم الميكانيكا (1973م)، لكنه التحق بحوزة قم بعد تخرجه من الهندسة، ثم حصل على الماجستير من كلية الإلهيات بجامعة طهران قسم الفلسفة في عام 1986م.

1. بين الدين والحداثة:

حاول ملكيان حل الإشكال القائم بين الدين والحداثة، وقسَّم عناصر الحداثة إلى نوعين، الأول: عناصر يمكن اجتنابها. والثاني: عناصر لا يمكن اجتنابها. وهو يقرر أن تقسيمه هذا ليس على

أساس المعايير، بل على أساس الواقع، فالذي يمكن اجتنابه فيه الخير والشر، والذي لا يمكن اجتنابه فيه الخير والشر، فالقسمة ليست قائمة على الحسن والقبيح العقليين، أو على أساس الشرع، بل على أساس الأمر الواقع، ومن ثم فالذي يمكن اجتنابه لا تضادّ بينه وبين الدين، أمّا الذي لا يمكن اجتنابه فيجب التعايش معه حتى ولو كان مخالفًا للدين في بعض جوانبه، لأنه أمر واقع لا يمكن اجتنابه، فكأنه من باب الضروريات[17].

2. إصلاح الفكر الديني:

الدين عند ملكيان يطلق بعدة إطلاقات، فيقصد به أحيانًا النصوص المقدسة، وأحيانًا يقصد به الشروح والتفاسير والتأويلات التي أحاطت بتلك النصوص المقدسة، وأحيانًا يقصد به الممارسة التي قام بها أتباع الدين على مَرّ العصور. والثاني والثالث ظاهرتان اجتماعيتان بلا ريب.

ثم يطرح سؤالًا مهمًّا: هل يختار الإنسان دينه؟ يجيب بأن الإنسان لا يختار دينه، إنما يصوغه فقط، وأن البشر على مدى التاريخ كانوا وارثين للدين، والذين اختاروا دينهم وتجاوزا الموروث هم نادرون جدًّا. ويشير إلى نقطة هامة، وهي أن معظم ادعاءات الأديان هي من النوع الذي لا يمكن التحقق من صدقه وكذبه، فكيف يمكن الوصول إلى قول قطعي فيه؟ فإذا ادّعى دين أن الإنسان يتناسخ بعد الموت، ودين آخر قال عكس ذلك، وما دمنا نحن في هذه الدنيا فكيف يمكننا القول إنّ هذا مطابق للواقع، والآخر غير مطابق؟[18]. وهذا الذي يقرره ملكيان، يفكك دعوى القطعية في فروع العقائد التي يزعمها البعض، ويفتح الباب لقبول الرأي الآخر فيها. وربما أراد ملكيان أن يقرر التعددية الدينية من وراء هذا القول.

3.الإصلاح السياسي:

يذهب ملكيان إلى إمكانية الجمع بين الدين والديمقراطية بشكل كامل، ويفسر ذلك بقوله: «بمعنى أن المجتمع يمكن أن يكون في آنٍ واحد دينيًّا وديمقراطيًّا في ذات الوقت، فلا يوجد هنا مُحال، لا في مقام النظر ولا في مقام العمل، فبالإمكان إدارة المجتمع الجيني من قِبل نظام سياسي ديمقراطي»[19]. لكنه في نفس الوقت يرفض قيام حكومة دينية على حكم ديمقراطي، ويجعل ذلك مستحيلًا: «إذا أرادت الحكومة في عالم الواقع أن تكون حكومة دينية فلا يمكنها أن تكون ديمقراطية»[20].

4. الاتجاه المعنوي:

المعنوية عند ملكيان هي «الدين المعقلن»[21]، أمّا عن صفاتها ومعالمها فيلخصها كالآتي:

أ. المعنوية خصوصية ليست تعميمية: بمعنى أنهم لا يدعون ولا يسعون إلى تعميم النموذج المعنوي، بل يحصرونه في النخبوية، لأن تعميمه سيضر، ولأنه ذو طابع خصوصي لا يتعمم.

ب. المعنوية مقول تشكيكي ذو مراتب: فكما أن التدين مراتب، والحداثة مراتب، في القوة والضعف، فكذلك الانتماء إلى المعنوية مراتب، ومن ثم فلا يجوز تجريد شخص من معنويته. ولذلك وُصفت بالاتجاه المعنوي، لا بالمذهب.

ج. ضرورة وليست خيارًا: بمعنى أن المتدينين لا يمكنهم مواجهة الحداثة في العناصر التي لا يمكن اجتنابها، وإلا سيحكم عليهم وعلى مشروعهم بالفشل، ولذا كان لا بد من الاتجاه المعنوي، ليرتب العلاقة بين الدين والحداثة.

د. استبطان المعنوية لقدر من العلمنة: أي للدنيوية والآنية، فالاتجاه المعنوي معني بالدنيا، وبالنتائج الحالية، ولا يركز على الآخرة كثيرًا. فلا بد أن نجرب كل طريق للحل يعرض علينا في هذه الدنيا، لنطمئن إلى صوابيته، لا أن نحرّمه أو نرفض لمجرد الرفض.

هـ. تخفيف آلام الإنسان: بمعنى أن الدين للإنسان، وليس الإنسان للدين، فالدين جاء لخدمة البشرية. فهو إذًا حاول أن ينزع قداسة الدين ويعقلنه، ويوائم بينه وبين الحداثة، ولكن يبقى الإشكال أنه لم يبين الفروق الدقيقة بين الاتجاه المعنوي وغيره من اتجاهات، وما انعكاساته على أرض الواقع إذا لم يكن الهدف تعميمه، والاكتفاء بنخبويته وانحصاره في طبقة معينة من المفكرين والمتأثرين.

خاتمة

في الأخير يمكن القول إنّ بين هؤلاء الفلاسفة مشتركات فكرية، فهُم جميعًا درسوا العلوم العصرية والتراثية، وجمعوا بين الدراسة الحوزوية والجامعية، واطلعوا على فلسفات الغرب وحضارته، وبدؤوا مناصرين للنظام ثم انقلبت مواقفهم وأفكارهم السياسية لينتقدوا ولاية الفقيه ونظرية الحكم في إيران، حتى مُورست ضد جميعهم ضغوط من قِبل السلطة أو من مقربين لها. وقد قادوا تيار التنوير في إيران، وصاروا أهم منظّري العلمانية الإيرانية في الحقبة الحالية، وهي علمانية تنويرية، وفلسفية، ومعارضة لنظام الحكم، بخلاف ما كانت عليه العلمانية الإيرانية، أو النمط السائد منها في عهد الشاه. ولم يتجاهل هؤلاء التركيز على تجديد وإصلاح الفكر الديني باعتباره مركزيًّا في عملية الإصلاح الشامل، السياسي والاجتماعي والحوزوي، وربما سمح لهم البعد نسبيًّا عن العمل السياسي والنقد السياسي في مواصلة السير في الإصلاح الديني، وإن أدركت النخب الدينية أن هذا المسار قد يؤول في نهاية المطاف إلى التشكيك في الأعراف السياسية المستقرة، لاستمداد أصولها من القراءة المذهبية، مثل ولاية الفقيه وغيرها، فلجأت في أوقات كثيرة إلى مواجهتهم بالتشكيك والتسقيط تارة، وتحصين الأتباع ضد أفكارهم تارة أخرى، وأحيانًا بالتعامل القانوني والمؤسساتي.

المراجع والمصادر

(1) عماد الهلالي، الفكر العلماني، ص38.
(2) سروش، الصراطات المستقيمة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 2009م)، ص134.
(3) المرجع السابق، ص136.
(4) راجع: الإمام فخر الدين الرازي، المحصول، (السعودية: جامعة الإمام، 1981م)، 6 / 41 وما بعدها (الجزء الثاني، القسم الثالث).
وراجع: الشوكاني، إرشاد الفحول، (القاهرة: دار السلام، 2006م)، 2 / 742.
(5) سروش، بسط التجربة النبوية، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009م)، ص39.
(6) سروش، بسط التجربة النبوية، ص43.
(7) سروش، أرحب من الأيديولوجيا، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2014م)، ص91.
(8) حيدر حب الله «تحرير»، مطارحات في الفكر السياسي الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 2015م)، ص258.
(9) مطارحات في الفكر السياسي الإسلامي، ص262.
(10) الفكر العلماني في إيران، ص113.
(11) محمد مجتهد الشبستري، نقد القراءة الرسمية للدين، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 2013م)، ص24.
(12) نقد القراءة الرسمية للدين، ص42.
(13) الشبستري، الإيمان والحرية، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 2013م)، ص117.
(14) نقد القراءة الرسمية للدين، ص144.
(15) نقد القراءة الرسمية للدين، ص152.
(16) الشبستري، قراءة بشرية للدين، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009م)، ص221.
(17) الفكر العلماني في إيران، ص174.
(18) الفكر العلماني في إيران، 176.
(19) ملكيان، الشوق والهجران، ترجمة أحمد القبانجي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009م)، ص334.
(20) ملكيان، الشوق والهجران، ترجمة أحمد القبانجي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009م)، ص334.
(21) الفكر العلماني في إيران، ص206.

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies

International Institute for Iranian Studies,
Al-Takhassusi St. Sahafah, Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia.
P.O. Box: 12275 | Zip code: 11473

Connect with us

info@rasanahiiis.com
+966112166696